

جامعة البحرين

كلية التربية

قسم التربية الرياضية



تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين

رسالة ماجستير

إعداد

خالد عبدالعزيز الخياط

إشراف

الدكتورة هدى حسن الخاجة

أستاذ الإدارة الرياضية المشارك

عميدة شئون الطلبة

جامعة البحرين

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الرياضية
بكلية التربية - قسم التربية الرياضية - جامعة البحرين

(1425هـ - 2005م)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
نَرْفَعُ دَرَجَتِكَ مِنْ نَشَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف آية رقم ﴿67﴾

إهداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته
إلى والدتي أطال الله في عمرها
إلى زوجتي وأبنائي الغاليين
إلى كل من ساعدني وأعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع
إلى مملكة البحرين الحبيبة

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسجد في خضوع شاكرًا لله عز وجل على فضله ونعمة بما أمدني من قوة وعزم وجهد وصبر ومثابرة على إنجاز هذه الرسالة ، ولايسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة هدى حسن الخاجة لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة ، فكانت نعم المرشدة والموجهة ، فلم تبخل بعلمها أو إرشاداتها التي كان لها أكبر الأثر في إتمام هذه الرسالة ، فجزاها الله خير الجزاء وحفظها الله لطلاب العلم مناراً دائماً.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى : الأستاذ الدكتور/حسني محمد عز الدين عميد كلية التربية الرياضية بجامعة حلوان بالهرم جمهورية مصر العربية ممتحناً خارجياً ، والأستاذ الدكتور/عادل محمد النشار أستاذ الإدارة الرياضية بجامعة البحرين ممتحناً داخلياً لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة والتي بها تزداد عمقاً وثراءً.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى سيدي صاحب المعالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية لابتعائه لي لنيل هذه الدرجة العلمية.

ويسعدني أيضاً أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من سيدي وكيل وزارة الداخلية وسيدي رئيس الأمن العام على ما قدماه لي من توجيهات ومساعدة أعانتني كثيراً على إنهاء البحث وإخراجة بالصورة اللائقة.

وأخيراً خالص شكري وتقديري لكل من ساهم وقدم لي العون أثناء قيامي بإجراء هذا البحث ، وليكن آخر دعواي " أن الحمد لله رب العالمين "

والله ولي التوفيق

الباحث

ملخص البحث

تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين

إعداد : خالد عبدالعزيز الخياط

إشراف

الدكتورة هدى حسن الخاجة

أستاذ الإدارة الرياضية المشارك

عميدة شئون الطلبة

يهدف البحث إلى تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ، وقد حاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل تساهم الإمكانيات الرياضية المادية المتاحة حالياً بوزارة الداخلية بمملكة البحرين في إعداد أفراد وضباط الشرطة ؟

2- هل الإمكانيات البشرية الرياضية الموجودة حالياً بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ملائمة لتدريب الأفراد والضباط العاملين في الإدارات الشرطية المختلفة ؟

3- هل البرامج الرياضية المتبعة حالياً بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ملائمة للنهوض بمستوى أفراد وضباط الشرطة ؟

وقد قام الباحث بإختيار عينة عمدية قوامها (200) فرداً يمثلون نسبة 28% من مجتمع البحث ، وقد روعي في إختيار العينة أن يكونوا من المنتسبين للأندية أو الاتحادات الرياضية بصفة لاعب أو مدرب أو إداري أو من ضمن الأفراد الذين يمارسون الرياضة للترويح والتسلية.

وقد تم تعميم إستمارة استبيان لتقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين إشملت على (98) عبارة و(3) محاور رئيسية وهي:

- برامج النشاط الرياضي (57) عبارة.

- الإمكانيات المادية (23) عبارة.

- الإمكانيات المادية (18) عبارة.

وقد تمت معالجة البيانات الخاصة بالبحث باستخدام الباحث الحاسب الآلي في تحليل تلك البيانات على برنامج SPSS.

وأسفر تحليل بيانات البحث عن نتائج عديدة أبرزها مايلي :

1- بالنسبة لمحور برامج النشاط الرياضي :

فقد جاءت العبارة رقم (27) بأن هناك عقبات تحول دون ممارسة القوات للأنشطة الرياضية في المرتبة الأولى بينما جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (5) أن هناك بعض المعوقات التي تعوق سير الأهداف ، وقد إحتلت العبارة رقم (8) المرتبة الثالثة والتي أشارت بأن برامج النشاط الرياضي تهدف إلى رفع مستوى اللياقة البدنية للممارسين وذلك من حيث الأهمية النسبية للعبارات (27) ، (5) ، (8) للمحور.

2- بالنسبة لمحور الإمكانيات المادية :

فجاءت العبارات (44) ، (45) ، (56) والتي تختص بتوفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات ، والإستعانة بأدوات مساعدة لتنفيذ البرامج الموضوعة للنشاط الرياضي و وجود سجلات للأنشطة الرياضية في المراتب الأولى والثانية والثالثة من حيث الأهمية النسبية للمحور.

3- بالنسبة لمحور الإمكانيات البشرية :

فقد إحتلت العبارات (70) ، (69) ، (64) والتي أشارت بأن القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية ، وأنه يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفين على الأنشطة الرياضية ، إن أخصائيو الأنشطة الرياضية يقومون بالإشراف على أكثر من نشاط رياضي في المراتب الأولى والثانية والثالثة من حيث الأهمية النسبية.

Abstract

Evaluating the sports possibilities at the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain.

Prepared:- Khalid Abdul Aziz Al Khayyat.

Supervised by:- Dr. Huda Hassan Al Khaja.
The Dean of Students Affairs
Associate Proffessor Sport Management

The research aims in evaluating the sport chances at the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain. The research has attempted to answer the following queries.

- 1 – Are the current human sport possibilities accessible at the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain, contribute in the preparation of the members and Police Officers?
- 2 – Are the current human sports potentials available in the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain, adequate for training the individuals and the Officers working in various Police directorates?
- 3 – Are the current sports programs implemented in the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain fit to promote the standards of the members and the Police officers?

The researchers have selected an international based sample of 200 individuals representing a rate of 28% of the research. In the selection of the sample it was put into consideration that the specimen should be from the club members or the Sports Association who are players or trainers or administrators or within those who practice sports for recreation and entertainment.

The application form for evaluating the sport possibilities in the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain has been circulated and it contained (98) phrases and (3) main topics, they are as follows:-

- Sports Activity Program (57) phrases.
- Materialistic Possibilities (23) phrases.
- Materialistic potentialities (18) phrases.

The data related to the research has been processed by the researchers using the computer and analyzing it on the Pro-Star Program.

The analysis of the research data has revealed several results and the main points are:

1 – The topic of the Sport Activity Program: The phrase no (27) has revealed in the first degree that there are obstacles impede the force who do not practice the sports activities. While the phrase no (5) has come in the second degree as there are some hindrances that prevent the move of the objectives. The phrase no (8) has occupied the third degree which pointed out that the sports activities aim to promote the level of physical fitness for those engaged in accordance with the importance of the phrase no. (27), (5) and (8) for each topic.

2 – The topic of Materialistic Possibilities: The phrase no (44), (45) and (56) which are related to the provision of the sport uniform suitable to the force, Utilizing the supporting equipment for carrying out the sport activities and the existence of records of the sport activities has come in the first, second and third degree in accordance with the topic's importance.

3 – The topic of human potentialities: the phrase no (70), (69) and (64) which denoted that those standing on the sport activity management in the Ministry of Interior in the Kingdom of Bahrain are administratively qualified to run the sport programs. There is co-operation between the specialist and the supervisors of the sport activities and the specialist of the sports activity have occupied the first, second and the third stages in relation to the relative importance.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	أ
ملخص البحث باللغة العربية	ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ث
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	د
قائمة الملاحق	هـ

الفصل الأول

مقدمة البحث

مشكلة البحث وأهميته	2
حدود البحث	4
هدف البحث	5
تساؤلات البحث	4
مصطلحات البحث	5

الفصل الثاني

القراءات النظرية والدراسات السابقة

- القراءات النظرية	9
- نشأة وزارة الداخلية	9
- نشأة الاتحاد الرياضي للأمن العام	10
- مفهوم الإدارة	11
- عناصر العملية الإدارية	13
- مفهوم الإدارة في المجال الرياضي	17
- القيادة	18
- الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة	18
- أنماط القيادة	21
- القيادة الإدارية في المجال الرياضي	22

23	- ماهية التقويم وأهميته
27	- أهداف وأغراض التقويم
29	- الأسس التي يجب توافرها في التقويم
30	- الدراسات السابقة
30	(أ) عرض الدراسات
33	(ب) التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الثالث

خطة وإجراءات البحث

35	- منهج البحث
35	- مجتمع وعينة البحث
35	- أداة جمع البيانات
38	- المعاملات العلمية للاستبيان
44	- تطبيق البحث
45	- الأسلوب الإحصائي المستخدم

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

47	عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها
----	--------------------------------------

الفصل الخامس

الاستخلاصات والتوصيات

73	- الاستخلاصات
75	- التوصيات
	قائمة المراجع
78	- المراجع باللغة العربية
80	- المراجع باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	توصيف العينة	1
37	عدد العبارات النهائية المقترحة لتطبيق المقياس بعد إستطلاع رأي الخبراء	2
38	معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	3
39	معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	4
40	معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور	5
41	معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي للاستبيان	6
42	معامل الارتباط بين المجموع الكلي لكل بعد والمجموع الكلي للاستبيان	7
43	معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني للاستبيان	8
43	معامل ثبات عبارات الاستبيان باستخدام معامل الفا	9
44	عدد العبارات المقترحة لتطبيق المقياس بعد إجراء المعاملات العلمية للاستبيان	10
48	التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور برامج النشاط الرياضي	11
58	التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور الإمكانيات المادية	12
62	التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور الإمكانيات البشرية	13
66	قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان للمحور الأول	14
69	قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان للمحور الثاني	15
70	قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان للمحور الثالث	16

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
83	أسماء المحكمين	ملحق (1)
85	استمارة استطلاع رأي الخبراء في المحاور الأساسية	ملحق (2)
97	الصورة النهائية للاستبيان	ملحق (3)
103	قانون الأمن العام (القرار الوزاري رقم 3 سنة 1976) بخصوص إنشاء جناح الرياضة	ملحق (4)
108	قانون الأمن العام (القرار الوزاري رقم 3 سنة 1985) بخصوص إنشاء الاتحاد الرياضي	ملحق (5)
115	المراسلات	ملحق (6)

الفصل الأول

مقدمة البحث

- مشكلة البحث وأهميتها
- حدود البحث
- هدف البحث
- تساؤلات البحث
- مصطلحات البحث

الفصل الأول

مقدمة البحث

مشكلة البحث وأهميته :

تبين الوثائق التاريخية أن بعض نظم التقويم كانت تستخدم منذ العصور القديمة ، كما ترجع البداية الحقيقية للاهتمام بالتقويم في العصر الحديث إلى عام 1900م ، باعتبار أن التقويم جزء أساسي من العملية التعليمية التربوية ، لا يستقيم بدونها ، كمؤشر يوضح مدى تحقيق الأهداف التي يتم تقويمها وتكمن الأهمية الحقيقية للتقويم فيما يعقبه من عمليات المتابعة بعد إجراء المقارنات المختلفة للبيانات المتجمعة ، فقد يعاد النظر في الأغراض التعليمية ، أو في البرامج الموضوعية ، أو في الإمكانيات ، أو في القيادات القائمة وما إلى ذلك من متغيرات من أجل تصحيح مسار ما يتم تقويمه وجعله أكثر كفاءة وفعالية (الوكيل ، 1983).

ويعد التقويم أحد العناصر الهامة في العملية الإدارية ويمكننا من خلاله معرفة مدى تحقيق العملية التنظيمية للأهداف ، وهو المعيار للحكم على ما حققه أي مشروع من أهداف وكذلك فهو يحدد الإيجابيات والسلبيات ، وهو أيضا عملية مستمرة ومتصلة فلا يجب أن تتوقف طالما أن هناك استمرار للمنظمة ، ومن خلاله يمكن التعرف على مدى تحقيق تلك الأهداف الموضوعية.

والتقويم عملية هامة في المجال الرياضي حيث يكشف عن أوجه القصور في تحقيق الأهداف ، كما أنه ينبه إلى مدى صلاحية وكفاءة القائمين على العمل ومدى انتاجهم وعلى ذلك يصبح من الضروري أن يتمتع التقويم بالدقة والموضوعية إذ أن صحة النتائج التي يكشف عنها تتوقف على مدى دقة عملية التقويم (حسانين ، 1987).

يعرف التقويم بأنه إصدار أحكام قيمية عن الأفكار والخطط والمشروعات والأعمال والحلول المقترحة والطرق والوسائل والموارد والأدوات وغيرها ، وهو يشتمل على المحكات مثل المعايير والمستويات لتقدير مدى دقة وفاعلية تلك الأفكار والخطط والمشروعات ، وقد تكون هذه الأحكام أما كمية و إما كيفية وقد تشتق هذه المحكات من داخل الموضوع الذي يتم تقويمه أو توضع له من الخارج (رضوان ، 1994).

والرياضة نشاط إنساني له بعد اجتماعي ويظهر ذلك واضحا في المقابلات الرياضية الدولية المختلفة حيث تحاول الدول المشتركة التعبير عن فلسفتها بواسطة الأداء الرياضي ومحاولة الفوز وتأكيد الذات ، وبالطبع فإن هذا الفوز لا يأتي من فراغ بل أنه نتيجة

مجهودات كبيرة امتدت إلى سنوات عديدة سابقة ويصاحب هذا الجهد استخدام الإدارة لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المملكة والتي تتناسب مع فلسفتها ، ولقد شهدت السنوات الأخيرة في مملكة البحرين نهضة رياضية كبيرة شملت مختلف المجالات ومن بينها المجال الرياضي الشرطي .

ويناط بأفراد وضباط الأمن العام حفظ الأمن الذي يعتبر هو المهمة الأولى لرجال الشرطة والذي يتطلب منهم مهارات وقدرات بدنية عالية ودراية بأعمال لم تكن تدخل في الاختصاص الأصلي للشرطة.

ولما كانت إمكانيات العلم الحديث تزداد تزايداً مستمراً وتتشعب في جميع جوانب الحياة لذا أصبح من الضروري أن تهتم وزارة الداخلية بالعمل على رفع كفاءة أفراد وضباط الشرطة ليصبحوا قادرين على مسايرة التطورات العلمية وذلك عن طريق الاستعانة بكل ما هو جديد في مجال العلوم الشرطية لحفظ الأمن وكشف الجريمة قبل وقوعها ، ورفع الكفاءة البدنية لأفراد وضباط الشرطة ليستطيعوا أن يجابهوا تحديات العصر وتحدياته بأعلى درجات التدريب حتى يكون وجودهم رادعاً لوقوع الجريمة .

ووزارة الداخلية باعتبارها إحدى وزارات المملكة وركيزة الأمن الداخلي بها ، لذا فإنها تهتم بالأنشطة الرياضية من خلال رصد الميزانيات للنشاط الرياضي والتدريب بها حيث ترى أن الرياضة والتدريب هما الأساس لخلق فرد أمني على مستوى عالي من الأداء ويقتضي ذلك توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتدريب هذا الفرد للوصول به إلى أعلى مستوى من الكفاءة البدنية والنفسية والصحية والتدريبية حتى يتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليه بأعلى مستويات الكفاءة ، من هذا المنطلق فإن أي تقويم للإمكانيات الرياضية سوف يلقي الضوء على مدى مناسبتها لتحقيق الأهداف المنشودة من البرامج الرياضية التي تنظمها وزارة الداخلية بمملكة البحرين (اتحاد الشرطة 1979) .

ويهدف عمل رجل الشرطة في المقام الأول إلى منع وقوع الجريمة ، وضبط الجاني في حالة وقوعها ، ومعرفة أسبابها وتنفيذ العقوبة المحددة لهذه الجريمة مع إزالة آثار هذه الجريمة ، يضاف إلى ذلك العمل الإنساني الذي يقوم به رجل الشرطة كخدمة أفراد المجتمع وضمان تحقيق الأمن والأمان والاستقرار لهم ، كذلك فإن طبيعة عمل رجل الشرطة تتطلب ضرورة توافر عدة صفات خاصة حتى يتسنى له القيام بواجبات عمله على اكمل وجه منها قدرات ذهنية وبدنية وعلمية وثقافية وسمات نفسية خاصة ، وعالية فإن النشاط الرياضي بوجه عام يسهم بالقدر الأكبر في تكوين قدرات وسمات رجل الشرطة ، بالإضافة إلى النمط الجسماني الذي تكسبه الشخصية والمظهر اللائق والملائم لطبيعة عمله ، ومن الصفات التي

يكتسبها رجل الشرطة من خلال ممارسة الانشطة الرياضية الشجاعة والجرأة وحسن التصرف وروح التعاون والتفاني والتضحية والولاء للجماعة وإنكار الذات ، كما يكتسب العديد من الصفات البدنية والجسمانية الخاصة (كامل ، 2002) .

وقد لاحظ الباحث من خلال عمله كضابط شرطة بالاتحاد الرياضي للأمن العام بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ، أن هناك قصور في الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة من البرامج الرياضية وبالنظر إلى ما يحدث في المجتمعات اليوم وبصفة خاصة المجتمعات العربية نلاحظ أن هناك العديد من المستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد لإعداد رجال الشرطة وتأهيلهم من أجل حفظ الأمن والأمان لمجتمعاتنا العربية .

وتكمن أهمية البحث الحالي في أنه محاولة علمية لتقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين الأمر الذي سوف يمكن كافة متخذي القرار في الوزارة من وضع سياسة واضحة ومبنية على أساس علمي سليم حيث ينعكس ذلك على تطوير أداء العاملين في المجال الشرطي بكافة مستوياتهم كما تتدرج هذه الأهمية إلى كافة الإدارات الشرطية وعلى مستوى جميع الرتب العاملة فيها .

ونظراً لفقر المكتبة الرياضية في مملكة البحرين لمثل هذه البحوث فإن الباحث يتطلع إلى أن يضيف هذا البحث إلى رصيد المكتبة الرياضية في المملكة .

كما أن النتائج التي سوف تترتب على هذه الدراسة سوف يستفيد منها قطاع الرياضة في المملكة لخلق التكامل فيما بينه وبين البرامج الرياضية المعدة من قبل الاتحاد الرياضي للشرطة بوزارة الداخلية .

حدود البحث :

- يتحدد البحث الحالي بالمتغير موضع الدراسة وهو تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .
- كما يتحدد بالأداة المستخدمة وهي استبيان لتقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .
- ويتحدد البحث أيضاً بالعينة المستخدمة والتي تشمل على (200) من ضباط وأفراد الشرطة بوزارة الداخلية وقد تم اختيارهم بالأسلوب العمدى .
- وأخيراً يتحدد البحث يتحدد بالأسلوب الإحصائي المستخدم.

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

تساؤلات البحث :

في ضوء هدف البحث يضع الباحث التساؤلات التالية :

- 1- هل البرامج الرياضية المطبقة حالياً في وزارة الداخلية بمملكة البحرين ملائمة للنهوض بمستوى أفراد وضباط الشرطة ؟ .
- 2- هل تساهم الإمكانيات الرياضية المادية المتاحة حالياً بوزارة الداخلية بمملكة البحرين في إعداد أفراد وضباط الشرطة ؟ .
- 3- هل الإمكانيات البشرية الرياضية الموجودة حالياً في وزارة الداخلية بمملكة البحرين مؤهلة لتدريب الأفراد والضباط العاملين في الإدارات الشرطة المختلفة ؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

- التقويم :

يعرف التقويم بأنه إصدار أحكام قيمية عن الأفكار والخطط والمشروعات والأعمال والحلول المقترحة ، والطرق والوسائل والموارد والأدوات وغيرها ، وهو يشتمل على المحكات مثل المعايير والمستويات لتقدير مدى دقة وفاعلية تلك الأفكار والخطط والمشروعات وقد تكون هذه الأحكام إما كمية وإما كيفية ، وقد تشتق المحكات من داخل الموضوع الذي يتم تقويمه ، أو توضع له من الخارج (رضوان ، 1994) .

- البرنامج :

هو مجموعة من أوجه نشاط معين بصيغة معينة ويسعى لتحقيق هدف واحد والبرنامج قد يكون طويل المدى كالبرنامج الذي يدرس بمعهد تدريب قوات الأمن العام ويستغرق أربع سنوات وقد يكون قصير المدى كالبرنامج المستخدم في حفل رياضي ، وللبرنامج أنواع متعددة منها ما هو رياضي أو ترويحي أو تربوي (الهراس ، 1987) .

- قيادات الشرطة :

يمكن تعريف قيادات الشرطة بأنهم كل شخص يتولى قيادة مجموعة من الأفراد أو المناطق أو الإدارات أو المصالح داخل جهاز الشرطة ، وتصنف القيادات وفقاً لثلاث مستويات في القيادات الأولى (ملازم ، ملازم أول ، نقيب) والقيادات الوسطى (رائد ، مقدم ، عقيد) القيادات العليا (عميد ، لواء ، فريق) (عبد الفتاح ، 1991).

- الأنشطة الرياضية (تعريف إجرائي) :

هي تلك الأنشطة التي تعمل على الارتقاء بمستوى اللياقة البدنية والحركية لزيادة القدرة على العمل والإنتاج ، فضلاً عن تعويض ما قد تسببه العادات المهنية من التأثير على قوام الجسم بجانب المتعة في المشاركة واستغلال وقت الفراغ فيما يفيد صحياً وبدنياً وسلوكياً.

- الإمكانيات الرياضية (تعريف إجرائي):

تعد الإمكانيات الرياضية أحد مقومات الهيئة الرياضية لأنها تعمل على رفع مستوى الهياكل وذلك في وجود تصميم جيد للمنشأة الرياضية ، وتوفير الأجهزة والملاعب الرياضية والتي تقابل احتياجات الهيئة الفعلية.

- الإمكانيات المادية (تعريف إجرائي):

يمكن تقسيم الإمكانيات المادية إلى المواد المستخدمة ، والأجهزة والأدوات والأموال.

- الإمكانيات البشرية (تعريف إجرائي):

أن وجود العنصر البشري ضروري لنجاح وتقدم الهيئة الرياضية وذلك من خلال توفير المدربين المتخصصين والمؤهلين لعملية التدريب ، ووجود الجهاز الإداري المتميز والمؤهل لعمل الإدارة في الهيئات الرياضية.

- المدير العام (تعريف إجرائي):

وهو مدير المنظمة على مستوى إدارة عامة حيث تقع تحت مسؤوليته عدد من مدراء الإدارات الأقسام.

- المدير (تعريف إجرائي):

وهو من يدير مستوى إدارة حيث يقع تحت مسؤوليته عدد من رؤساء الأقسام والوحدات

- رئيس القسم (تعريف إجرائي):

وهو من يرأس مستوى قسم إداري حيث تقع تحت مسؤوليته عدد من الوحدات الإدارية والشعب

- الضابط (تعريف إجرائي):

- ويقصد به بهذه الدراسة كل ضابط عامل في وزارة الداخلية من رتبة الملازم ثاني وحتى رتبة الفريق.

- أفراد الشرطة (تعريف إجرائي):

ويقصد بهم في هذه الدراسة كل فرد عامل بوزارة الداخلية من رتبة شرطي وحتى رتبة وكيل ملازم ثاني.

الفصل الثاني

القراءات النظرية والدراسات السابقة

أولاً : القراءات النظرية

ثانياً: الدراسات السابقة

(أ) عرض الدراسات

(ب) التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

القراءات النظرية والدراسات السابقة

أولاً : القراءات النظرية

- نشأة وزارة الداخلية وتطور تنظيمها :

تعد وزارة الداخلية في مملكة البحرين إحدى أهم وزارات المملكة ، المكلفة بمسئولية الحفاظ على الأمن العام والاستقرار الداخلي ، تلبيّة لحاجة الغير منتهية للأمن والاستقرار لدى المجتمع وترسيخاً لأسس التنمية الصلبة القائمة في المملكة فالأمن هو أساس التنمية .

ويعود تاريخ الشرطة في البحرين إلى عام 1869م وذلك في عهد المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عندما أنشأ دوريات من رجال الأمن لحفظ النظام وكان يطلق عليهم في ذلك الوقت مسمى (الفداوية) ، وفي عام 1920م أنشأت أول شرطة نظامية في البحرين كما صدر أول قانون لنظام الشرطة حيث كانت في ذلك الوقت تتكون من فرقة الهجانة وفرقة الخيالة وقدم اختيارهم بناء على القوة البدنية وما لديهم من خبرة في ركوب الخيل والجمال وفي نفس العام اتخذت القلعة مقراً للأمن العام وكانت تضم عدداً من المباني ، وفي عام 1937م عين الشيخ المغفور له الشيخ خليفة بن محمد بن عيسى آل خليفة رئيساً للشرطة وفي عهده تطورت الشرطة بصورة كبيرة حيث أنشأت في نفس العام خفر السواحل وكان مقرها في المحرق بجوار جسر الشيخ حمد ، ثم قسم الدرجات النارية وكان يعهد إليه ببعض الأعمال الشرطية مثل نقل المراسلات والدوريات ثم توالى التطوير والتحديث في الشرطة فصدر أول تنظيم للمرور كما تم إنشاء الدوريات البحرية ، ومن ثم أنشئ أول مركز لخفر السواحل بفرضه المنامة وكان يطلق عليه مسمى (قسم البحرية) ، وفي عام 1961م عين صاحب السمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة رئيساً للشرطة والأمن العام وفي عهده أنشئ جناح الطيران وافتتحت ورش الصيانة التابعة لها ، ولمواكبة التطور ولاعطاء المرأة الفرصة لمشاركة الرجل في حفظ الأمن واستقراره ومواجهة الجرائم أنشئ قسم للشرطة النسائية .

في 15 ديسمبر 1973م عين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزيراً للداخلية وضمت الوزارة تحت لوائها جهاز الأمن العام والشرطة ، وفي نفس العام أصبحت قلعة الشرطة المقر الرسمي لوزارة الداخلية والأمن العام ، ثم توالى التحديث والتطوير في جهاز الشرطة منذ هذا التاريخ حيث أنشأت المناطق الأمنية والإدارات الأمنية المتخصصة ، وفي أواخر

السبعينات انفصل جهاز الدفاع المدني والإطفاء عن الهيئة البلدية المركزية والحق بوزارة الداخلية ، وفي عام 1996م اصدر الأمير الراحل المغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه المرسوم رقم (29) بإعادة تنظيم وزارة الداخلية حيث أنشأت بمقتضى هذا المرسوم العديد من الإدارات العامة والمناطق والإدارات الأمنية كما أنشأت العديد من المباني والمرافق الأمنية لتواكب متطلبات واحتياجات العمل (الغانم ، 2000) .

وقد تم في الآونة الأخير تحديث البناء التنظيمي للوزارة ليتواءم والمسؤوليات المتزايدة المناطة بها واستحداث بعض الإدارات الجديدة ومن ضمنها كلية الشرطة الملكية ، كما بدأت بتطوير إستراتيجيات التدريب والتأهيل لكافة العاملين فيها على أسس علمية مدروسة استعداداً لمواجهة كل ما يمكن أن يهدد أمن المجتمع واستقراره وتأتي هذه الدراسة تأكيداً لذلك التوجه في التخطيط والتطوير لحفظ الأمن واستقراره ولمواجهة جميع الجرائم ومواكبة التطور العربي والعالمي من خلال المجال الرياضي والذي من شأنه رفع مستوى كفاءة رجل الأمن في مختلف الأعمال المناطة به ، فالاعداد البدني الجيد والمبكر والوصول برجل الأمن إلى أعلى مستويات اللياقة البدنية هو الطريق الأمثل لحفظ الأمن ومواجهة الجرائم ، فالوقاية خير من العلاج.

– نشأة الاتحاد الرياضي للأمن العام وتطور تنظيمه :

ترتبط حياة رجل الشرطة ارتباطاً وثيقاً بالرياضة ، لكونه يعتمد كثيراً على لياقته البدنية في التعبير عن جاهزيته لتأدية الواجب المناط به أدائه لحفظ الأمن وإشعار الناس بالطمأنينة والاستقرار وإرساء قواعد العدل والسلام في مجتمعه وبلاده ، والرياضة في وزارة الداخلية تحظى بالأهمية والرعاية والدعم بما يتناسب مع أهميتها ودورها الحيوي البارز والمؤثر ، وتاريخ الرياضة في وزارة الداخلية ذو جذور عميقة راسخة وتعد رافداً من الروافد في وزارة الداخلية ، وذلك منذ فترة تأسيس القوة سنة 1926م ، حيث كانت عبارة عن تدريبات رياضية تهدف إلى تنمية رجل الشرطة بدنياً من أجل الوصول إلى رجل شرطة ذو كفاءة عالية ، ومن ضمن هذه التدريبات الجري لمسافات طويلة وبعض التمرينات السويدية وقد استمرت هذه العملية لفترة من الزمن ومع دخول أول دفعة من طلبة المدارس من أبناء البحرين في الخمسينات إلى سلك الشرطة ، بدأت تدخل بعض الأنشطة الرياضية الجديدة والتي تقام على شكل منافسات لالعاب تمارس في تلك الفترة في المدارس مثل لعبة كرة القدم ، كما تنظم في تلك الفترة بعض المسابقات الترفيهية وهي على شكل مهرجانات تقام في يوم واحد تشارك فيها كافة

الرتب ، وفي بداية الستينات دخلت مجموعة جديدة من الضباط المرشحين من الذين كان لهم نشاط رياضي في المدارس والأندية الأمر الذي ساعد على التوسع والتنوع في الأنشطة الرياضية حيث تم تنظيم مسابقة الدوري العام لكرة القدم بين أقسام الأمن العام كما كان هناك فريق لاخترق الضاحية يشارك في بعض المنافسات التي تنظمها الأندية المحلية ، واستمرت الأنشطة الرياضية تأخذ في التطورات بدون جهاز رياضي متفرغ يدير شئونها ، وفي عام 1976م صدر القرار الوزاري رقم (3) بإنشاء جناح الرياضة بوزارة الداخلية حيث أنيطت بهذا القسم مهمة الإشراف على كافة الأنشطة الرياضية بالوزارة وتم تعيين مشرف عام للجناح وضابط للرياضة ليتوليا كافة الأمور التدريبية والتنظيمية للأنشطة الرياضية في وزارة الداخلية (قانون الأمن العام ، 1976).

وانطلاقاً من الأهداف السامية للرياضة وترسيخاً لأهدافها ومفهومها العام ولتنشورها بين رجال الشرطة ، وإيماناً بالدور الفعال الذي تلعبه الأنشطة الرياضية في رفع كفاءة وقدرة الفرد بصورة عامة ولرجل الشرطة بصفة خاصة ، حيث تعمل الأنشطة الرياضية على رفع مستوى اللياقة البدنية والحركية مما يؤدي إلى رفع مستوى القدرة العملية لرجل الشرطة وتحليه بالصبر والشجاعة وتحمل الجهد وسرعة التصرف في أداء الواجب على أكمل وجه وأيضاً تنمية روح التعاون والتآخي بين رجال الشرطة ، وانطلاقاً من هذا المفهوم لأهمية الأنشطة الرياضية وأهمية نشرها بين رجال الشرطة ، فقد أصدر صاحب السعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية القرار الوزاري رقم 3 لسنة 1985م بتشكيل الاتحاد الرياضي للأمن العام ، ويتبع القيادة العامة بوزارة الداخلية ، وترجع مسوقات الاتحاد الرياضي إلى تشجيع وتنظيم ونشر الرياضة بأنشطتها بين أفراد الأمن العام والعمل على خلق عناصر رياضية بالوزارة ، وتنمية التعاون وترسيخ التنافس الشريف بين إدارات الوزارة وصقل المواهب الرياضية وتشجيعها ومتابعتها لرفع مستوى الأداء ، كذلك تكوين فرق رياضية مدربة تدريباً عال في مختلف الألعاب ، وتقوية الروابط وتعميق القيم الإنسانية والأنماط السلوكية الحميدة بين أفراد الأمن العام وأيضاً ترسيخ التعاون مع الاتحادات والأندية والهيئات الرياضية البحرينية في كافة الأمور الرياضية ، وتقوية الروابط وتوثيق التعاون مع الاتحادات الرياضية الشرطة في الدول العربية الصديقة (قانون الأمن العام ، 1985) .

مفهوم الإدارة:

الإنسان اجتماعي بفطرته ، لا يمكنه العيش منعزلاً عن غيره ، ولا بد له من التعاون مع غيره من البشر ، وفي تعاونه هذا يحقق جهداً بشرياً وهو ما يطلق عليه الإدارة.

وجود هذه الإدارة يعنى أنها تقوم بتهيئة الظروف البيئية المحيطة بالجماعة بحيث تكون صالحة للعمل حيث تقوم بأوجه النشاط التي تمكنها من تحقيق أهدافها ، أي أنها تخطط وتنظم وتوجه وتراقب وتتدخل الإدارة تقريبا في جميع أوجه النشاط الإنساني ، وهي لازمة لكل جهد إنساني سواء بذله فرد أو مجموعة من الأفراد في تحقيق هدف من الأهداف (عبد ، 1980).

وقد عرف فايول الإدارة بأنها "التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة" ، أما كيمبال فقد ذكر أن "الإدارة تشمل جميع الواجبات والوظائف التي تختص أو تتعلق بإنشاء المشروع من حيث تمويله ، ووضع سياسته الرئيسية وتوفير ما يلزمه من معدات وإعداد لتكوين الإطار التنظيمي الذي يعمل فيه ، وكذا اختيار الرؤساء والأفراد الرئيسيين" (بدوي ، 1986).

ويرى (عبد ، 1980) أن "الإدارة عبارة عن النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد ، وتخطيط وتنظيم ومراقبة العمليات والتصرفات الخاصة بالعناصر الرئيسية في المشروع لتحقيق أهداف المشروع المحددة بأحسن الطرق وأقل التكاليف".

وقد حددها دونيل وكونتز بأنها "وظيفة إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين" ، بينما أشار (إبراهيم ، 2000) إلى أن "الإدارة نشاط إنساني متكرر ومستمر نجده في كل المنظمات وعلى كل المستويات والإدارة تمثل العنصر الحركي الأساس والقوة الواقعة الرئيسة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي كل مظاهر النشاط الإنساني ، والمنطق الأساس للإدارة أنها عملية مستمرة تحتوي على العديد من الأنشطة وتستخدم أشكالا متنوعة من المواد بعضها مادي وبعضها الآخر إنساني وذلك وصولاً إلى أهداف محددة.

فالإدارة وظيفة أو نشاط، لذا يجب عدم الخلط بين الإدارة كوظيفة أو نشاط وبين من يقومون بهذا النشاط أو بتأدية هذه الوظيفة ، وهم من يطلق عليهم لفظ المديرين أو القادة المنفذين أو أعضاء الإدارة (عبد ، 1980).

مما سبق يتبين أن الإدارة ما هي إلا قيادة للجهود البشرية في أية منظمة لتحقيق هدف معين ، فكل منظمة أو هيئة أو منشأة هدف محدد، ولا يمكن أن تترك الحرية لكل فرد من أعضاء هذه الهيئة للعمل على تحقيق هدفها بالطريقة التي تروق له وإلا كانت النتيجة نوعا من الفوضى.

ومن ناحية أخرى فإن استعداداتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم متفاوتة ومتباينة ، لذا فإنه يتحتم اختيار فرد أو أكثر من الأعضاء ممن لديهم الخبرة والقدرة علي القيام بتنسيق الجهود بين

هؤلاء الأعضاء ، وحتى يمكن تحقيق هدف المنظمة أو المنشأة بأقل تكلفة ممكنة ، ويمكن أن نطلق على هؤلاء الأفراد المختارين قادة أو مديرين ، حيث يمكن النظر إلى الإدارة من ناحيتين:

- الأولى: الإدارة كموضوع : ويقصد بذلك موضوع النشاط الإداري.

- والثانية: الإدارة كناحية ذاتية : ويقصد بذلك القائم أو القائمون بمهمة الإدارة.

وهناك عنصر ثالث يعتبر نتاج العلاقات المتبادلة بين موضوع الإدارة وذاتية الإدارة وهو ما يعرف "بعملية الإدارة" (خطاب ، 1980).

وسنعرض فيما يلي عناصر العملية الإدارية:

أ- عناصر العملية الإدارية:

إن الإدارة في توليها مهمة قيادة جهود الآخرين ، يجب أن تلتزم بعدة جوانب منها حسن التوجيه والتخطيط المسبق ورغبات وميول وقدرات الأفراد وحسن التنظيم وتنسيق الجهود والرقابة ، وبالتالي فإن انسياب العملية الإدارية ينبغي أن يتم في إطار مسؤوليات تتعلق بالآتي :

- اتخاذ القرارات التي توضح التخطيط وبدء العمل.

- تعيين القيادات، وحفز القوى العاملة نحو العمل.

- الرقابة على العمل وأسلوب أداء الأعمال.

- تحقيق النتائج المستهدفة.

ولا شك أن إنجاز الأعمال في إطار المسؤوليات لا يمكن أن يتم إلا إذا فوضت بالسلطة حيث تقترن السلطة دائما بالمسؤولية ، وبالضرورة تتناسب المسؤوليات مع السلطات في أي عمل من الأعمال وفي أي وحدة من الوحدات ، أيا كان نوع النشاط الذي تمارسه فالوحدات المختلفة في حاجة إلى تفهم طبيعة العملية الإدارية وعناصرها (إبراهيم ، 2000).

ويرى فايول بأنها التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة (الأزهري ، 1993) ، كما يشير (إبراهيم ، 2000) إلى أن الإدارة وظيفة قيادية تتكون من أنشطة رئيسة هي التخطيط والتنظيم والرقابة على الأنشطة التنظيمية والتي يتحمل المديرون مسؤوليتها.

1- التخطيط:

ويقصد به مرحلة التفكير في المستقبل والاستعداد لهذا المستقبل ، أي مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ الأعمال التي في ضوءها يتم اتخاذ القرارات التي ترد على كثير من التساؤلات ، وتبرز أهمية التخطيط في أنه:

- يحدد الأهداف المطلوب الوصول إليها بالجهد الجماعي.
- يرسم السياسات والقواعد التي تحكم تصرفات المسؤولين في استخدامهم عناصر المشروع .
- يحدد العناصر المادية والبشرية الواجب استخدامها لتحقيق الأهداف.
- يقرر الخطوات والإجراءات التفصيلية التي تتبع في تنفيذ مختلف العمليات (بدوي ، 1986).

2- التنظيم:

وتعرفه (خطاب ، 1980) بأنه "تحديد وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات المرسومة بأقل تكلفة ممكنة".

ويصوره (إبراهيم ، 2000) بأنه "هو مجموعة من الأفراد تعمل بطريقة معينة للوصول إلى هدف معين ، أي أن التنظيم يعني بناء الهياكل الداخلية للأعمال وارتباطها بعضها ببعض ، وبناء الهيكل يتضمن تحديد الأنشطة التي تؤدي لتحقيق الأهداف المنظمة وتجمع كل مجموعة منها لتكوين وظيفة متخصصة ، كما تتضمن هذه الوظيفة تجميع الأعمال في وحدات تنظيمية يشرف عليها ويسأل عنها مدير أو رئيس ، وتفرض السلطات اللازمة لهذا المدير أو الرئيس لمتابعة مسؤولياته ثم تحديد العلاقات التنظيمية رأسياً أو أفقياً ، أو بينه وبين رؤسائه ومرؤوسه ، وأيضاً بينه وبين الوحدات التنظيمية التي تقع في مستواه نفسه وعلى ذلك يمكن أن تطلق كلمة تنظيم على الجهود التي تبذل بقصد :

- 1- الأعمال المطلوب تنفيذها ثم تقسيمها إلى مجموعات يمكن أن يتولى كل منها شخص واحد.
- 2- توزيع العمل على العاملين بشكل يضمن عدم الازدواج وقيام أكثر من شخص بالعمل نفسه.

3- توجيه الجهود كافة نحو أهداف محددة ، وتكون المهمة التنظيمية للمديرين التنسيق بين هذه العناصر بما يتفق وأهداف المشروع وإمكاناته المتاحة له ، وكذلك العناية بدقة اختيار العاملين وتدريبهم.

وذكر (درويش والحمامي ، 1980) أن "أية عملية تنظيمية إنما تسبق بالضرورة الإدارة ذات الفاعلية ، إذ تفترض الإدارة دائماً شيئاً ملموساً تقوم على إدارته ، وهذا الشيء لا يمكن توافره بدون تنظيم".

3- ملائمة القوى العاملة للوظيفة:

وتعتبر أحد العناصر الهامة من عناصر الوظيفة الإدارية وهي تعني وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، لذا يجب البحث عن القدرات الضرورية للعمل في المشروع لاختلاف الأفراد في استعداداتهم وقدراتهم وميولهم وأدائهم ، حيث تعتبر هذه الاختلافات من أهم المسائل التي يجب حسابها.

وقد عبر (إبراهيم ، 2000) عن العلاقات بين القدرة والرغبة أو الدافع وبين كيف يعمل الشخص في وظيفته بالمعادلة الآتية:

$$\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{الدوافع}$$

وطبقاً لذلك فإن الأداء تكون قيمته تساوي صفراً إذا غابت القدرة أو غابت الدوافع وفي ضوء ما تتطلبه وظيفة التنظيم من تحليل للوظائف والأعمال يجب على جميع المؤسسات والمشروعات أن يكون لديها تحليل ووصف للأعمال ، حيث يعتبر هذا التحليل خير معين للإدارة في اختيار أو تعيين القوى العاملة.

مما سبق يتبين أن الاهتمام بتوفير القيادات ذات القدرة والكفاءة والقوة مع تطبيق الإدارة العلمية سوف يؤدي بدوره إلى وجود إدارة تنفيذية تقوم بواجبها على الوجه الأكمل بما يحقق أهداف المؤسسة أو المنشأة.

4- التوجيه:

ويقصد به إرشاد العاملين أثناء تنفيذهم للأعمال ، وقد عرف (الأزهري ، 1993) التوجيه بشكل عام هو إصدار التوجيهات والإرشادات والتعليمات والأوامر الإدارية من جانب الرئيس أو المدير إلى معاونين والمرعوسين الذين يعملون تحت إشرافه مباشرة.

ويتضمن التوجيه علاقات عمل نشطة على كافة المستويات الإدارية مما يتطلب حسن تفويض السلطة للمعاونين حتى لا تتداخل الاختصاصات (الأزهري ، 1993) وعلى ذلك فالتوجيه عملية مستمرة ، الهدف منها تنمية التعاون الاختياري بين العاملين لتحقيق أهداف المنظمة.

5- الرقابة:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف المتداخلة في نطاق العملية الإدارية يعرفها (هوليمان وهيلجرت) بأنها مختلف أوجه النشاط اللازم للتأكد مما إذا كانت الخطة قد نفذت ، وما إذا كان هناك تقدم نحو تحقيق الأهداف والتصرف - إذا كان ذلك ضروريا - لتصحيح الانحرافات والأخطاء.

وتعتبر من الوظائف الإدارية الهامة في جميع مراحل التنظيم على تدرج مستوياته وقد أوضحت الدراسات التي أجريت للتعرف إلى أساسيات عملية الرقابة ضرورة وضع مقاييس للأداء ثم تقييم الأداء في ضوء المستويات المقررة ثم تصحيح الانحرافات.

والرقابة ليست سلطة قائمة بذاتها بل فرع خاص من فروع مطلق الإدارة ، ومن ثم تكون وظيفة ، كما أنها لا تقتصر على مرحلة معينة من مراحل مطلق الإدارة ، وتقع في المجال المعين الذي تنشط فيه الوظائف الرئيسة للإدارة ، ويلمس أثرها في جميع المستويات الإدارية (إبراهيم ، 2000).

6- التنسيق:

يعتبر التنسيق أحد العناصر الهامة في العملية التنظيمية والذي يعني توحيد الجهود الإدارية ، والتحقق من أن العملية التنظيمية تساهم في إنجاز الأهداف ، أي أن التنسيق عبارة عن تحقيق التكامل لأنشطة الأفراد والوحدات في شكل منظم بحيث تعمل في اتجاه الهدف المشترك (إبراهيم ، 2000).

ويعرف موني التنسيق بأنه ترتيب منظم للجهود الجماعية مما يؤدي إلى وحدة التصرف لتحقيق الهدف المشترك (إبراهيم ، 2000).

والتنسيق هو تحقيق عنصر التوازن وعنصر التوقيت في إطار تكامل المشروع فعنصر التوازن يستهدف تزويد أي جانب من المشروع باحتياجاته التي تحقق له مزيداً من الفاعلية ، أما عنصر التوقيت ، فإنه يتطلب إصدار القرار في الوقت الملائم حتى يتمكن السير

في العمل وفقاً للطريق المرسوم ، بينما التكامل يستهدف وحدة المشروع ككل ، حيث يتطلب أن تحقق الإدارة لكل أجزاء المشروع الإمكانيات التي تساعد على تحقيق الخطة الفرعية الموضوعية في إطار الخطة العامة الكلية (الأزهري ، 1993).

ب- مفهوم الإدارة في المجال الرياضي:

تتفق الإدارة في المجال الرياضي مع الإدارة العامة في خطوات العمل في كل منهما حيث إن عناصر الإدارة واحدة إلى حد ما ، كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وملاءمة القوى العاملة وغيرها.

كما أن مفهوم الإدارة في المجال الرياضي لا يختلف عنه في المجال العام ، حيث تمثل الإدارة العنصر الشخصي في حياة المنشأة الذي يعمل على تحقيق أهدافها ، سواء كانت هذه المنشأة مصنعاً أم مؤسسة أم جمعية خيرية أم اتحاد لعبة أم نادياً ، سواء أكان رياضياً أم اجتماعياً ، وفي سبيل تحقيق الأهداف تستخدم الوسائل الصحيحة لأداء الأعمال للحصول على أفضل النتائج ، كذلك ضرورة الاستعانة بالقيادات الحازمة القادرة على تطبيق جميع عناصر الإدارة العلمية لتحقيق نجاح يرضى عنه الجميع (إبراهيم ، 2000).

وتعتبر مجالس إدارات المؤسسات أو الهيئات أو الاتحادات الرياضية هي الجهة المسؤولة عن تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات.

وتتفق الإدارة في المجال الرياضي مع الإدارة العامة في الإطار العام ، إلا أنها كباقي المجالات الأخرى تستمد تفاصيلها من مجالها الفني ، فالعمل في الهيئات والاتحادات الرياضية يختلف بطبيعته عن العمل في المنشآت والهيئات الصناعية أو التجارية ، فالأولى هيئات خدمية استثمارية تهدف إلى رعاية الشباب بمفهومها الحديث ، باستثمار طاقات الشباب بأسلوب مدروس يعود عليهم بالفائدة ، وبدورها تزيد من إنتاجيته ، أما الأخيرة فتهدف إلى الربح بتنظيم أسلوب العمل بما يضمن لها زيادة الإنتاج (إبراهيم ، 2000).

وعلى ذلك فإن الإدارة في المجال الرياضي مسئولية المجتمع في اختيار أصلح العناصر القيادية لإدارة الهيئات الرياضية عامة والاتحادات الرياضية خاصة ، وذلك عن طريق وضع معايير تتفق مع المهام التي يكلف بها أعضاء مجالس إدارات الاتحادات والتي لا تقتصر على النواحي الإدارية والتنظيمية ولكن تمتد أيضاً إلى النواحي التربوية (إبراهيم ، 2000).

القيادة:

هي دور اجتماعي رئيسي يقوم به فرد (القائد) أثناء تفاعله مع غيره من أفراد جماعة ويتسم هذا الدور بأن من يقوم به يكون له من القوة والقدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ هدف الجماعة (علاوي ، 1998).

ويعرفها (الأزهري ، 1993) إنها قيادة مجموعة من الأفراد بما يوجه وينمي العمل الفردي والعمل المشترك بينهم ، وتنمية روح الجماعة وروح التعاون لديهم وبينهم ثم بينهم وبين المنشأة ، وإيجاد درجة كافية من الحمس والعطاء لديهم والارتباط بالمنظمة ، وبناء علاقات طيبة وجو عمل تسوده الاستجابة والثقة والاحترام المتبادل.

وكلمة القيادة تشير إلى العملية التي يقوم بها الفرد بالتوجيه أو بالتأثير في أفكار أو مشاعر أفراد آخرين أو في سلوكهم ، وقد يحدث هذا التأثير من خلال أعمال الفرد أو مؤلفاته أو ابتكاراته.

وللقيادة تعريفات كثيرة منها ما يتأسس على نظرية السمات ، ومنها ما يتأسس على نظرية الموقف أو نظرية الأتباع والقيادة ، أو الأسلوب الانتقائي ، أو النظرية الوظيفية ، أو نظرية الرجل العظيم ، ولا يزال الكثير من الأبحاث يجرى حول موضوع القيادة:

أ- الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة:

1- نظرية السمات:

اعتمد أصحابها على ملاحظة عدد من القادة المعترف بهم واستخدموا الطريقة الاستنتاجية في استنباط بعض الصفات المشتركة في هؤلاء القادة واعتبروها صفات لازمة للقيادة، وعلى رأس هؤلاء العلماء تيد وبرنارد وشيل ، وقد وضع تيد عشر سمات اعتبرها لازمة للقيادة وهي: الطاقة الجسدية والعصبية ، ومعرفة الهدف ، والسبيل نحو تحقيقه والحماسة ، والود والمحبة ، والاستقامة والتحلي بالإدراك الفني ، والحزم ، والذكاء والمهارة التعليمية ، والإيمان ، وأوضح أن من تتوفر فيه هذه الصفات يكون بالتأكيد قائداً إلا أنه ليس من الضروري أن تكون متوافرة في موقف قيادي معين (إبراهيم ، 2000).

ومن ناحية أخرى يؤكد برنارد جانبيين للقيادة: يتضمن أولهما التفوق الشخصي في الإمام بالأساليب الفنية التي تعتبر من متطلبات القيادة ، ثانيهما يتضمن التفوق الشخصي في التحلي بالعزم والتصميم والمثابرة والحوار والقدرة على التحمل والشجاعة ، ولم يحدد

شخصية مثالية معينة ، كما لم يحدد كيفية الاستعانة بالصفات التي ذكرها في تحديد مفهوم القدرة القيادية (إبراهيم ، 2000).

ومن الملاحظ أنه يؤخذ على نظرية السمات التي وضعها تيد أنها فشلت في أن تجد نمطا متسقا للسمات التي تميز القادة يمكن تطبيقه بصفة عامة ، وإنما توصلت إلى سمات الشخصية التي تمكن الفرد في أي موقف مهما كان من أن يسهم إسهاما جوهريا في تحريك جماعته نحو الهدف المشترك والعمل على تحقيقه بمساعدة أعضاء الجماعة الآخرين (العبودي ، 1984).

ويتفق العلماء على تقسيم السمات القيادية إلى قسمين رئيسيين هما:

سمات فطرية كالذكاء والقدرات الجسمية والاتزان العاطفي وهي سمات توجد لدى القائد أثناء توليه مركزه القيادي.

سمات مكتسبة يمكن للقائد اكتسابها وتنميتها بعد توليه المركز القيادي.

وقد أوضح بعض العلماء انه يمكن الاستفادة من هذا التقسيم على أساس التركيز عند الترشيح للوظيفة القيادية على السمات الفطرية لتوافرها فعلا عندما يبدأ شغل الوظيفة القيادية في حين يمكن التساهل في السمات المكتسبة مع تنميتها لدى المرشح أثناء العمل ، أما بعد تعيين القائد فيجب التركيز على السمات المكتسبة لأنها وحدها القابلة للتنمية (العبودي ، 1984).

2- نظرية الموقف:

وتشير إلى أن أي عضو في الجماعة قد يصبح قائدها في موقف يمكنه من القيام بالوظائف القيادية المناسبة لهذا الموقف (كمال ، 1996) ، وان القدرة على القيادة تبرز وتكتسب من خلال التجربة ، وأن القيادة ظاهرة من مظاهر التفاعل بين الفرد والجماعة ، وأن السمات الشخصية للفرد التي تستطيع أن ترضي احتياجات الجماعة هي وحدها التي يمكن أن تصبح سمات القائد (الأزهري ، 1993).

ومعنى هذا أن القائد لا يمكن أن يظهر إلا إذا تهيأت الظروف في المواقف الاجتماعية لاستخدام إمكانياته القيادية (الأزهري ، 1993) ، أي أن الأشخاص الذين تتاح لهم الفرص لكي يكونوا على أعلى قدر ممكن من الإلمام بالمعلومات والمعرفة الواسعة بنشاطات ومتطلبات الموقف يصبحون قادة (علاوي ، 1998).

3- نظرية الأتباع والقيادة:

تقوم على أن الأتباع عنصر هام في توضيح القيادة الفعالة وأن الأتباع لديهم احتياجات أساسية، ويرغبون بإرادتهم المختارة الترابط بعلاقة التبعية مع القائد الذي يستطيع إشباع حاجاتهم على الوجه الأكمل ، ويؤكد (سانفورد) أن الأتباع عنصر هام في توضيح فعالية القيادة (علاوي ، 1998).

4- الأسلوب الانتقائي:

وهو يتطلب من القائد أن يكون على قدر كبير من الفهم والإدراك لطبيعة دوافعه الخاصة، وقدرته على إدارة الغير ، وعلى إدارة الموقف وقدرته في السيطرة على نفسه حيث يعتبر أكثر الأشخاص صلاحية لقيادة الغير ، كما أن إدارته للغير وإدارته للموقف تتطلب بالضرورة أن يكون على أعلى قدر من الكفاءة التخصصية (علاوي ، 1998).

5- النظرية الوظيفية:

إن القيادة في ضوء هذه النظرية هي القيام بالوظائف الجماعية التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها ، وتتخلص أهم وظائف القائد في الجماعة في: التخطيط، وضع السياسة والإيديولوجية والخبرة ، والإدارة والتنفيذ ، الحكم والوساطة ، الثواب والعقاب ، والنموذج الذي يحتذى به رمزا للجماعة وصورة للأب (علاوي ، 1998).

6- نظرية الرجل العظيم:

يؤكد أصحاب هذه النظرية أن بعض الرجال العظام يبرزون في المجتمع لما يتسمون به من قدرات ومواهب عظيمة وخصائص وعبقريّة غير عادية ، تجعل منهم قادة أيا كانت المواقف الاجتماعية التي يواجهونها (علاوي ، 1998).

ومن أشد دعاء هذه النظرية السير فرانسيس جالتون الذي قدم الكثير من البيانات والإحصائيات الوراثية تأييدا لنظريته ، التي تتلخص في أن إحداث التغييرات في الحياة الاجتماعية لا يتحقق إلا عن طريق أفراد ذوي مواهب وقدرات غير عادية.

ورغم صدق هذه النظرية في بعض الأحيان ، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها لمجافاتها حقيقة الطبيعة الإنسانية ، حيث قد ينجح القائد في إحداث تغييرات في الجماعة إلا أنه قد يعجز عن إحداثها في ظروف أخرى ، فالتغيير والتفاعل قد يكونان راجعين إلى تنظيم الجماعة وبنائها ، ومدى استعدادها لهذا التغيير (العبودي ، 1984).

7- أنماط القيادة:

يختلف كل من علماء النفس وعلماء الإدارة في وجهات النظر حول أنماط القيادة.

1- يرى علماء النفس أن أنماط القيادة يمكن تحليلها بصفة عامة إلى طائفتين هما:

أ- طائفة الانبساطيين ب- طائفة الإنطوائيين

وتتصف الأولى بالميل إلى الحياة الواقعية ، وسهولة تغييرهم ، أو ميلهم إلى الاختلاط والدعاية ، بالإضافة إلى تمثلهم بسمات الجرأة والتأثير والواقعية ، أما الإنطوائيون فإنهم يميلون إلى التفكير والتأمل ، وتعوزهم سهولة التعبير ، كما أنهم مضطربون في أعمالهم واتصالاتهم بالآخرين ، لذا فإن القيادة الإدارية التي يمكنها القيام بمهامها بنجاح وإدارة منظماتها بفاعلية وكفاءة عالية هي التي تكون من طائفة الانبساطيين (رضوان وعلاوي ، 1988).

2- ويرى علماء الإدارة أن أنماط القيادة تختلف وفقا للاتجاه الذي ينظر إليه ، واتفقوا على اتجاهين رئيسيين:

- الأول: أنماط القيادة من حيث الفاعلية في الأداء.
- الثاني: أنماط القيادة من حيث مركز اتخاذ القرار.

أ- أنماط القيادة من حيث الفاعلية في الأداء وتتضمن:

- قيادة تركز اهتمامها على العمل.
- قيادة تهتم بالعلاقات العامة مع الناس.
- قيادة تهتم بالعمل والعلاقات مع الناس معا.
- قيادة لا تهتم كثيرا لا بالعمل ولا بالعلاقات مع الناس (العبودي ، 1984).

ب- أنماط القيادة من حيث مركز اتخاذ القرارات وتنحصر في ثلاثة:

- النمط الأوتوقراطي أو الديكتاتوري: وينتهج هذا النمط طريق الحوافز السلبية لدفع الفرد إلى العمل ويرى فاعليتها في تحقيق الأهداف ، ويستلزم ذلك رقابة شديدة ودقيقة على أداء الفرد.

- النمط الديمقراطي: ويرتكز على أسس ثلاثة هي: إقامة العلاقات الإنسانية والمشاركة في اتخاذ القرارات والولاء للجماعة بأكملها وليس للفرد بذاته (العبودي ، 1984).
- النمط الفوضوي أو الحر: وفيه يكون القرار للجماعة أو بواسطة الأفراد المتفوقين ولا يحاول القائد تنظيم مجريات الأمور إلا إذا طلب منه ذلك ، لذا فالإتصال غير محدد المعالم (العبودي ، 1984).

الفرق بين القيادة والرئاسة:

تختلف القيادة عن الرئاسة في أن القيادة تتبع من داخل الجماعة وتظهر في الغالب تلقائياً وتكون مسبقة بعملية يتنافس عليها عدد قليل من أعضاء الجماعة ، وهى التي تحدد هدفها وليس القائد ، حيث يخلع أعضاء الجماعة على القائد السلطة تلقائياً ويصبحون أتباعاً له. أما الرئاسة فتقوم نتيجة النظام وليس نتيجة لاعتراض تلقائي من جانب الأفراد بالمساهمة في تحقيق أهداف الجماعة ، هذا ويختار الرئيس الهدف ولا تحدده الجماعة.

وتتميز الجماعة بمشاعر مشتركة قليلة أو عمل مشترك ضئيل وهى تسعى لتحقيق هدف الجماعة ، ويحاول الرئيس الاحتفاظ به كوسيلة للسيطرة على الجماعة ودفعها إلى تحقيق مصالحه.

وتستند الرئاسة إلى السلطة والسيطرة ، لذا لا يمكن تسمية (المرووسين) بدقة (أتباعاً) والرئيس الناجح هو الذي يقترب في سلوكه مع الجماعة من القائد ، أي انه يجمع بين صفات الرئيس وصفات القائد (الأزهري ، 1993).

القيادة الإدارية في المجال الرياضي:

أصبح مجتمعنا في هذه الحقبة من الزمن مجتمع المنظمات ، كما أن الواجبات الاجتماعية الرئيسة فيه تؤدي وتدار عن طريق مؤسسات ، ومن الملاحظ أن المؤسسات الرياضية في مملكة البحرين أصبحت كثيرة ومتعددة وتتطلب أعداداً كبيرة من القيادات المدربة لممارسة العمل فيها ، وتنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف.

هذا وتنقسم القيادات في هذه المؤسسات إلى أنواع متعددة منها:

- 1- القيادات المهنية: وهى لا تتوافر إلا بعد الحصول على التدريب التخصصي سواء أكان عن طريق التأهيل أم الصقل أم الدراسات الخاصة حتى تصبح قادرة على القيام بمهام القيادة في هذا المجال.

2- القيادات الطبيعية: وهي التي تبرز من خلال الاشتراك أو الممارسة لبرامج الأنشطة لموضوعة من قبل القيادات المهنية.

3- القيادات التطوعية: وهي تظهر من خلال مجهوداتها في إبداء المساعدة ، وهي عادة يادات طبيعية يكون لديها القدرة على أداء بعض المهام مثل إدارة بعض الأنشطة الرياضية أو الاجتماعية أو الفنية ... الخ. وقد يوكل إليها الاشتراك في مجالس إدارات الاتحادات - كما هو الحال - عن طريق الانتخاب أو التعيين.

والرياضة بمختلف فروعها وأنشطتها تتطلب الاستعانة بجميع القيادات المهنية والطبيعية والتطوعية مع تحديد دور كل منها حتى تتمكن المؤسسات الرياضية من تحقيق أهدافها. وتعتبر القيادات المهنية من أهم الأنواع التي يجب مساندتها ومساعدتها على أداء دورها بكفاءة وفقا للأساليب والقواعد العملية.

ماهية التقويم وأهميته:

تبين الوثائق التاريخية أن بعض نظم التقويم كانت تستخدم منذ العصور القديمة كما ترجع البداية الحقيقية للاهتمام بالتقويم في العصر الحديث إلى عام 1900 باعتبار أن التقويم جزء أساسي من العملية التعليمية التربوية، لا تستقيم بدونه ، كمؤشر يوضح مدى تحقيق الأهداف التي يتم تقويمها.

وتكمن الأهمية الحقيقية للتقويم فيما يعقبه من عمليات المتابعة بعد إجراء المقارنات المختلفة للبيانات المجتمعة ، فقد يعاد النظر في الأغراض التعليمية ، أو في البرامج الموضوعة أو في الإمكانيات ، أو في القيادات القائمة وما إلى ذلك من متغيرات من أجل تصحيح مسار ما يتم تقويمه وجعله أكثر كفاءة وفعالية ، ويعتبر التقويم أساسا في العملية التعليمية ، فمن طريقه يمكن الحكم على مدى نجاح تحقيق الأهداف المرجوة ، كما أنه العملية التي يمكن عن طريقها الحكم على قيمة هذه الأهداف (رضوان ، 1989).

وعلى ذلك فإن الغرض من عملية التقويم هو مساعدة كل من المدرس والتلميذ على معرفة مدى تقدمهما نحو بلوغ أهدافهما ، إلى جانب أنه عملية تشخيصية علاجية ترشدنا إلى مواطن القوة والضعف لكي نعمل على إصلاحها بقصد تحسين عملية التعليم ، فقد تؤدي عملية التقويم إلى تغيير الطرق والوسائل التي تستخدم للوصول إلى الهدف ، كما قد تؤدي إلى تعديل الأهداف نفسها (إسماعيل ورضوان ، 1994).

ويشير مصطلح التقويم أكثر من معنى ، ويرجع هذا التنوع والتعدد لمصطلح التقويم إلى عدة أمور ربما يكون من أهمها حداثة موضوع التقويم من جانب ، ثم كثرة مجالات المعرفة واتجاهات الباحثين وتناولهم لهذا الموضوع من جوانب أخرى ، وقد ورد في قاموس وبستر Webster وقاموس أكسفورد Oxford أن كلمة تقويم Evaluation جاءت من كلمة Evaluate بمعنى تحديد قيمة أو كم الشيء والتعبير عن هذه القيمة عددياً ، وأن أصل الكلمة جاء من Value بمعنى قيمة ، كما ورد في قاموس جروليار Grolier أن كلمة Evaluate تعني تحديد قيمة الشيء ، كما تعني الاختبار أو الفحص أو التقدير لإصدار حكم تقويمي (رضوان ، 1989).

وتستخدم كلمة تقدير Assessment بمعانٍ متعددة ، وفي معظم الأحوال تستخدم الكلمة ذاتها لإعطاء نفس المعنى الذي تعطيه كلمة تقويم Evaluation وتبين معظم المراجع العلمية أن كلمتي (تقويم وتقدير) تحملان نفس المعنى تقريباً ، وإن كان يلاحظ أن كلمة (تقدير) أقل ظهوراً واستخداماً في معظم المراجع عن كلمه (تقويم) وأنه حينما تظهر كلمة تقدير فإنها تستخدم مرادفاً لكلمة تقويم (رضوان ، 1989).

ويتعدد مفهوم التقويم نتيجة تنوع ميادين ومجالات تطبيقاته ، فالفلسفة والأهداف واستراتيجيات العمل والإمكانيات والوسائل المتاحة كلها عوامل تختلف من مجال إلى مجال آخر ، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور مفاهيم متعددة لمصطلح التقويم ، فالموجهون في مجال التعليم العام يرون التقويم على أنه عملية تتضمن القيام بزيارات رسمية للمعلمين في مدارسهم ، والمعلمون أنفسهم قد يرون التقويم على أنه قياس واختبار لأداء التلميذ ، وقد يعني التقويم من وجهة نظر مديري المدارس القيام بمقارنة أداء التلميذ بمجموعة واضحة من الأغراض الخاصة أو القدرات المطلوب الوصول إليها وفي مجال الحياة العامة ، قد يرى بعض الناس التقويم على أنه عملية إصدار أحكام قيمية على أشياء أو موضوعات خاصة يقوم بها خبراء متخصصون في المجالات المهنية المختلفة (أيوب ، 1986).

ويرجع اختلاف مفهوم مصطلح التقويم إلى أسباب يأتي في مقدمتها تعدد مجالات وأنشطة التقويم ، تعدد موضوعات التقويم في المجال الواحد ، وظهور أنماط وتصنيفات ونماذج مختلفة للتقويم مثل التقويم التكويني ، والتقويم التجميعي ، والتقويم الداخلي ، والتقويم الخارجي وما إلى ذلك من أنماط وتصنيفات (كمال ، 1996).

ونظراً لما يمثله التقويم من أهمية في العملية الإدارية وما يرمي إلى تحقيقه من أهداف لذلك فإن التقويم يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس ، منها أن يكون التقويم شاملاً لكل جوانب العملية الإدارية ، وكذلك أن يكون التقويم عملية مستمرة ، وأن يكون عملية

تشخيصية علاجية ، وأن يكون عملية تعاونية ، وأن يقوم على أساس ديموقراطي ، وأن يقوم على الأسلوب العلمي (رضوان ، 1989).

وعرف (رضوان ، 1989) نقلا عن ألكن Alkin 1970 التقييم بأنه عملية تتضمن جمع وتحليل المعلومات بغرض كتابة تقرير مختصر عنها ، يمكن الاستفادة منه في اتخاذ القرارات المناسبة والمفاضلة بين البدائل المتاحة.

ويعرف جونسون ونيلسون Johnson and Nilsson 1979 التقييم بأنه "تلك العملية التي تعطي معنى النتائج القياس ، وذلك عن طريق الحكم على هذه النتائج باستخدام بعض المحكمات أو المعايير" (رضوان ، 1989).

ويبين أندروز Andrews 1979 أن التقييم هو تلك العملية التي عن طريقها نعطي درجات ، أو معاني ذات دلالات خاصة بالنسبة إلى لبيانات المتجمعة من تطبيق وسائل القياس المستخدمة (رضوان ، 1989).

ويعرف بومجارتتر وجاكسون Baumgartner and Jackson 1975 التقييم إجرائيا بأنه عملية تتضمن ثلاث خطوات رئيسية كبيرة هي: جمع البيانات اللازمة باستخدام الوسائل المناسبة، إصدار أحكام قيمية على البيانات المتجمعة وفقا لبعض المحكمات التقييمية كالمعايير أو المستويات أو غيرها ، اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بموضوع التقييم استنادا الى البيانات المتاحة (رضوان ، 1989).

ولعل من أكثر التعاريف تحديدا لمصطلح التقييم الذي وضعه ستفليم وآخرون Stufflebeam ، 1971 et al ، والتعريف الذي وضعه وورثن وساندرز Warthen ، B. ، J. R. Sanders ، 1937 ، فقد لقي هذان التعريفان قبولا وانتشارا كبيرين في السنوات الأخيرة ، حيث يلاحظ أن تعريف ستفليم وآخرون يضع اعتبارا كبيرا لعملية صنع القرار ، في حين يركز تعريف وورثن وساندرز بدرجة أكبر على الأحكام التي يصدرها المقوم.

فلقد عرف ستفليم وآخرون التقييم على أنه عملية تتضمن القيام بجمع المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات ، فيما يتعلق ببدائل متاحة ، وهذا يعني أن نشاط التقييم يشتمل من وجهة نظر ستفليم وآخرون ما يلي: تحديد الموضوعات التي تتطلب اتخاذ قرار تحديد أنواع الحقائق والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار ، تحديد المعايير أو المحكمات اللازمة لتقدير قيمة الموضوعات المراد تقويمها ، جمع الحقائق والبيانات المناسبة لصنع القرار تحليل الحقائق والبيانات في ضوء المعايير أو المحكمات المستخدمة ، تقديم المعلومات لصانع

القرار ، ويلاحظ أن ستفليم وآخرون ينظرون الى وظيفة التقويم من وجهة نظر صانع القرار حيث يميزون بين المقوم وبين صانع القرار ، مع أنهم يؤكدون ضرورة وجود اتصال قوي بين المقوم وصانع القرار ، إلا أنهم يقصرون وظيفة المقوم الى جمع معلومات فقط ، وهذا يعني أنهم يرون أن عملية اتخاذ القرارات ليست جزءا من عملية التقويم ، لأنهم يفصلون بين مهمة المقوم وبين مهمة صانع القرار ، أما عملية اتخاذ القرار ، فهي مسئولية تتضمن المفاضلة بين بدائل مطروحة ، وهم لا يريدون للمقوم أن يقوم بهذه العملية ، وإنما يقصرون مهمته في إمداد متخذ القرار بالمعلومات التي تخدم عملية اتخاذ القرار (رضوان ، 1989).

أما تعريف التقويم الذي وضعه وورثن ، وساندرز فيعني التحقق من قيمة الشيء وهو يتضمن الحصول على المعلومات لاستخدامها في الحكم على قيمة البرنامج ، والنواتج والعمليات أو الإجراءات أو البدائل المطروحة لتحقيق الأغراض المحددة سلفا ، ويلاحظ أن هذا التعريف يركز الجهد الأكبر في التقويم على تحديد مصادر البيانات وتنظيم جمعها وتحليلها للتحقق من قيمة كل العمليات والنواتج (رضوان ، 1989).

ويرى (بيوتشر ، 1998) أن التقويم إجراء حتمي لمعرفة مدى فاعلية أو فائدة البرامج التي تدرس وما يتم عن طريقها ، وهل حققت البرامج الأغراض الموضوعية من أجلها أم لا.

ومنذ بداية القرن العشرين زاد الاهتمام بالتقويم كنتيجة للعديد من الدراسات والبحوث في مختلف المجالات ، ومنها المجال الإداري ، حيث اتضح أنه ما من تقدم يمكن ان يحرز في أي مجال يذكر دون الاستناد الى برنامج تقويمي يتضمن جميع الجوانب ، ويوضح ما تحقق من نجاح لتلك الجوانب وما لم يتحقق عن طريق الكشف عن النقاط الايجابية والسلبية وتشخيص مواطن القوة والضعف في مجال التقويم لتحديد مدى الجهد المطلوب بذله ، ومن ثم أصبح التقويم في العصر الحديث قرينا لكل العمليات التي تضطلع بها المؤسسات والهيئات وذلك لأنه بدونها لا نستطيع معرفة ما تحقق من نجاح أو فشل ، وبالتالي يكون من الصعب القيام بعملية التطوير القائمة على التقويم.

والتقويم عملية تشخيصية يقصد بها الكشف عن مواضع القوة والضعف في الظاهرة المراد تقويمها ، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن وضع خطط العلاج ، وهو بذلك يكون عملية علاجية ، كما قد يشكل في نفس الوقت القدرة علي تلافي الأخطاء قبل وقوعها وبذلك يصبح التقويم عملية وقائية.

فالتقويم يتضمن إصدار الأحكام علي قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات ويمتد أيضاً إلي مفهوم التحسين أو التعديل أو التطوير ، حيث إن هذه العمليات تعتمد أساساً على فكرة إصدار الأحكام ، فالتقويم هو الحكم على الأشياء أو الأفراد لإظهار المحاسن والعيوب ومراجعة صدق الفروض الأساسية التي يتم على أساسها تنظيم العمل وتطويره.

أهداف وأغراض التقويم:

يشير إبراهيم عصمت مطاوع وأمنية أحمد حسن إلى أن عملية التقويم تهدف إلى التأكد من أن الخطط تنفذ في حينها وبالطريقة المرسومة والمحددة لها ، وللتأكد من تحقيق الأهداف التخطيطية والتنظيمية والتوجيهية والتعليمية والكشف عن الانحرافات والمشكلات التي تواجه كل عملية أثناء التنفيذ للقيام بإجراءات التصحيح للمسار وتحسين وتطوير العملية الإدارية.

ويتبين من ذلك أن الهدف من التقويم هو التحسين والتجديد المستمران، وأن التقويم جزء لا يتجزأ من أسباب نجاح أي عملية إدارية.

كما حدد علاء الدين أحمد القوصي أهداف وفوائد التقويم في النقاط الآتية:

1. التحديد الدقيق لإيجابيات وسلبيات أوضاع الأنظمة المختلفة عملاً على تطوير وتدعيم إيجابياتها وتلافي أو إصلاح سلبياتها.
2. التحديد الدقيق لمدى سير هذه الأنظمة وفقاً للخطط والأهداف الموضوعية لها ومدى تنفيذها لهذه الخطط والتعرف علي العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق ذلك.
3. استخدام التقويم معياراً يتم على ضوءه اختيار برامج وخطط النظام المواتي والعمل على دعمها.
4. استخدام المعلومات الواردة في التقويم لتحديد حاجات النظام وخاصة ما يتعلق منها بالتطوير والتدريب وتحسين الأداء ووضع التشريعات واللوائح اللازمة لكل ذلك.
5. تلقي المعلومات عن سير خطط هذه الأنظمة عن طريق التغذية الراجعة التي يتم من خلالها معرفة مدى التزام العاملين في هذه الأنظمة بالخطط والأهداف الموضوعية وكذلك معرفة العاملين بمدى وكيفية تقويم الأنظمة لأدائهم.
6. العمل على إحساس العاملين بهذه الأنظمة بأنهم يشاركون فعلياً في إدارتها واتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بمسار العمل بها.

7. استخدام التقويم وسيلة لتقدير أداء الأنظمة بشكل عام ثم أداء العاملين فيها على وجه الخصوص عملاً على اتخاذ القرارات الملائمة الخاصة بهم.

وتحقق عملية التقويم عدة أغراض هامة سواء بالنسبة للاختصاصيين في المجالات التربوية والنفسية والاجتماعية أو بالنسبة إلى الأفراد أنفسهم في موضوع التقويم ، ففي مجال التربية يسعى المعلم ومدير المدرسة دائماً إلى معرفة ما حققته المدرسة من أهداف والأهداف التي لم تحقق والمعوقات التي حالت دون تحقيقها ، كما أن المعلم يهتم التعرف على المشكلات التي نشأت خلال تنفيذ البرنامج التربوي سواء بالنسبة إلى المدرسة كنظام أو للصفوف الدراسية أو حتى بالنسبة إلى الفصول الدراسية التي يعمل بها ، ثم تأتي الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الطلاب محور الأهداف الموضوعية ، ومعرفة أوجه النقص والقصور في مجموعة الإجراءات التي تعوق تحقيق الأهداف ، ولذلك تعتبر عملية التقويم ذات أهمية كبيرة.

ولذلك يمكن أن تحقق عملية التقويم الأغراض التالية:

1. إجراء المواءمة بين أساليب التدريس المستخدمة وما يتبعها من إجراءات وبين الحاجات المختلفة للتلاميذ موضوع التقويم.
2. عملية التوجيه التربوي.
3. عملية المتابعة الشاملة التي تقوم بها المدرسة مثلاً بالنسبة إلى برامجها التربوية وما يرتبط بها من عمليات ووظائف ، فقد يكشف التقويم عن مواطن الضعف أو القوة في هذه البرامج.
4. مقارنة مستويات الأداء داخل المؤسسة موضوع التقويم بمستويات أداء المؤسسات الأخرى التي تقدم نفس الخدمات والبرامج.
5. دراسة نواحي القوة والضعف في البرامج الموضوعية خلال الفترات المختلفة للعام الدراسي، وكذلك نحو معايير ومستويات الأنشطة المختلفة ودراسة تحسين هذه البرامج.
6. الاستفادة من نتائج عملية التقويم في توطيد العلاقات العامة بين هيئة المدرسة أو المؤسسات التي تقوم بالتقويم وبين أولياء الأمور أو الأفراد الذين تربطهم علاقات بهذه المؤسسات مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة.

الأسس التي يجب توافرها في التقويم:

هناك بعض الأسس التي يجب مراعاتها وتوافرها حتى يتحقق الهدف من عملية التقويم ومن أهم تلك الأسس ما يلي:

1- الاستمرارية:

وذلك يعني أن التقويم عملية تقدير مستمر نظرا لأن العملية الإدارية عملية ديناميكية ومستمرة، فالتقويم ليس هدفا في ذاته ، وإنما ينبغي أن يسير التقويم جنبا الى جنب مع مختلف المراحل الإدارية من بدايتها إلى نهايتها.

2- الشمولية:

ويقصد بها الاهتمام بجميع أوجه أو عناصر موضوع التقويم ، وكذلك العوامل المؤثرة في ذلك الموضوع ، اى الاهتمام بكل من الوسائل والغايات.

3- الديمقراطية:

يجب أن يكون التقويم عملية يتعاون خلالها كل من له دور في التأثير على العملية الإدارية ويتأثر بها ، لذلك يجب أن تسود التقويم روح الديمقراطية.

4- الأسلوب العلمي:

يجب أن يتأسس التقويم على الأسلوب العلمي ، وذلك بمراعاة الأسس العلمية في تخطيط برامج التقويم واختيار الوسائل المناسبة الصادقة التي تتميز بالثبات والموضوعية ولذا يجب أن يعتمد التقويم على المعايير أو المستويات أو المحكات حتى يكون التقويم موضوعيا (معوض وشلتوت ، 1978) ، (أيوب ، 1986).

5- الهادفية:

يجب أن يكون التقويم يهدف الى البناء والعلاج ، فيجب ألا ننظر إلى التقويم على أنه مجرد تشخيص أو تقدير مصير ، إنما يجب ان يتخذ سبيلاً الى الإصلاح (رضوان وعلاوي ، 1988).

6- القيمة التشخيصية:

يجب أن تكون النتائج التي نتوصل إليها من خلال عملية التقويم ذات قيمة تفيد في تشخيص الوضع الراهن للتوصل إلى ما يجب أن تكون عليه الظاهرة.

أهمية استخدام التقويم:

للتقويم أهمية كبرى ، فعن طريقه يمكن للقائمين بالعمل معرفة وقياس مدى مطابقة ما تم إنجازه من أعمال مع ما كان مخططا إتمام تنفيذه من خلال التخطيط المسبق لذلك وكذلك دراسة الآثار التي تحدث نتيجة تدخل بعض العوامل والظروف التي ساهمت في نجاح أو فشل الأهداف بغرض اكتشاف نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف والقضاء عليها وذلك لتحقيق أقصى مدى من النجاح للأهداف الموضوعية وتحقيق مستوى عال من الأداء (حسانين ، 1995).

أربعة أسئلة هامة في التقويم:

حدد روثني Rothney أربع أسئلة أساسية تحدد مجالات العملية التقويمية وهي:

- 1- ما الذي ينبغي أن تقومه؟
- 2- كيف ينبغي أن تقوم ؟
- 3- متى ينبغي أن تقوم ؟
- 4- من الذي ينبغي أن يقوم ؟

وهنا نجد روثني قد أشار الى أربع دعائم أساسية لعملية التقويم يجب أن تكون واضحة المعالم قبل البدء في عملية التقويم ، وهي عملية تحديد ماهية الشيء الذي سوف نقومه مع معرفة الوسائل والأدوات التي تساعدنا على عملية التقويم.

ثانيا: الدراسات والبحوث السابقة:

قام الباحث بحصر ومراجعة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت التقويم في مجال النشاط الرياضي وبخاصة فيما يتعلق بتقويم البرامج والمناهج والإمكانات المادية والبشرية ولقد توصل الباحث إلى وجود عدد كبير من الدراسات والبحوث في هذا المجال ومن ثم سوف يقتصر الباحث على الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع في هيئة الشرطة تحديداً وفيما يلي عرض البحوث والدراسات التي توصل إليها الباحث في هذا الخصوص .

1- قام (عبد الحميد ، 1979) بدراسة بعنوان " برامج التربية الرياضية بكلية الشرطة بجمهورية مصر العربية " وقد استهدفت الدراسة إلى الوقوف على السلبيات والإيجابيات ومدى صلاحية برنامج التربية الرياضية بكلية الشرطة وكذا دراسة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة وإمكانية الاستفادة الكاملة منها ، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي - الدراسات المسحية والمنهج التحليلي .

وقد اشتملت عينة البحث على اختيار ثلاث عينات مختلفة للمجتمع موضوع البحث من الضباط العاملين بكلية الشرطة وطلبة السنة الرابعة وخريجي كلية الشرطة كما تضمنت أدوات البحث على الاستبيان والملاحظة والمقابلة الشخصية ، وتحليل الوثائق لجميع البيانات وقد أشارت أهم النتائج إلى أن برنامج التربية الرياضية بكلية الشرطة ليس له هدف واضح يهدف إلى تحقيقه وأن عدد الساعات المخصصة للتربية ليست بالعدد الكافي .

2- وقام (الدهشوري ، 1983) بدراسة بعنوان " اللياقة البدنية وأهميتها لضباط الشرطة " وقد استهدفت الدراسة إلى التعرف على برامج اللياقة البدنية التي يمارسها رجل الشرطة بإيجابياتها وسلبياتها ، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي وتحليل الوثائق لتحقيق أهداف البحث ، وقد اشتملت عينة البحث على عينة تضم جميع الضباط العاملين بالخدمة وعددهم (1337) ضابط مضاف إليهم طلاب كلية الشرطة ، كما تضمنت أدوات البحث على الاستبيان والملاحظة والمقابلة الشخصية وتحليل الوثائق كوسائل لجمع البيانات ، وقد أشارت أهم النتائج إلى أن عدد الممارسين للأنشطة الرياضية على مستوى جميع الضباط لا تزيد عن نسبة (27.6%) وأن الجرعة التي يحصل عليها البعض من الضباط الذي يحضرون الفرق التدريبية بمعهد التدريب أو اتحاد الشرطة الرياضي يفقدونها بمرور الوقت بعد عودتهم لعملهم لعدم وجود أي نوع من الممارسة ، وأن هناك نسبة كبيرة من الضباط يعانون من أمراض القلب والسكر والضغط والانزلاقات الغضروفية بجميع أنواعها بسبب البعد عن ممارسة الرياضة .

3- قام (رسلان ، 1984) بدراسة بعنوان " تقويم إدارة النشاط الرياضي في مراكز التربية الرياضية بالقوات المسلحة " وقد استهدفت الدراسة إلى تقويم إدارة النشاط الرياضي بمراكز التربية الرياضية بالقوات المسلحة ، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي - الدراسات المسحية وقد اشتملت عينة البحث على اختيار عينة عمدية لجميع مراكز التربية الرياضية بالقوات المسلحة وعددها (13) مركز ، وخبراء التربية الرياضية العاملين بالقوات المسلحة وعددهم (30) خبير و (30) قائد لمراكز التربية الرياضية بالقوات المسلحة ونوابهم العاملين و (30) من رؤساء الأقسام بمراكز التربية الرياضية و (30) من الضباط المشرفين على إدارة النشاط الرياضي ، كما تضمنت أدوات البحث على المقابلة الشخصية واستمارة استبيان

لتقويم النشاط الرياضي بمراكز التربية الرياضية بالقوات المسلحة ، وقد أشارت أهم النتائج إلى عدم وجود إدارة للتربية الرياضية بالقوات المسلحة تكون مسئولة على رسم السياسات وأن السياسة الحالية لإتحاد القوات المسلحة لا تتماشى مع الإمكانيات الرياضية الموجودة بالمركز من الملاعب والأجهزة وحمامات السباحة وملحقاتها والمنشآت الرياضية المختلفة اللازمة لتنفيذ أوجه النشاط الرياضي بالمراكز ، وأن هناك نقص كبير في إعداد الضباط المتخصصين والكوادر الرياضية المختلفة ، وأن ضباط التربية الرياضية بالمراكز المختلفة مكلفين بأعمال إدارية أخرى تتعارض مع عملهم التخصصي .

4- قام (حسين ، 1988) بدراسة بعنوان " التدريب وأثر كثرة الخدمات في مستوى التدريب دراسة ميدانية على ضباط الشرطة " وقد استهدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد المفاهيم النظرية للتدريب بشكل عام وفي قطاع الشرطة بشكل خاص والتعرف الميداني على آراء الضباط المنتظمين في بعض الفرق التدريبية فيما يتعلق بمختلف نواحي التدريب بهدف تحديد العوامل التي تؤثر على العملية التدريبية في الشرطة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي - الدراسات المسحية ، وقد اشتملت عينة البحث على عينة تضم جميع الضباط العاملين بالخدمة كما تضمنت أدوات البحث على الاستبيان واستمارات استطلاع الرأي كأسلوب لجمع بيانات البحث وقد أشارت أهم النتائج إلى أن التدريب يعتبر عنصر هام ومؤثر بالنسبة للعاملين في المجال الشرطي وأن غالبية رؤساء مراكز التدريب من رتبة الرائد والمقدم تابعين لجهات مختلفة بالوزارة وإن مراكز التدريب لا تستوعب كل المتدربين وأن العينة قيد البحث يرون أن كثرة الخدمات تؤثر على التفرغ للتدريب

5- قام (عبدالباري ، 1992) بدراسة بعنوان " تقويم برامج النشاط الرياضي بالوحدات التعليمية بأكاديمية الشرطة " وقد استهدفت الدراسة إلى تقويم برامج النشاط الداخلي بالوحدات التعليمية بأكاديمية الشرطة وهما كليتي الشرطة والضباط المتخصصين ، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي - الدراسات المسحية ، واشتملت عينة البحث على عينة قوامها (760) طالب بكلية الشرطة ، كما تضمنت أدوات البحث استمارة استبيان كأداة لجمع بيانات البحث وقد أشارت أهم النتائج إلى أن أهم دوافع الاشتراك في النشاط الرياضي الداخلي تنمية المهارات الحركية واكتساب الصحة والإحساس بالرضا وإشباع الذات ، وكذلك الاشتراك في النشاط الرياضي بدافع ذاتي والترويح عن النفس ، ومن أهم معوقات اشتراك الطلاب في النشاط الرياضي الداخلي عدم توفير الإمكانيات المادية والبشرية ، وكذلك عدم كفاية الوقت المخصص لإقامة النشاط الرياضي ، واقتصار النشاط الرياضي الداخلي على أنشطة معينة دون غيرها .

التعليق على الدراسات السابقة

مما سبق اتضح للباحث أن البحوث العلمية والدراسات المرتبطة بموضوع البحث الحالي التي أجريت على هيئات الشرطة في علوم التربية البدنية والرياضية في الوطن العربي حسب علم الباحث قد بلغت عدد خمس دراسات علمية.

وقد تناولت مجمل تلك الدراسات موضوعات هامة عن اللياقة البدنية لهيئات الشرطة بما فيها الضباط والأفراد وغيرهم ، والتدريب التخصصي والرياضي وأثرهما على إعداد ضباط وأفراد الشرطة ، وتأثير الممارسة الرياضية على معدل الأداء لهيئة الشرطة وتقويم مناهج وبرامج التربية الرياضية والنشاط الرياضي والتدريب بكل من كليات الشرطة وهيئات الشرطة حيث يظهر من هذه الدراسات أنه لم تجري أية دراسات تختص بتقويم الإمكانيات الرياضية بقطاعاتها المختلفة ، مما دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة لتشكل إضافة نوعية جديدة في مجال الدراسات المتبعة والمستخدمه في المجال الرياضي بصفة عامة وللرياضة الشرطية بصفة خاصة .

الفصل الثالث

خطة وإجراءات البحث

- منهج البحث
- مجتمع وعينة البحث
- أداة جمع البيانات
- المعاملات العلمية للاستبيان
- تطبيق البحث
- الأسلوب الإحصائي المستخدم

الفصل الثالث

خطة وإجراءات البحث

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي (أسلوب المسح) حيث أنه المنهج المناسب لطبيعة هذا البحث .

مجتمع وعينة البحث :

يشتمل مجتمع البحث على المديرين العاملين والمديرين ورؤساء الأقسام وضباط الشرطة حتى رتبة النقيب ، وأفراد الشرطة وقد بلغ حجم هذا المجتمع (692) فرداً .

وقد قام الباحث باختيار عينة عمدية قوامها (200) فرداً تمثل نسبة 28% من مجتمع البحث وقد روعي في اختيار العينة أن يكونوا من المنتسبين لأحد النوادي أو الاتحادات الرياضية بصفة لاعب أو مدرب أو إداري أو من الأفراد الذين مارسوا الرياضة للترويح أو التسلية والجدول التالي (1) يوضح توصيف العينة .

جدول (1)

توصيف العينة

العدد	العينة
50	المديرين العاملين والمديرين ورؤساء الأقسام
70	الضباط حتى رتبة النقيب
80	أفراد الشرطة
200	المجموع

أداة البحث :

لجمع البيانات الخاصة بالبحث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لتقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وفيما يلي الخطوات العلمية التي تم اتباعها لتصميم تلك الاستمارة .

أولاً: الصورة المبدئية للأستبيان :

1. قام الباحث بالاطلاع على العديد من المراجع العلمية المتخصصة في مجالات الإدارة العامة والإدارة الشرطة والإدارة الرياضية ، وأيضاً الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، وكذلك تم الاطلاع على القوانين واللوائح والنشرات الدورية الخاصة بتنظيم وإدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية ، والإمكانات الرياضية المادية والبشرية التي توفرها وزارة الداخلية بمملكة البحرين ، بغرض الاستفادة منها في تكوين فكر واضح عن مدى مناسبة تلك الإمكانات لتحقيق الأهداف المنشورة ، كما قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض من القيادات الإدارية الشرطة بوزارة الداخلية وذلك بهدف تحديد المحاور التي سيتم في ضوئها تقويم الإمكانات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

2. في ضوء ذلك قام الباحث بتحديد (3) ثلاث محاور رئيسية لتقويم الإمكانات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين وهي :

- المحور الأول : برامج النشاط الرياضي

- المحور الثاني : الإمكانات المادية

- المحور الثالث : الإمكانات البشرية

3. قام الباحث باستطلاع آراء مجموعة من الأساتذة الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة الرياضية ، الإدارة الشرطة والإدارة العامة ، لتحديد مدى مناسبة تلك المحاور لما وضعت من أجله كذلك تحديد الأهمية النسبية لكل محور حتى يتسنى للباحث تحديد عدد العبارات الخاصة لكل محور في ضوء أهميته النسبية ، وقد تم اختيار الأساتذة المتخصصين في ضوء المعيارين التاليين :

المعيار الأول : أن يكون الخبير أكاديمياً حاصلاً على درجة الدكتوراه في مجال الإدارة الرياضية أو الإدارة الشرطة أو الإدارة العامة.

المعيار الثاني : أن يكون الخبير أكاديمياً ، حاصلاً على درجة الدكتوراه في مجال التربية الرياضية بصفة عامة أو الإدارة الرياضية بصفة خاصة مع تمتعه بخبرة في التعامل مع القطاع الشرطي.

- في ضوء آراء الخبراء تم تحديد الأهمية النسبية للمحاور على النحو التالي :

- المحور الأول برامج النشاط الرياضي (55%) .
- المحور الثاني :الإمكانات المادية (24 %) .
- المحور الثالث : الإمكانات البشرية (21 %) .

- قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من المحاور في ضوء أهميته النسبية وقد بلغ عدد هذه العبارات (109) عبارة موزعة على النحو التالي :

- برامج النشاط الرياضي (60) عبارة .
- الإمكانات المادية (26) عبارة .
- الإمكانات البشرية (23) عبارة .

4. قام الباحث بعرض المحاور والعبارات التي تمثلها (109) عبارة (الصورة المبدئية للاستبيان) على مجموعة من الخبراء المتخصصين لإبداء الرأي في مدى مناسبة تلك العبارات للمحاور التي تنتمي إليها ، وقد تم اختيار العبارات التي حصلت على نسبة 75% من مجموع آراء الخبراء وقد بلغ عدد هذه العبارات (98) عبارة موزعة على النحو التالي :

- المحور الأول برامج النشاط الرياضي (57) عبارة .
- المحور الثاني الإمكانات المادية (22) عبارة .
- المحور الثالث الإمكانات البشرية (18) عبارة .

جدول (2)

يوضح عدد العبارات النهائية المقترحة لتطبيق المقياس بعد استطلاع رأي الخبراء

م	المحاور	عدد العبارات في صورتها المبدئية	عدد العبارات المستبعدة	عدد العبارات المضافة	عدد العبارات النهائية
1	برامج النشاط الرياضي	60	3	-	57
2	الإمكانات المادية	26	3	-	23
3	الإمكانات البشرية	23	5	-	18
	المجموع	109	-	-	98

المعاملات العلمية للاستبيان :

الصدق :

قام الباحث باحتساب معامل الصدق لعبارات الاستبيان والبالغ عددها (98) عبارة تشمل المحاور الثلاثة للاستبيان حيث جاءت عبارات المحور الأول من العبارة رقم (1) إلى العبارة رقم (57) والمحور الثاني من العبارة رقم (58) إلى العبارة رقم (80) والمحور الثالث من العبارة رقم (81) إلى العبارة رقم (98).

وقد تم حساب الصدق من خلال الاتساق الداخلي ، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تمثله ، ومعامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ، كما تم حساب معامل الارتباط بين المجموع الكلي للمحور والمجموع الكلي للاستبيان والجداول (3-7) توضح النتيجة.

جدول (3)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول

والدرجة الكلية للمحور (ن = 30)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.66	16	.43	31	.66	46	.58
2	.55	17	.52	32	.66	47	.44
3	.36	18	.47	33	.66	48	.51
4	.44	19	.24	34	.52	49	.49
5	.10	20	.26	35	.24	50	.59
6	.41	21	.39	36	-.07	51	.63
7	.34	22	.05	37	-.31	52	.52
8	.42	23	.01	38	.16	53	.58
9	.66	24	.43	39	.19	54	.55
10	.25	25	.16	40	-.05	55	.59
11	.55	26	.43	41	-.30	56	.25
12	.53	27	.42	42	.38	57	.41
13	.46	28	.51	43	.64		
14	.43	29	.46	44	.54		
15	.60	30	.59	45	.44		
المجموع							

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 = 0.36.

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية له ما بين -0.05 إلى 0.66.
- تم استبعاد عدد (16) ستة عشر عبارة من عبارات المحور الأول لعدم دلالتها الإحصائية وهي أرقام (5،7،10،19،20،22،23،25،35،36،37،38،39،40،41،56).
- تم اختيار العبارات ذات الدلالة الإحصائية والتي حصلت على معامل ارتباط 0.36 فأكثر وقد بلغ عدد هذه العبارات (41) عبارة ، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على الاتساق الداخلي لها.

جدول (4)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني

والدرجة الكلية للمحور (ن = 30)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
58	0.62	67	0.64	76	0.43
59	0.61	68	0.60	77	0.61
60	0.29	69	0.64	78	0.74
61	0.34	70	0.79	79	0.003
62	0.41	71	0.57	80	-0.12
63	0.21	72	0.53		
64	0.50	73	0.48		
65	0.27	74	0.64		
66	0.69	75	0.65		
المجموع					

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 = 0.36.

يتضح من الجدول السابق (4) مايلي :

- تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية له ما بين -0.12 إلى 0.79 .
- تم استبعاد عدد (6) ستة عبارات من عبارات المحور الثاني لعدم دلالتها الإحصائية وهي العبارات أرقام (63،65،79،80،60،61).

- تم اختيار العبارات ذات الدلالة الإحصائية والتي حصلت على معامل ارتباط 36. فأكثر وقد بلغ عدد العبارات (17) عبارة ، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لها.

جدول (5)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات
المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

(ن = 30)

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
.01	90	.18	81
.48	91	.54	82
.76	92	.46	83
.61	93	.58	84
.59	94	.47	85
.72	95	.25	86
.21	96	.27	87
.67	97	.44	88
.70	98	.30	89
			المجموع

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة 05 = 36.

يتضح من الجدول السابق (5) مايلي :

- تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية له ما بين 18. إلى 76. .
- تم استبعاد عدد (6) ستة عبارات من عبارات المحور الثاني لعدم دلالتها الإحصائية وهي العبارات أرقام (81،86،87،89،90،96).
- تم اختيار العبارات ذات الدلالة الإحصائية والتي حصلت على معامل ارتباط 36. فأكثر وبلغ عدد هذه العبارات (12) عبارة ، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لها.

جدول (6)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة و المجموع الكلي للاستبيان

(ن=30)

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
.40	67	.62	34	.64	1
.50	68	.24	35	.42	2
.59	69	.10-	36	.46	3
.71	70	.30-	37	.36	4
.58	71	.21	38	.35	5
.42	72	.27	39	.44	6
.43	73	.05-	40	.35	7
.55	74	.30-	41	.53	8
.52	75	.40	42	.55	9
.39	76	.60	43	.20	10
.43	77	.54	44	.50	11
.70	78	.39	45	.46	12
.15	79	.54	46	.44	13
.06	80	.44	47	.47	14
.27	81	.45	48	.54	15
.44	82	.43	49	.50	16
.37	83	.61	50	.49	17
.50	84	.65	51	.43	18
.40	85	.54	52	.22	19
.16	86	.57	53	.10	20
.32	87	.48	54	.40	21
.46	88	.57	55	.06	22
.18	89	.19	56	.04	23
.19-	90	.39	57	.43	24
.45	91	.71	58	.05	25
.69	92	.68	59	.43	26
.44	93	.32	60	.40	27
.47	94	.29	61	.49	28
.55	95	.45	62	.41	29
.02-	96	.13	63	.62	30
.56	97	.56	64	.69	31
.40	98	.19	65	.69	32
		.56	66	.71	33

يتضح من الجدول السابق (6) مايلي :

- تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي للاستبيان ما بين 02. إلى 71. .

- تم استبعاد عدد (28) ثمانية وعشرون عبارة من عبارات المحاور الثلاث لعدم دلالتها الإحصائية وهي العبارات أرقام :

(96،90،89،87،86،81،80،79،65،63،61،60،56،41،40،39،38،37،36،35،25،23،22،20،19،10،7،5)

تم اختيار العبارات ذات الدلالة الإحصائية والتي حصلت على معامل ارتباط 36. فأكثر وبلغ عدد هذه العبارات (70) عبارة مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لها.

جدول (7)

معامل الارتباط بين المجموع الكلي لكل بعد

والمجموع الكلي للاستبيان (ن = 30)

الأبعاد	معامل الارتباط
الأول - برامج النشاط الرياضي	96.
الثاني - الإمكانيات المادية	90.
الثالث - الإمكانيات البشرية	69.

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة 05. = 36.

- تراوحت معاملات الارتباط بين المجموع الكلي لكل بعد والمجموع الكلي للاستبيان ما بين 69. إلى 96. وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لها.

النتائج :

قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان وذلك عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه على عينة قوامها (30) ثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن غير عينة البحث الأساسية وبفاصل زمني قدرة (15) خمسة عشر يوماً بين التطبيقين الأول والثاني وقد تم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين والجدول التالي (8) يوضح النتيجة.

جدول (8)

معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني للاستبيان

(ن = 30)

م	المحاور	
1	برامج النشاط الرياضي	.99
2	الإمكانات المادية	.99
3	الإمكانات البشرية	.95
الدرجة الكلية		.99

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 = 0.36.

يتضح من الجدول السابق (6) مايلي :

- تراوحت معاملات الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني لمحاور الاستبيان والدرجة الكلية له ما بين 0.95 إلى 0.99 ، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05. مما يدل على ثبات الاستبيان.

جدول (9)

معامل ثبات عبارات الاستبيان باستخدام معامل الفا

(ن = 30)

قيمة ف	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
	8.9818	29	260.4710	بين الأفراد
	.4312	2070	892.5286	داخل الأفراد
2.1311	.8855	69	61.0995	بين العبارات
	.4155	2001	831.4290	البواقي
	.5493	2099	1152.9995	المجموع

يتضح من الجدول السابق (9) لحساب معامل ثبات الاستبيان باستخدام معامل الفا والتجزئة النصفية أن قيمة ف تعادل 2.1311 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية ، وبالتالي جاء معامل الفا يساوي 0.9537 ، ومعامل التجزئة النصفية بعد التعديل يساوي 0.847. وهاتين القيمتين ذات دلالة إحصائية مما يعني ثبات الاستبيان ككل ، وبذلك تصبح عبارات الاستبيان ذات صدق وثبات دال مما يؤكد سلامة العبارات والاستبيان على العينة الأساسية.

ثانياً: الصورة النهائية للاستبيان :

بعد إجراء المعاملات العلمية للاستبيان (الصدق ، الثبات) بلغ عدد عبارات النهائية للاستبيان (70) سبعون عبارة موزعة على النحو التالي :

- المحور الأول برامج النشاط الرياضي (41) عبارة .
- المحور الثاني الإمكانيات المادية (17) عبارة .
- المحور الثالث الإمكانيات البشرية (12) عبارة .

جدول (10)

يوضح عدد العبارات النهائية المقترحة لتطبيق المقياس بعد إجراء

المعاملات العلمية للاستبيان

م	المحاور	عدد العبارات في صورتها المبدئية	عدد العبارات المستبعدة	عدد العبارات المضافة	عدد العبارات النهائية
1	برامج النشاط الرياضي	57	16	-	41
2	الإمكانيات المادية	23	6	-	17
3	الإمكانيات البشرية	18	6	-	12
	المجموع	98	-	-	70

تصحيح الاستبيان :

قام الباحث بتصحيح عبارات الاستبيان في ضوء ميزان تقدير ثلاثي كما يلي :

- نعم (3) درجات .
- إلى حد ما (2) درجة .
- لا (1) درجة .

تطبيق البحث :

قام الباحث بتطبيق الاستبيان ملحق (3) على عينة البحث وذلك بعد التأكد من صدقها خلال الفترة من 2004/5/1م إلى 2004/6/15م.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

لمعالجة البيانات الخاصة بالبحث استخدم الباحث الحاسب الآلي في تحليل البيانات على برنامج SPSS واستخدمت المعادلات التالية :

- المتوسط الحسابي.
- الوسيط
- الانحراف المعياري.
- معامل الالتواء.
- معامل الفا لكرونباخ.
- تحليل التباين.
- اختبار كا².
- اختبار معنوية النسبية.
- معامل ارتباط بيرسون.

وسوف يستخدم الباحث مستوى الدلالة 05، ، للتأكد من معنوية النتائج الإحصائية للبحث.

الفصل الرابع

- عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

بعد أن قام الباحث بإعداد وسائل جمع البيانات المقترحة والتأكد من صلاحيتها وكذا اختيار فئات عينة البحث ، قام الباحث بتطبيق التجربة الأساسية للبحث وفقاً للخطوات المذكورة بالفصل الثالث بالبحث ، وقد تم تجميع البيانات وتفرغها في بطاقات جمعية توطئة لإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة وفقاً لخطة التحليل الإحصائي المقررة للبحث حيث أجريت جميع المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS على الحاسب الآلي.

وفي ما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها وفقاً للخطوات التنفيذية المتبعة في تجربة البحث :

أولاً : محور برامج النشاط الرياضي :

تم تطبيق عدد ثلاث بطاقات خاصة بمحور برامج النشاط الرياضي وذلك على قوات وزارة الداخلية ، حيث جاءت البطاقات الثلاثة مستوفاة للبيانات وصالحة للتحليل الإحصائي وفقاً لمحاورها الفرعية التي تضمنتها البطاقة وهي عينة المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، ضباط الشرطة حتى رتبة نقيب ، وأفراد الشرطة ، وقد تم حساب التكرار والأهمية النسبية لعبارات المحور ، وكذا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والألتواء ومجموع الدرجات لكل عبارة.

كما قام الباحث بحساب قيمة كا² للتعرف على مدى شيوع أي من الاستجابات الثلاثة (نعم ، إلى حد ما ، لا) وعندما تصبح قيمة كا² دالة فإن الباحث قد لجأ إلى حساب اختبار معنوية النسبة للتعرف على أي الاستجابات الأكثر شيوعاً ، وارتضى الباحث مستوى 05، للتعرف على هذه الاستجابات.

والجدول التالي (10) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة التي تشكل المحور الأول حيث يوضح الجدول التكرار والنسبة المئوية وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والألتواء والمجموع الكلي لدرجات العبارة وترتيبها والاستجابة التي توضع تحتها علامة تعني دلالتها وشيوعها.

جدول (11)

التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول

محور برامج النشاط الرياضي (ن = 200)

عبارات الاستبيان	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	المجموع	الأهمية النسبية
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار					
عبارة رقم (1)	87	*43.5	78	39.-	35	17.5	2.26	.74	.46-	452	4
عبارة رقم (2)	43	21.5	83	*41.5	74	37.-	1.85	.51	.26	369	37
عبارة رقم (3)	78	39.-	78	39.-	44	22.-	2.17	.76	.30-	434	8
عبارة رقم (4)	76	38.-	93	*46.5	31	15.5	2.23	.70	.34-	445	6
عبارة رقم (5)	99	*49.5	71	35.5	30	15.-	2.35	.73	.64-	469	2
عبارة رقم (6)	53	26.5	88	*44.-	59	29.5	1.97	.75	.05	394	31
عبارة رقم (7)	68	34.-	81	*40.5	51	25.5	2.09	.77	.15-	417	14
عبارة رقم (8)	99	*49.5	67	33.5	34	17.-	2.33	.75	.61-	465	3
عبارة رقم (9)	78	39.-	77	38.5	45	22.5	2.17	.77	.29-	433	10
عبارة رقم (10)	33	16.5	89	*44.5	78	39.-	1.78	.71	.36	355	39
عبارة رقم (11)	66	33.-	80	*40.-	54	27.-	2.06	.77	.10-	412	20
عبارة رقم (12)	49	24.5	86	*43.-	65	32.5	1.92	.75	.13	384	35
عبارة رقم (13)	85	*42.5	79	39.5	36	18.-	2.25	.74	.43-	449	5
عبارة رقم (14)	76	38.-	82	*41.-	42	21.-	2.17	.75	.29-	434	8 مكرر
عبارة رقم (15)	64	32.-	80	*40.-	56	28.-	2.04	.78	.07-	408	23
عبارة رقم (16)	54	27.-	93	*46.5	53	26.5	2.01	.73	.01-	401	26
عبارة رقم (17)	90	*45.-	55	27.5	55	27.5	2.18	.84	.34-	435	7
عبارة رقم (18)	53	26.5	101	*50.5	46	23.-	2.04	.70	.05-	407	24
عبارة رقم (19)	67	33.5	83	*41.5	50	25.-	2.09	.76	.14-	417	14 مكرر
عبارة رقم (20)	62	31.-	91	*45.5	47	23.5	2.08	.74	.12-	415	17
عبارة رقم (21)	64	32.-	65	32.5	71	35.5	1.97	.82	.07	393	32
عبارة رقم (22)	31	15.5	71	53.5	98	*49.-	1.67	.83	.62	333	41
عبارة رقم (23)	48	24.-	69	34.5	83	*41.5	1.83	.79	.32	365	38
عبارة رقم (24)	41	20.5	70	35.-	89	*44.5	1.76	.77	.44	352	40
عبارة رقم (25)	65	32.5	72	36.-	63	31.5	2.01	.80	.02-	402	25
عبارة رقم (26)	50	25.-	86	*43.-	64	32.-	1.93	.75	.12	386	34
عبارة رقم (27)	105	*52.5	60	30.-	35	17.5	2.35	.76	.69-	470	1
عبارة رقم (28)	79	39.5	72	36.-	49	24.5	2.15	.79	.27-	430	11
عبارة رقم (29)	58	29.-	99	*49.5	43	21.5	2.09	.71	.11-	315	17 مكرر
عبارة رقم (30)	43	21.5	111	*55.5	46	23.-	1.99	.67	.02	397	29
عبارة رقم (31)	58	29.-	74	37.-	68	34.-	1.95	.79	.09	390	33
عبارة رقم (32)	67	33.5	83	*41.5	50	25.-	2.09	.76	.14-	417	14 مكرر
عبارة رقم (33)	54	27.-	82	*44.-	58	29.-	1.98	.75	.03	396	30

تابع جدول (11)

التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول

محور برامج النشاط الرياضي (ن = 200)

28	399	.01	.74	2.00	27.5	55	*45.5	91	27.-	54	عبارة رقم (34)
22	409	.08-	.78	2.05	28.5	57	*38.5	77	33.-	66	عبارة رقم (35)
12	429	.19-	.68	2.15	17.-	34	*51.5	103	31.5	63	عبارة رقم (36)
36	375	.20	.74	1.88	34.-	68	*44.5	89	21.5	43	عبارة رقم (37)
26 مكرر	401	.01-	.73	2.01	26.5	53	*46.5	93	27	54	عبارة رقم (38)
21	411	.09-	.73	2.06	24.-	48	*46.5	93	29.5	59	عبارة رقم (39)
19	413	.11-	.76	2.07	26.-	52	*41.5	83	32.5	65	عبارة رقم (40)
12 مكرر	429	.25-	.77	2.15	22.-	46	39.5	79	37.5	75	عبارة رقم (41)
-	16807	.14	14.68	84.03	-	-	-	-	-	-	المجموع

قام الباحث بحساب قيمة χ^2 لكل عبارة ، وكذلك معنوية النسبة للاستجابات الثلاثة حيث يوضح الجدول السابق (10) العبارات الخاصة بالمحور الأول حيث جاءت :

- العبارة رقم (1) "هل توجد أهداف محددة للنشاط الرياضي بالوزارة" جاءت في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 452 درجة وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".
- العبارة رقم (2) "هل أهداف النشاط الوزاري واضحة لكافة القوات" جاءت في الترتيب السابع والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 369 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (3) "هل أهداف النشاط الرياضي تتميز بالواقعية أي يمكن تحقيقها" جاءت في الترتيب الثامن من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 434 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (4) "هل أهداف النشاط الرياضي محددة بطريقة موضوعية بحيث يسهل عملية تقويم النتائج" جاءت في الترتيب السادس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع 445 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد

ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (5) "هل هناك أي معوقات تعوق سير الأهداف" جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 469 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".

- العبارة رقم (6) "هل هناك متابعة من القيادات لمدى تحقيق لأهداف النشاط الرياضي بالوزارة" جاءت في الترتيب الحادي والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 394 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (7) "هل تهتم وزارة الداخلية بتوضيح أهداف النشاط الرياضي للقوات" جاءت في الترتيب الرابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 417 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (8) "هل تهدف برامج النشاط الرياضي إلى رفع مستوى اللياقة للممارسين" جاءت في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 465 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".

- العبارة رقم (9) "هل البرنامج الرياضي الحالي يتيح لك فرص الاشتراك في الأنشطة الرياضية التي تتماشى مع قدرتك" جاءت في الترتيب العاشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 433 درجة وكذلك جاءت العبارة غير دالة إحصائياً.

- العبارة رقم (10) "هل البرنامج الحالي يتيح لك الفرصة للتدريب للوصول إلى أعلى مستويات الأداء" جاءت في الترتيب التاسع والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 355 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (11) "هل يهدف البرنامج الحالي إلى تشجيع الممارسة الرياضية الحرة الذاتية" جاءت في الترتيب العشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 412 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (12) "هل يتم توزيع وقت التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة" جاءت في الترتيب الخامس والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 384 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (13) "هل يؤدي البرنامج الرياضي الحالي إلى زيادة التفاعل الاجتماعي بين الممارسين" جاءت في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 449 درجة ، ، وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".
- العبارة رقم (14) "هل يهدف البرنامج الحالي إلى زيادة المعرفة والثقافة الرياضية للممارسين" جاءت في الترتيب الثامن من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 434 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (15) "هل يوجد بالوزارة برامج محددة للنشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الثالث والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 408 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (16) "هل تراعي البرامج الرياضية الحالية الفروق الفردية بين أفراد القوات" جاءت في الترتيب السادس والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 401 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (17) "هل يتم الاعلان عن موعد المسابقات والانشطة الرياضية قبل بدئها" بمدة كافية جاءت في الترتيب السابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 435 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".
- العبارة رقم (18) "هل تقدم إدارة النشاط الرياضي الخدمات الرياضية المناسبة التي تحتاجها القوات فعلياً" جاءت في الترتيب الرابع والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 407 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (19) "هل تتعاون كافة أجهزة إدارة النشاط الرياضي مع الأجهزة الأخرى بالإدارة لانجاح خطة إدارة النشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الرابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 417 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (20) "هل تقوم إدارة النشاط الرياضي بتطوير النواحي الإدارية بصفة مستمرة بما يتيح سرعة إنجاز العمل وفاعليته" جاءت في الترتيب السابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 415 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (21) "هل تقوم إدارة النشاط الرياضي باصدار نشرة رياضية بالنتائج التي تحققت" جاءت في الترتيب الثاني والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 393 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (22) "هل تتضمن برامج النشاط الرياضي إجراءات إختبارات دورية للتعرف على مدى تقدم القوات" جاءت في الترتيب الواحد والأربعين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 333 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (23) "هل يتم استطلاع آراء الممارسين حول محتوى البرنامج الرياضي" جاءت في الترتيب الثامن والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 365 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (24) "هل يتم تشكيل منتخبات المناطق وفقاً للمستويات الرياضية الحقيقية للممارسين" جاءت في الترتيب الأربعين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 352 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (25) "هل تقوم وزارة الداخلية بمنح المتفوقين رياضياً مكافآت تشجيعية" جاءت في الترتيب الخامس والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 402 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (26) "هل محتوى البرامج الرياضية مناسب لإعداد رجل الشرطة بدنياً ومهارياً" جاءت في الترتيب الرابع والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 386 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (27) "هل توجد عقبات تحول دون ممارسة القوات للأنشطة الرياضية وفق خطوط المحددة" جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 470 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة بالموافقة ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "نعم".
- العبارة رقم (28) "هل أساليب وإجراءات ممارسة الأنشطة الرياضية معلنه ومعروفه بصورة واضحة لجميع القوات" جاءت في الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 430 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (29) "هل تعتقد إن طبيعة العمل بوزارة الداخلية لا تتيح الفرصة للأفراد لممارسة أي نوع من أنواع النشاط الرياضي" جاءت في الترتيب السابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 415

درجة وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (30) "هل يتمشى محتوى البرنامج مع قبول ورغبات القوات" جاءت في الترتيب التاسع والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 397 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (31) "هل يساعد البرنامج الرياضي الحالي على توسيع قاعدة الممارسين للنشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الثالث والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 390 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (32) "هل يساهم برنامج النشاط الرياضي الحالي في شغل وقت فراغ الممارسين" جاءت في الترتيب الرابع عشر مكرر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 417 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (33) "هل يتيح برنامج النشاط الرياضي الحالي فرص التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة" جاءت في الترتيب الثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 396 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (34) "هل تم مراعاة الأسس العلمية عن تخطيط برنامج النشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الثامن والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 399 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (35) "هل برنامج النشاط الرياضي الحالي يتيح فرص كافية للاحتكاكات بالفرق الأخرى" جاءت في الترتيب الثاني والعشرين من حيث الأهمية النسبية

لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 409 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (36) "هل يتميز برنامج النشاط الرياضي الحالي بالمرونة" جاءت في الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 429 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (37) "هل يوجد تكامل وترابط بين البرنامج الرياضي والبرامج الرياضية في الجهات الأخرى" جاءت في الترتيب السادس والثلاثين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 375 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (38) "هل هناك متابعة وتقويم من الوزارة للأنشطة الرياضية المختلفة" جاءت في الترتيب السادس والعشرين مكرر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 401 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (39) "هل يتم تعديل البرامج طبقاً لنتائج التقويم" جاءت في الترتيب الحادي والعشرين من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 411 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (40) "هل يتم تقويم النشاط الرياضي بصورة مستمرة" جاءت في الترتيب التاسع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 413 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (41) "هل هناك أساليب محددة لتقويم برنامج النشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الثاني عشر مكرر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الأول وذلك بمجموع درجات 429 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

من خلال استعراض الأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور برامج النشاط الرياضي نجد أن أفراد العينة من المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام وضباط الشرطة حتى رتبة نقيب وأفراد الشرطة يؤكدون على أنه توجد أهداف محددة للنشاط الرياضي بوزارة الداخلية ، وإن أهداف النشاط الرياضي واضحة إلى حد ما لكافة القوات وإنها تتميز بالواقعية بحيث يمكن تحقيقها ، وإن تلك الأهداف محددة بطريقة موضوعية إلى حد ما بحيث يسهل عملية تقويم النتائج ، وكذلك أكدوا على أن هناك معوقات تعوق سير الأهداف ، وإن هناك متابعة تهتم إلى حد ما بتوضيح هذه الأهداف للقوات.

وكذلك أكدوا على أن برامج النشاط الرياضي تهدف إلى رفع مستوى اللياقة البدنية للممارسين ، وكذلك تتيح الفرصة للاشتراك في الأنشطة الرياضية التي تتماشى مع قدرات الأفراد ، وإن هذه البرامج تتيح إلى حد ما الفرصة للتدريب للوصول إلى أعلى المستويات في الأداء وتشجيع الممارسة الرياضية الحرة الذاتية ، وأنه يوجد بالوزارة برامج محددة للنشاط الرياضي ، وإن هذه البرامج تؤدي إلى حد ما إلى مراعاة الفروق الفردية بين أفراد القوات وزيادة المعرفة الثقافية الرياضية للممارسين وزيادة التفاعل الاجتماعي بينهم.

وكذلك جاءت الاستجابات لتؤكد على أنه يتم الإعلان عن موعد المسابقات والأنشطة الرياضية قبل بدئها بمدة كافية ، وأن إدارة النشاط الرياضي تقدم إلى حد ما الخدمات الرياضية المناسبة التي تحتاجها القوات فعلياً وكذا أنه يتم التعاون بين كافة أجهزة إدارة النشاط الرياضي مع الأجهزة الأخرى إلى حد ما لإنجاح خطة إدارة النشاط الرياضي ، وأنه إلى حد ما تقوم إدارة النشاط الرياضي بتطوير النواحي الإدارية بما يتيح سرعة إنجاز العمل وفاعليته ، وأن إدارة النشاط الرياضي لا تقوم بإصدار نشرة رياضية بالنتائج التي تحققت وأنه لا توجد ضمن البرامج النشاط الرياضي اختبارات دورية للتعرف على مدى تقدم القوات وأنه لا يتم استطلاع آراء الممارسين حول محتوى البرنامج الرياضي ، وكذلك أنه لا يتم تشكيل منتخبات المناطق وفقاً للمستويات الرياضية الحقيقية للممارسين ، وإن وزارة الداخلية تقوم إلى حد ما بمنح المتفوقين رياضياً مكافآت تشجيعية ، وإن محتوى البرامج الرياضية مناسب إلى حد ما لإعداد رجل الشرطة بدنياً ومهارياً ، وكذلك أنه توجد عقبات تحول دون ممارسة القوات للأنشطة الرياضية وفق الخطط المحددة.

وكذلك أكد أفراد العينة على أن أساليب وإجراءات ممارسة الأنشطة الرياضية معلنة ومعروفة بصورة واضحة لجميع القوات ، وإن طبيعة العمل بوزارة الداخلية لا تتيح إلى حد ما الفرصة للأفراد لممارسة بعض أنواع النشاط الرياضي ، وإن محتوى البرنامج يتمشى إلى حد ما مع ميول ورغبات القوات ويساعد إلى حد ما على توسيع قاعدة الممارسين للنشاط الرياضي وشغل أوقات فراغ الممارسين ويمنح الفرصة إلى حد ما للتدريب على الأنشطة

الرياضية المختلفة ، وكذلك انه يتم مراعاة الأسس العلمية إلى حد ما عند تخطيط برامج النشاط الرياضي ، وأن البرنامج يتيح إلى حد ما الفرصة للاحتكاك بالفرق الأخرى وانه يتميز نوعاً ما بالمرونة وكذلك انه إلى حد ما يوجد تكامل وترابط بين البرنامج الرياضي الحالي والبرامج الرياضية في الجهات الأخرى ، وكذلك إلى حد ما هناك متابعة وتقويم من الوزارة للأنشطة الرياضية المختلفة ، وانه يتم تعديل البرامج لنتائج التقويم إلى حد ما أيضاً بصورة مستمرة ، وانه توجد إلى حد ما أساليب محددة لتقويم برامج النشاط الرياضي.

ثانياً : محور الإمكانيات المادية :

تم تطبيق عدد ثلاث بطاقات خاصة بمحور الإمكانيات المادية وذلك على قوائم وزارة الداخلية ، حيث جاءت البطاقات الثلاثة مستوفاة للبيانات وصالحة للتحليل الإحصائي وفقاً لمحاورها الفرعية التي تضمنتها البطاقة وهي فئات المديرين العامين والمديرين ورؤساء الاقسام ، ضباط الشرطة حتى رتبة نقيب وأفراد الشرطة ، وقد تم حساب التكرار والأهمية النسبية لعبارات المحور ، وكذا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والالتواء ومجموع الدرجات لكل عبارة.

قام الباحث بحساب قيمة كا² للتعرف مدى شيوع أي من الاستجابات الثلاثة (نعم ، إلى حد ما ، لا) وعندما تصبح قيمة كا² دالة فان الباحث قد لجأ إلى حساب اختبار معنوية النسبة للتعرف على أي الاستجابات الأكثر شيوعاً ، وارتضى الباحث مستوى 0.05. للتعرف على هذه الاستجابات.

والجدول التالي (11) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة التي تشكل المحور الثاني حيث يوضح الجدول التكرار والنسبة المئوية وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والالتواء والمجموع الكلي لدرجات العبارة وترتيبها الاستجابة التي توضع فوقها علامة تعني دلالتها وشيوعها.

جدول رقم (12)

التكرار والأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور الامكانيات المادية

عبارات الاستبيان	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	المجموع	الأهمية النسبية
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار					
عبارة رقم (42)	15.-%	30	42.5*	85	42.5	85	1.37	.71	.45	345	11
عبارة رقم (43)	13.5	27	42.5*	85	44	88	1.70	.70	.50	339	13
عبارة رقم (44)	38.-%	76	36.5	73	25.5	51	2.13	.79	-.23	425	1
عبارة رقم (45)	27.5	55	45.-%*	90	27.5	55	2.00	.74	0	400	2
عبارة رقم (46)	24.-%	48	35.5	71	40.5*	81	1.84	.79	.30	367	8
عبارة رقم (47)	25.5	51	34.-%	68	40.5*	81	1.85	.80	.28	370	6
عبارة رقم (48)	22.5	45	28.-%	56	49.5*	99	1.73	.81	.53	346	10
عبارة رقم (49)	19.-%	38	25.5	51	55.5*	111	1.64	.78	.74	327	14
عبارة رقم (50)	18.5	35	27.5	55	55.-%*	110	1.63	.77	.76	325	16
عبارة رقم (51)	18.-%	36	36.5	73	45.5*	91	1.73	.75	.50	345	11 مكرر
عبارة رقم (52)	15.5	31	22.-%	44	62.5*	125	1.53	.75	1.02	306	17
عبارة رقم (53)	23.-%	46	39.5	79	37.5	75	1.86	.77	.25	371	5
عبارة رقم (54)	24.-%	48	36.5	73	39.5	79	1.85	.78	.28	369	7
عبارة رقم (55)	19.-%	38	37.-%	74	44.-%*	88	1.75	.76	.45	350	9
عبارة رقم (56)	34.-%	68	30.-%	60	36.-%	72	1.97	.84	.04	396	3
عبارة رقم (57)	17.5	35	28.-%	56	54.5*	109	1.63	.77	.74	326	15
عبارة رقم (58)	27.-%	54	37.5	75	35.5	71	1.92	.79	.15	383	4
المجموع	-	-	-	-	-	-	30.50	13.10	6.76	6100	-

(ن = 200)

قام الباحث بحساب قيمة كا² لكل عبارة ، وكذلك معنوية النسبة للاستجابات الثلاثة حيث يوضح الجدول السابق (11) العبارات الخاصة بالمحور الثاني حيث جاءت :

- العبارة رقم (42) "هل الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة في وزارة الداخلية مناسبة" جاءت في الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 345 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (43) "هل هناك تنوع في مصادر تمويل الرياضة بوزارة الداخلية" جاءت في الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 339 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

وذلك بمجموع درجات 339 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (44) "هل يتم توفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات" جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 425 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (45) "هل يتم الاستعانة بأدوات مساعدة لتنفيذ البرامج الموضوعية للنشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 400 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (46) "هل يتم استغلال المنشآت الرياضية بشكل جيد" جاءت في الترتيب الثامن من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 367 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (47) "هل يتم إجراء الصيانة اللازمة للمنشآت الرياضية الشرطية للحفاظ عليها" جاءت في الترتيب السادس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 370 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (48) "هل يوجد عائد من وجود تلك المنشآت الرياضية الشرطية لصالح القوات" جاءت في الترتيب العاشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 346 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (49) "هل المنشآت الرياضية تشتمل على كافة المرافق والملحقات اللازمة لتشغيلها" جاءت في الترتيب الرابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 346 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (50) "هل المرافق الملحقة بالمنشآت الرياضية تتناسب مع عدد القوات بكل إدارة " جاءت في الترتيب السادس عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان الثاني للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 325 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (51) "هل كافة المنشآت الرياضية الشرطة قانونية المساحات والمقاييس" جاءت في الترتيب الحادي عشر مكرر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 345 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (52) "هل توجد مكتبة رياضية شرطة بوزارة الداخلية" جاءت في الترتيب السابع عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 306 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (53) "هل توفر الإدارة الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات" جاءت في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 371 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (54) "هل يتم صرف حوافز للقائمين على الأنشطة" جاءت في الترتيب السابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 369 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (55) "هل الملاعب دائماً في حالة جيدة وصالحة لممارسة الأنشطة الرياضية" جاءت في الترتيب التاسع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 350 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (56) "هل توجد سجلات للأنشطة الرياضية بالإدارة" جاءت في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 396 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

• العبارة رقم (57) "هل يوجد وقت فراغ خلال ساعات العمل مخصصة لممارسة النشاط الرياضي للقوات" جاءت في الترتيب الخامس عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 326 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

• العبارة رقم (58) "هل تجد الوقت المناسب والكافي لممارسة النشاط الرياضي" جاءت في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 383 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

من خلال استعراض الأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور الإمكانيات المادية نجد أن أفراد العينة من المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، وضباط الشرطة حتى رتبة نقيب ، وأفراد الشرطة يؤكّدون على أن الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة في وزارة الداخلية غير مناسبة وأنه لا يوجد تنوع في مصادر تمويل الرياضة بوزارة الداخلية سوى المصدر الحكومي وأنه يتم توفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات وأنه يتم الاستعانة إلى حد ما بأدوات مساعدة لتنفيذ البرامج الموضوعة للنشاط الرياضي وأنه لا يتم استغلال المنشآت الرياضية الشرطة بشكل جيد ولا يتم إجراء الصيانة اللازمة لها للحفاظ عليها ، وأنه لا يوجد عائد مادي من وجود تلك المنشآت لصالح القوات ، وأنه لا توجد بها كافة المرافق والخدمات اللازمة لتشغيلها حيث إن المرافق الموجودة بالمنشآت لا تتناسب مع عدد القوات بكل إدارة ، وإن هناك منشآت غير قانونية من حيث المقاييس والمساحات ، وأنه لا توجد مكتبة رياضية شرطة بوزارة الداخلية وأنه إلى حد ما يتم توفير الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات ، ولا تصرف حوافز للقائمين على إدارة النشاط الرياضي ، وإن الملاعب ليست دائماً في حالة جيدة وصالحة للممارسة وأنه لا توجد سجلات للأنشطة الرياضية ، ولا يوجد وقت فراغ خلال ساعات العمل مخصصة لممارسة النشاط الرياضي.

ثالثاً : محور الإمكانيات البشرية :

تم تطبيق عدد ثلاث بطاقات خاصة بمحور الإمكانيات البشرية وذلك على قوات وزارة الداخلية ، حيث جاءت البطاقات الثلاثة مستوفاة للبيانات وصالحة للتحليل الإحصائي وفقاً لمحاورها الفرعية التي تضمنتها البطاقة وهي فئات العينة من المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، وضباط الشرطة حتى رتبة نقيب ، وأفراد الشرطة ، وقد تم حساب التكرار

للتعرف على أي الاستجابات الأكثر شيوعاً ، وارتضى الباحث مستوى 05. للتعرف على هذه الاستجابات.

والجدول التالي (12) يوضح التكرارات والنسبة المئوية لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة التي تشكل المحور الثاني حيث يوضح الجدول التكرار والنسبة المئوية وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والالتواء والمجموع الكلي لدرجات العبارة وترتيبها والاستجابة التي توضع تحتها علامة تعني دلالتها وشيوعها.

جدول (13)

التكرار والأهمية لاستجابات فئات العينة حول محور الامكانيات البشرية

الاهمية النسبية	المجموع	الالتواء	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		إلى حد ما		موافق		عبارات الاستبيان
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
10	374	.21	.73	1.87	34.-	67	45.-	90	21.-	42	عبارة رقم (59)
11	368	.29	.77	1.84	39.-	78	38.-	76	23.-	46	عبارة رقم (60)
9	378	.20	.79	1.89	37.-	74	37.-	74	26.-	52	عبارة رقم (61)
6	407	.06-	.79	2.04	29.-	58	38.5	77	32.5	65	عبارة رقم (62)
4	413	.10-	.74	2.07	24.-	48	45.5	91	30.5	61	عبارة رقم (63)
3	426	.23-	.78	2.13	24.5	49	38.-	76	37.5	75	عبارة رقم (64)
8	383	.14	.76	1.92	33.5	67	41.5	83	25.-	50	عبارة رقم (65)
12	354	.43	.78	1.77	44.5	89	34.-	68	21.5	43	عبارة رقم (66)
7	385	.11	.72	1.93	30.-	60	47.5	95	22.5	45	عبارة رقم (67)
5	409	.08-	.82	2.05	31.-	62	33.5	67	35.5	71	عبارة رقم (68)
2	437	.28-	.71	2.19	17.5	35	46.5	93	36.-	72	عبارة رقم (69)
1	445	.35-	.70	2.23	16.-	32	45.5	91	38.5	77	عبارة رقم (70)
-	4779	28	9.07	23.93	-	-	-	-	-	-	المجموع

(ن = 200)

قام الباحث بحساب قيمة كاز لكل عبارة ، وكذلك معنوية النسبة للاستجابات الثلاثة حيث يوضح الجدول السابق (12) العبارات الخاصة بالمحور الثالث حيث جاءت :

- العبارة رقم (59) "هل يوجد عدد كافي من الإداريين للقيام على إدارة البرامج الرياضية" جاءت في الترتيب الحاد العاشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 374 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (59) "هل يوجد عدد كافي من الإداريين للقيام على إدارة البرامج الرياضية" جاءت في الترتيب الحاد العاشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 374 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (60) "هل القائمين على إدارة البرامج الرياضية مؤهلين رياضياً (من خريجي كلية التربية الرياضية)" جاءت في الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 368 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (61) "هل يوجد عدد كافٍ من الضباط على إدارة البرامج الرياضية" جاءت في الترتيب التاسع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 378 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (62) "هل يوجد عدد كافٍ من مشرفي النشاط الرياضي بكل إدارة" جاءت في الترتيب السادس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 407 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (63) "هل يتميز النشاط الرياضي بالتنوع والشمول" جاءت في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 413 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".
- العبارة رقم (64) "هل يقوم أخصائيو الأنشطة الرياضية بالإشراف على أكثر من نشاط رياضي" جاءت في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 426 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".
- العبارة رقم (65) "هل يتناسب عدد القادة الرياضيين القائمين على إدارة النشاط الرياضي مع عدد الممارسين من القوات" جاءت في الترتيب الثامن من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 383 درجة ، وكذلك

جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (66) "هل هناك برامج لتأهيل وصقل المشرفين الرياضيين" جاءت في الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 354 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (67) "هل يتم إختيار المشرفين الرياضيين في ضوء معايير موضوعية" جاءت في الترتيب السابع من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 385 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (68) "هل يتم عمل سجل للأفراد والقوات المتميزين في البطولات والأنشطة الرياضية" جاءت في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 409 درجة ، وكذلك جاءت العبارة غير دلالة إحصائية ، ولم تتفق العينة على اختيار استجابة محددة "لا".

- العبارة رقم (69) "هل يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفين على الأنشطة الرياضية" جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 437 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

- العبارة رقم (70) "هل القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية" جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لعبارات الاستبيان للمحور الثاني وذلك بمجموع درجات 445 درجة ، وكذلك جاءت الاستجابة إلى حد ما ذات دلالة إحصائية مما يعني اتفاق غالبية العينة على اختيار الاستجابة "إلى حد ما".

من خلال استعراض الأهمية النسبية لاستجابات فئات العينة حول محور الإمكانيات البشرية نجد أن أفراد العينة من المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، وضباط الشرطة حتى رتبة نقيب ، وأفراد الشرطة يؤكدون على أن عدد الإداريين القائمين على

إدارة البرامج الرياضية ليس كافي بالقدر المناسب وإنهم ليسوا من خريجي كلية التربية الرياضية ، وانه لا يوجد العدد الكافي من الضباط القائمين على إدارة البرامج الرياضية وإن كان هناك عدد كافي من مشرفي النشاط الرياضي إلى حد ما بكل إدارة ، وأن اخصائيو الأنشطة الرياضية لا يقومون بالإشراف على أكثر من نشاط رياضي وأن عدد القادة الرياضيين القائمين على إدارة النشاط الرياضي لا يتناسب مع عدد الممارسين من القوات.

كما انه لا توجد برامج لتأهيل وصقل المشرفين الرياضيين وإنه يتم اختيار المشرفين الرياضيين في صدد بعض المعايير الموضوعية إلى حد ما ، وانه يتم عمل سجل للأفراد المتميزين في البطولات والأنشطة الرياضية ولكن يحتاج إلى مزيد من الاهتمام وانه يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفين على الأنشطة الرياضية ولكنه ليس بالصورة الكافية وأخيراً أن هناك نسبة بسيطة من القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية بالمملكة مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية بوزارة الداخلية.

باستعراض الجداول السابقة (10،11،12) ومن خلال الإطار النظري للبحث وباستعراض الأبحاث السابقة وفي ضوء خبرة الباقي في المجال الرياضي والعمل الشرطي فقد قام الباحث باحتساب قيمة كل محور من المحاور الثلاثة بالنسبة للفئات الثلاثة وما أمكن تطبيقه من استمارات وذلك من خلال المعادلة التالية والخاصة بأهمية كل محور كما هو موضح أدناه :

$$- \left(\frac{\text{مجموع درجات المحور}}{100 \times \text{عدد العبارات} \times \text{العينة}} \right)$$

$$- \text{المحور الأول} = \frac{6807}{200 \times 41 \times 3} \times 100 = 68,321$$

$$- \text{المحور الثاني} = \frac{6100}{200 \times 16 \times 3} \times 100 = 59,803$$

$$- \text{المحور الثالث} = \frac{4779}{200 \times 12 \times 3} \times 100 = 66,375$$

من خلال استعراض النتائج السابقة يتضح أن أهمية المحاور جاءت وفقاً للترتيب الآتي أولاً المحور الأول برامج النشاط الرياضي ، ثانياً المحور الثالث الامكانيات البشرية وثالثاً المحور الثاني الامكانيات المادية .

جدول (14)

قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان

للمحور الأول

(ن = 200)

عبارات الاستبيان	قيمة ف	الدلالة
عبارة رقم (1)	3.605	دالة إحصائية
عبارة رقم (2)	.361	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (3)	2.013	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (4)	.824	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (5)	1.575	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (6)	.147	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (7)	1.226	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (8)	6.184	دالة إحصائية
عبارة رقم (9)	1.156	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (10)	.401	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (11)	5.389	دالة إحصائية
عبارة رقم (12)	.236	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (13)	.583	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (14)	4.537	دالة إحصائية
عبارة رقم (15)	3.778	دالة إحصائية
عبارة رقم (16)	1.438	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (17)	.158	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (18)	.016	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (19)	.002	غير دالة إحصائية
عبارة رقم (20)	2.183	غير دالة إحصائية

تابع جدول (14)

قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان

للمحور الأول

(ن = 200)

عبارة رقم (21)	1.198	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (22)	1.733	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (23)	1.523	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (24)	.189	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (25)	.082	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (26)	814	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (27)	.762	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (28)	.165	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (29)	.330	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (30)	1.417	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (31)	1.814	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (32)	6.315	دالة إحصائياً
عبارة رقم (33)	.796	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (34)	1.693	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (35)	1.845	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (36)	.017	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (37)	.692	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (38)	.802	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (39)	.166	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (40)	.065	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (41)	.224	غير دالة إحصائياً

يتضح من الجدول السابق (13) ما يلي :

1- انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الثلاث من العبارات (1،8،11،14،15،32) في المحور الأول (برامج النشاط الرياضي) وقد يعزي الباحث هذا إلى ما يلي :

- إن القيادة العليا بوزارة الداخلية بمملكة البحرين تهدف دائماً إلى وضع الأشخاص (المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام) المؤهلين تأهيلاً جيداً والقادرين على الإلمام بجميع الأمور المختلفة في المناصب القيادية ، لذا يجب أن يتحلى هؤلاء الأشخاص بسمات شخصية بارزة وملمة بمعارف ومجالات كثيرة ، والتي من ضمنها المجال الرياضي باعتبار جزء لا يتجزأ من العمل الشرطي.

- تركز أيضاً القيادة العليا بوزارة الداخلية على الجانب الثقافي والتدريبي لهؤلاء الأشخاص من خلال الدورات المكثفة في المجال الإداري وغيره مما يخلق فرداً يتحلى بصفات قيادية بارزة.

- كما تركز القيادة العليا على القيادات الوسطى أيضاً (الضباط حتى رتبة نقيب) وتزودهم بالخبرات والعلوم التكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات التي تتناسب مع عملهم.

- وأيضاً تهتم القيادة العليا بوزارة الداخلية بتنمية مهارات أفراد الشرطة حتى يواكبوا متطلبات العصر من خلال إعدادهم وتدريبهم التدريب الجيد وتزويدهم بالمعارف المختلفة.

- ونظراً لأهمية التسلسل القيادي بوزارة الداخلية بمملكة البحرين واختلاف المستويات العلمية والتدريبية والثقافية ، وكذلك لاختلاف الخبرات ومدتها في مجال العمل بين كل من المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، وضباط الشرطة حتى رتبة نقيب ، وأفراد الشرطة (العينات الثلاث) ، وأيضاً لرؤية كل عينة من العينات الثلاث لأهداف النشاط الرياضي بوزارة الداخلية بصورة مختلفة ، وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في تلك العينات بالنسبة لتلك العبارات التي ذكرت سابقاً في محور برامج النشاط الرياضي.

2- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الثلاث في باقي العبارات والخاصة أيضاً بمحور برامج النشاط الرياضي وقد يعزي الباحث هذا إلى ما يلي :

- إن العبارات التي وجدت فيها فروق ذات دلالة إحصائية أتضح بأنها تمس أهداف النشاط الرياضي ، كما إنها مرتبطة بالقيادات بصورة أكبر ، أما باقي العبارات فإنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل العينات الثلاث ، كما إنها واضحة وملموسة لهم ، مما أدى إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

3- وبدراسة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للعينات الثلاثة أتضح أن الفروق بين عينة المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام وعينة ضباط الشرطة حتى رتبة نقيب جاء لصالح عينة المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام ، وكذلك الفروق بين عينة المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام وعينة أفراد الشرطة جاء لصالح عينة المديرين العامين والمديرين ورؤساء الأقسام أيضا ، بينما الفروق بين عينة ضباط الشرطة حتى رتبة النقيب وعينة أفراد الشرطة جاء لصالح عينة ضباط الشرطة حتى رتبة نقيب.

جدول (15)

قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان
للمحور الثاني

(ن = 200)

عبارات الاستبيان	قيمة ف	الدلالة
عبارة رقم (42)	2.851	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (43)	.848	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (44)	.492	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (45)	1.095	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (46)	.392	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (47)	1.459	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (48)	1.599	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (49)	.233	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (50)	.852	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (51)	1.224	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (52)	1.016	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (53)	1.835	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (54)	.307	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (55)	.067	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (56)	1.914	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (57)	.501	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (58)	.571	غير دالة إحصائياً

يتضح من الجدول السابق (14) ما يلي

1- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الثلاث في العبارات الخاصة بالمحور الثاني (محور الإمكانيات المادية) ويعزي الباحث هذا إلى ما يلي :

- نظراً لملامسة العينات الثلاث لتلك الإمكانيات المادية الموجودة بوزارة الداخلية في ممارستهم للأنشطة الرياضية بصورة مستمرة ، مما أدى إلى عدم وجود اختلاف بينهم في محور الإمكانيات المادية.

- كذلك جاءت العبارات واضحة ومفهومة في محور الإمكانيات المادية نظراً لسلاستها وارتباطاتها بتلك العينات الثلاث.

جدول (16)

قيمة تحليل التباين بين العينات الثلاثة في عبارات الاستبيان

للمحور الثالث

(ن = 200)

عبارات الاستبيان	قيمة ف	الدلالة
عبارة رقم (59)	.566	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (60)	.932	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (61)	2.703	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (62)	.464	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (63)	.934	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (64)	1.600	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (65)	.438	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (66)	.792	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (67)	1.309	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (68)	.940	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (69)	.340	غير دالة إحصائياً
عبارة رقم (70)	.534	غير دالة إحصائياً

يتضح من الجدول السابق (15) ما يلي

1- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الثلاث في العبارات الخاصة بالمحور الثالث (محور الإمكانيات البشرية) ويعزي الباحث هذا إلى ما يلي :

- نظراً لممارسة تلك العينات الثلاث للنشاط الرياضي بوزارة الداخلية بصورة مستمرة ولتعاملهم وفهمهم للإمكانيات البشرية القائمة على إدارة وتنفيذ النشاط الرياضي بوزارة الداخلية ، الأمر الذي أوجد نوع من الصلة والترابط بين تلك العينات الثلاث والقائمين على إدارة وتنفيذ النشاط الرياضي بوزارة الداخلية ، مما أدى إلى عدم وجود اختلاف بينهم في محور الإمكانيات البشرية.

- كذلك لوجود عدد كبير من أفراد العينات الثلاث ممن ساهموا في إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية سواء سابقاً أو حالياً ، وهذا بالطبع سوف يؤدي إلى فهمهم وإحساسهم لتلك العبارات التي جاءت في محور الإمكانيات البشرية.

الفصل الخامس

● الاستخلاصات

● التوصيات

- الاستخلاصات :

في ضوء أهداف البحث وفي حدود المنهج المستخدم ومن خلال ما أمكن الحصول عليه من بيانات من استمارة الاستبيان ، وفي إطار المعالجة الإحصائية ومناقشة النتائج أمكن التوصل إلى الاستخلاصات الآتية :

1- إن هناك عقبات تحول دون ممارسة القوات للأنشطة الرياضية وفق الخطط المحددة وكذا بعض المعوقات التي تعوق سير الأهداف.

2- إن برامج النشاط الرياضي تهدف إلى رفع مستوى اللياقة البدنية للممارسين.

3- إنه يوجد بالوزارة برامج محدودة للنشاط الرياضي ، وأن هذه البرامج تؤدي إلى حد ما إلى مراعاة الفروق الفردية بين أفراد القوات ، وزيادة المعرفة والثقافة الرياضية للممارسين ، وزيادة التفاعل الاجتماعي بينهم.

4- إن أهداف النشاط الرياضي محددة بطريقة موضوعية إلى حد ما بحيث يسهل عملية تقويم نتائجها وأن هذه الأهداف تتميز بالواقعية أي يمكن تحقيقها.

5- أنه يتم الإعلان عن موعد المسابقات والأنشطة الرياضية التي تتمشى مع قدرات كل فرد ، حيث أن أساليب وإجراءات ممارسة الأنشطة الرياضية معلنة ومعروفة بصوره واضحة لكل القوات.

6- إن برنامج النشاط الرياضي الحالي يتميز بالمرونة حيث تتعاون كافة أجهزة إدارة النشاط الرياضي مع الأجهزة الأخرى إلى حد ما لإنجاح خطة إدارة النشاط الرياضي وذلك لشغل أوقات فراغ الممارسين.

7- إن وزارة الداخلية تهتم بتوضيح أهداف النشاط الرياضي للقوات ، وأن هناك أساليب محددة لتقويم برامج النشاط الرياضي.

8- إن إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية تقوم إلى حد ما بتطوير النواحي الإدارية بما تتيح سرعة إنجاز العمل وفاعليته ، بينما طبيعة العمل بوزارة الداخلية لا تتيح الفرصة للأفراد لممارسة بعض أنواع النشاط الرياضي.

9- أنه يتم تقويم النشاط الرياضي إلى حد ما بصورة مستمرة كما يتم تعديل البرامج طبقاً لنتائج التقويم إلى حد ما أيضاً.

10- أن إدارة النشاط الرياضي لاتقوم بإصدار نشرة رياضية بالنتائج التي تحققت.

- 11- انه يوجد تكامل وترابط بين البرنامج الرياضي الحالي والبرامج الرياضية في الجهات الأخرى إلى حد ما.
- 12- إن أهداف النشاط الرياضي بالوزارة ليست واضحة لكافة القوات بالصورة الكافية وانه لا يتم استطلاع آراء الممارسين حول محتوى البرنامج الرياضي.
- 13- انه لا يتم تشكيل منتخبات المناطق وفقاً للمستويات الحقيقية للممارسين ، وأن برنامج النشاط الرياضي لا يتضمن إجراء اختبارات دورية للتعرف على مدى تقدم القوات.
- 14- انه يتم توفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات ويتم الاستعانة إلى حد ما بأدوات مساعدة لتنفيذ البرامج الموضوعية للنشاط الرياضي.
- 15- انه توجد سجلات للأنشطة الرياضية بالإدارة ، كما يتم إلى حد ما توفير الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات ، بينما لا يتم إجراء الصيانة اللازمة للمنشآت الرياضية الشرطية للحفاظ عليها واستغلالها بشكل جيد لكي تكون صالحة بحالة جيدة.
- 16- انه لا يوجد عائد مادي من وجود تلك المنشآت الرياضية الشرطية لصالح القوات وان كان يتم صرف حوافز للقائمين على الأنشطة.
- 17- إن الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة في وزارة الداخلية غير مناسبة ، وانه لا يوجد تنوع في مصادر تمويل الرياضة بوزارة الداخلية.
- 18- إن المنشآت الرياضية الشرطية ليست كلها قانونية المساحات والمقاييس ولا تشمل على المرافق والملحقات اللازمة لتشغيلها وانها لا تتناسب مع اعداد القوات بكل إدارة.
- 19- إن ساعات العمل لا يوجد بها وقت فراغ مخصص لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات وانه لا توجد مكتبة رياضية شرطية بوزارة الداخلية.
- 20- إن هناك نسبة بسيطة من القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية وانه يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفيين على الأنشطة الرياضية ولكن ليس بالصورة الكافية.

21- إن اخصائيو النشاط الرياضي لا يقومون بالأشراف على أكثر من نشاط رياضي وان عدد مشرفي النشاط الرياضي بكل ادارة كافي الى حد ما ، وانه يتم اختيارهم وفق معايير موضوعية.

22- إن عدد القادة الرياضيين القائمين على ادارة النشاط الرياضي لا يتناسب مع عدد الممارسين من القوات وكذلك لا يوجد عدد كافي من الإداريين لتنفيذ برامج النشاط، وان كان يوجد عدد كافي من الضباط القائمين على ادارة البرامج الرياضية.

23- إن القائمين على ادارة البرامج الرياضية حالياً ليسوا مؤهلين رياضياً (أي من خريجي كلية التربية الرياضية).

24- انه لا يوجد برامج لتأهيل وصقل المشرفين الرياضيين.

- التوصيات :

في ختام تلك الدراسة وانطلاقاً مما أسفرت عنه من استخلاصات ، يوصي الباحث بما يلي :

- فيما يخص برامج النشاط الرياضي بوزارة الداخلية:

1- ضرورة توضيح أهداف البرنامج الرياضي والهدف من ممارسة الرياضة بوزارة الداخلية لدى كافة القوات عن طريق النشرات الدورية وقياس مدى تحقيق تلك الأهداف.

2- ضرورة أن يشتمل البرنامج الرياضي على إختبارات دورية مقننة طبقاً للمستويات المعمول بها بوزارات الداخلية في الدول المتقدمة للوقوف على مستوى تقدم الممارسين من القوات العاملة بوزارة الداخلية.

3- إستطلاع رأي الممارسين من ضباط وأفراد ومدنيين عند تحديد الأهداف المرجوة من الرياضة وممارسة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية.

4- يوصي الباحث بتطوير استراتيجية الرياضة المطبقة حالياً بوزارة الداخلية وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في المجال الرياضي.

- فيما يخص الإمكانيات المادية :

1- ضرورة الإهتمام بإنشاء منشآت رياضية حديثة ومتطورة مثل الصالات الرياضية متعددة الأغراض ، والمنشآت الرياضية الأخرى ، وكذلك الإهتمام بإنشاء منشآت رياضية شرطية مثل ميادين الرماية والموانع وميادين القفز والتدريب على الموانع للخليل.

2- ضرورة تطوير أساليب إدارة المنشآت الرياضية لتحقيق استراتيجية وزارة الداخلية لتفعيل دورها في خدمة المجتمع المدني من خلال المجال الرياضي.

3- يوصي الباحث بضرورة إنشاء مكتبة رياضية بوزارة الداخلية.

4- يوصي الباحث بضرورة تأهيل كوادر فنية متخصصة في إدارة وصيانة المنشآت الرياضية والإمكانيات الملحقة بها.

- فيما يخص الإمكانيات البشرية :

1- ضرورة وضع الأسس والمعايير المناسبة لإختيار القادة الرياضيين داخل إدارات وزارة الداخلية (من خريجي التربية الرياضية).

2- ضرورة زيادة اعداد الضباط والقائمين على إدارة البرامج الرياضية وتنسيق التوقيتات المناسبة لهذه البرامج بما يتيح الفرصة لكافة القوات لممارسة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية.

3- ضرورة الفصل بين القائمين على إدارة البرامج الرياضية والأخصائيين الرياضيين في الأختصاصات والواجبات.

4- ضرورة تأهيل وتطوير القيادات الرياضية الشرطية من خلال الدورات المتخصصة الداخلية والخارجية وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للشباب والرياضة ، جامعة البحرين ، اتحاد الرياضي العربي للشرطة و الإتحاد الرياضي العسكري بقوة دفاع البحرين.

5- حث المسؤولين بوزارة الداخلية من قبل القيادات العليا على أهمية الإهتمام بالرياضة باعتبار أن الرياضة هي جزء لا يتجزأ من المهام الشرطية اليومية.

- كما يوصي الباحث بضرورة القيام بدراسة مستقبلية عن دور الرياضة في مواجهة الجريمة.

المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

المراجع

- إبراهيم ، مروان عبد الحميد.(2000). الإدارة والتنظيم في التربية الرياضية. الطبعة الأولى دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن.
- اتحاد الشرطة الرياضي.(1979). تقرير عن النشاط الرياضي بوزارة الداخلية. المؤتمر الرياضي الأول للشرطة ، اتحاد الشرطة الرياضي ، القاهرة .
- الدهشوري ، يوسف حرب.(1983). اللياقة البدنية وأهميتها لضباط الشرطة. دراسة غير منشورة مركز بحوث الشرطة أكاديمية الشرطة ، القاهرة.
- الأزهري ، محي الدين.(1993). الإدارة ودور المديرين. الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي القاهرة.
- الهراس ، أشرف.(1987). أسلوب إدارة الشرطة في ضوء نظام المحليات. دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة القاهرة ، القاهرة.
- العبودي ، محسن محمد.(1984). الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة.
- الغانم ، عبدالله خليفه.(2000). جوانب من تاريخ الشرطة في البحرين. مملكة البحرين.
- الوكيل ، عبد الحميد.(1983). نحو إطار متكامل للياقة البدنية في هيئة الشرطة. بحوث الندوة الأولى لرفع كفاءة الأداء الشرطي ، اتحاد الشرطة الرياضي ، القاهرة .
- إسماعيل ورضوان ، كمال ومحمد.(1994). مقدمة التقويم في التربية الرياضية. الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- أيوب ، حسنين سيد.(1986). تقويم الأنشطة الرياضية بمراكز شباب القرى بمحافظة الشرقية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان القاهرة.

بدوي ، عصام.(1986). التنظيم والإدارة في التربية الرياضية. مكتبة دار الثقافة العربية
القاهرة .

حسانين ، محمد صبحي.(1995). القياس والتقويم في التربية البدنية والرياضية. الجزء الأول
الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

حسانين ، محمد صبحي.(1987). التقويم والقياس في التربية الرياضية. الجزء الأول
الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

حسبو ، محمد عبدالفتاح.(1991). تطوير التدريب لاعداد رجال الشرطة في ضوء التطورات
والأحداث الأمنية الأخيرة. دراسة منشورة ضمن بحوث المؤتمر السنوي الأول لخبراء
وعلماء الشرطة للتطوير العلمي لجهاز الشرطة ، مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية
الشرطة ، القاهرة.

حسين ، محمد هشام.(1988). التدريب وأثره كثرة الخدمات في مستوى التدريب. دراسة
ميدانية على ضباط الشرطة ، معهد تدريب الشرطة ، كلية التدريب والتنمية ، أكاديمية
الشرطة ، القاهرة.

خطاب ، عطيات محمد.(1980). أوقات الفراغ والترويح. الطبعة الثانية ، دار المعارف
القاهرة.

درويش والجماحي ، كمال الدين ومحمد محمد.(1980). دراسة تحليلية للاتحادات
الرياضية. القاهرة.

رسلان ، حسن طلبة.(1984). تقويم إدارة النشاط الرياضي في مراكز التربية الرياضية
بالقوات المسلحة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية
للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان ، القاهرة.

رضوان ، محمد نصر الدين.(1994). مقدمة التقويم في التربية الرياضية . الطبعة الأولى
دار الفكر العربي ، القاهرة.

رضوان ، محمد نصر الدين.(1989). الإحصاء اللابارومتري في بحوث التربية الرياضية.
الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

رضوان وعلاوي ، نصر الدين ومحمد حسن. (1988). القياس في التربية الرياضية وعلم النفس الرياضي. الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

عبدالباري ، نبيل حافظ.(1992). تقويم برامج النشاط الرياضي بالوحدات التعليمية بأكاديمية الشرطة. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة جامعة حلوان ، القاهرة.

عبد، علي عبدالحميد.(1980). الأصول العلمية للإدارة والتنظيم. الطبعة الحادية عشرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

علاوي ، محمد حسن.(1998). سيكولوجية القيادة الرياضية. مركز الكتاب للنشر والطباعة القاهرة.

قانون الأمن العام ، القرار الوزاري رقم 3.(1976). بخصوص إنشاء جناح الرياضة. وزارة الداخلية ، مملكة البحرين.

قانون الأمن العام ، القرار الوزاري رقم 3.(1985). بخصوص إنشاء الاتحاد الرياضي. وزارة الداخلية ، مملكة البحرين

كامل، اسامه صابر.(2002). تقويم إمكانات ممارسة الأنشطة الرياضية بوزارة الداخلية. رسالة دكتوراه منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم جامعة حلوان ، القاهرة.

كمال ، رسام لطفي.(1996). الجماعات القيادية في مجال التطبيق. مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة.

Alberchm, S.(1996). Crisis management for corporate self defense: How to protect your organization in crisis, how to stop a crisis before it starts. New York: American management Association.

Bucher, charles A. & Krotee, March 1.(1998). Management of physical Education and sport. St. louis, Missouri: WCB. McGraw-Hill.

Charles, Bucher A.(1979). Physical Education for children movement Foundation and experiences. Mac Millan, publishing, Co, Inc, New York.

Fink, Steven.(1986). Crisis management planning for the inevitable. New York: Amacom, American management Association.

Houlihan, barrie.(1991). The convernment and politics of sport. London: Routleedge company.

Mitroff,I. I.(2001). Managing crisis before they happen : Wate every executive and manager need to know about crisis management. New York: American management Association.

الملاحق

ملحق رقم (1)
أسماء المحكمين

مرفق (1)

أسماء السادة الخبراء من الأكاديميين الحاصلين على درجة الدكتوراه في أحد المجالات التالية : (الإدارة الرياضية ، التربية الرياضية ، الإدارة العامة) .

م	الاسم	الوظيفة
1.	أ . د . حسن الشافعي	أستاذ الإدارة الرياضية - جامعة الإسكندرية
2.	أ . د . عادل النشار	أستاذ الإدارة الرياضية بقسم التربية الرياضية - جامعة البحرين
3.	أ . د . إخلص عبدالحفيظ	أستاذ بقسم التربية الرياضية - جامعة البحرين .
4.	د . عبد الرحمن سيار	أستاذ الإدارة المساعد - جامعة البحرين
5.	عميد د . على عبدالمولي	القائم بأعمال قائد كلية الشرطة الملكية بوزارة الداخلية - مملكة البحرين
6.	د . محمود شبر	رئيس قسم التربية الرياضية - جامعة البحرين

ملحق رقم (2)

استمارة استطلاع رأي الخبراء

في المحاور الأساسية

جامعة البحرين

كلية التربية

قسم التربية الرياضية

السيد الفاضل /

المحترم

تحية طيبة وبعد . . .

تقع مسؤولية التدريب الرياضي للقوات بوزارة الداخلية على عاتق الاتحاد الرياضي للأمن العام الأمر الذي يستلزم الوصول بتلك القوات إلى أعلى المستويات الرياضية والبدنية الممكنة وعلى أسس علمية مدروسة .

ويقوم الباحث خالد عبدالعزيز الخياط بدراسة بعنوان تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين وقد قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تتضمن (3) ثلاثة محاور وهي برامج النشاط الرياضي ، الإمكانيات المادية ، والإمكانيات البشرية .

ونظراً لخبرات سيادتكم في هذا المجال لذا نرجو التكرم بإبداء الرأي في مدى مناسبة تلك الأبعاد لما وضعت من أجله ، وتحديد الأهمية النسبية لكل بعد ، وكذلك مدى أهمية العبارات الخاصة بكل بعد ويتمثلها للبعد الذي تنتمي إليه .

نشكر سيادتكم مقدماً لحسن تعاونكم الصادق معنا

وفقكم الله لخدمة العلم

الباحث

1- فيما يلي الأبعاد المختلفة للاستبيان حول تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ، برجاؤ التكرم بإبداء الرأي في مدى مناسبة تلك الأبعاد لما وضعت من أجله ، كذلك تحديد الأهمية النسبية لكل بعد حتى يتسنى وضع عدد الأسئلة في كل بعد بما يتناسب مع أهميته النسبية .

م	الأبعاد	موافق	غير موافق	الأهمية النسبية
1.	برامج النشاط الرياضي			
2.	الإمكانيات المادية			
3.	الإمكانيات البشرية			
4.	أبعاد أخرى تذكر			

2- فيما يلي عدد من العبارات التي تمثل كل بعد من أبعاد الاستبيان .
برجاؤ التكرم بإبداء الرأي في مدى مناسبة تلك العبارات وكفايتها للبعد الذي تمثله ، كذلك مناسبتها من حيث الصياغة والمضمون وأيضاً إبداء الرأي في حذف أو إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات .

المحور الأول : برامج النشاط الرياضي :

ويقصد بها البرامج الرياضية التي تنظمها وزارة الداخلية لقواتها ، وتقويم تلك البرامج من حيث أهداف البرامج ، ومحتواها من حيث الكم والكيف ، وتنظيمها وكيفية تقويمها .

م	عبارات الاستبيان	موافق	غير موافق	ملاحظات
1	هل توجد أهداف محددة للنشاط الرياضي بالوزارة ؟			
2	هل أهداف النشاط الرياضي بالوزارة واضحة لكافة القوات ؟			
3	هل أهداف النشاط الرياضي تتميز بالواقعية أي يمكن تحقيقها ؟			
4	هل أهداف النشاط الرياضي محددة بطريقة موضوعية بحيث يسهل عملية تقويم النتائج ؟			
5	هل تحقق أوجه النشاط الرياضي الأهداف المحددة بدرجة مقبولة ؟			
6	هل هناك أي معوقات تعوق سير الأهداف ؟			
7	هل الميزانية المخصصة للنشاط الرياضي مناسبة لتحقيق الأهداف الموضوعية ؟			
8	هل هناك متابعة من القيادات لمدي تحقيق لأهداف النشاط الرياضي بالوزارة ؟			
9	هل تهتم وزارة الداخلية بتوضيح أهداف النشاط الرياضي للقوات ؟			
10	هل يتم مراعاة ميول ورغبات القوات عند وضع الأهداف الخاصة بالنشاط الرياضي ؟			
11	هل تهدف برامج النشاط الرياضي إلى رفع مستوى اللياقة البدنية للممارسين ؟			
12	هل البرنامج الرياضي الحالي يتيح لك فرص الاشتراك في الأنشطة الرياضية التي تتماشى مع قدراتك ؟			

			13 هل البرنامج الرياضي الحالي يتيح لك الفرصة للتدريب للوصول إلى أعلى مستويات الأداء ؟
			14 هل النشاط الرياضي يحتوى على جميع عناصر اللياقة البدنية المناسب لعمل القوات .
			15 هل يهدف البرنامج الحالي إلى تشجيع الممارسة الرياضية الحرة الذاتية ؟
			16 هل يتم توزيع وقت التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة ؟
			17 هل يؤدي البرنامج الرياضي الحالي إلى زيادة التفاعل الاجتماعي بين الممارسين ؟
			18 هل يهدف البرنامج الحالي إلى زيادة المعرفة والثقافة الرياضية للممارسين ؟
			19 هل يوجد بالوزارة برامج محددة للنشاط الرياضي ؟
			20 هل تتلاءم برامج النشاط الرياضي التي تقدمها الإدارة للقوات مع قدراتهم واستعداداتهم ؟
			21 هل تهتم البرامج الرياضية الحالية بالمنافسات والبطولات الرياضية ؟
			22 هل تراعي البرامج الرياضية الحالية الفروق الفردية بين أفراد القوات ؟
			23 هل توقيت البرامج الرياضية يتناسب مع القوات والأفراد ؟
			24 هل تركز البرامج الرياضية الحالية على الجوانب التدريبية فقط ؟
			25 هل يتم الإعلان عن موعد المسابقات والأنشطة الرياضية قبل بدئها بمدة كافية ؟
			26 هل هناك تنسيق بين برامج الأنشطة الرياضية المختلفة بحيث لا تتعارض مع بعضها البعض ؟
			27 هل تقدم إدارة النشاط الرياضي الخدمات الرياضية المناسبة التي تحتاجها القوات فعلياً ؟

28	هل تتعاون كافة أجهزة إدارة النشاط الرياضي مع الأجهزة الأخرى بالإدارة لإنجاح خطة إدارة النشاط الرياضي ؟		
29	هل تقوم إدارة النشاط الرياضي بتطوير النواحي الإدارية بصفة مستمرة بما يتيح سرعة إنجاز العمل وفاعليته ؟		
30	هل النشاط الرياضي الحالي يحقق ما تصبوا إليه القيادة العليا ؟		
31	هل تقوم إدارة النشاط الرياضي باصدار نشرة رياضية بالنتائج التي تحققت ؟		
32	هل تتضمن برامج النشاط الرياضي إجراء اختبارات دورية للتعرف على مدى تقدم للقوات ؟		
33	هل يتم استطلاع آراء الممارسين حول محتوى البرنامج الرياضي ؟		
34	هل يتم تشكيل منتخبات المناطق وفقاً للمستويات الرياضية الحقيقية للممارسين ؟		
35	هل تقوم وزارة الداخلية بمنح المتفوقين رياضياً مكافآت تشجيعية ؟		
36	هل محتوى البرامج الرياضية مناسب لإعداد رجل الشرطة بدنياً ومهارياً ؟		
37	هل توافق على سياسة التركيز على بعض الرياضيات دون الأخرى لجهاز الشرطة ؟		
38	هل النشاط الرياضي المفضل هو الذي يغلب عليه الجانب الترويحي ؟		
39	هل الأنشطة الرياضية التي تتطلب احتكاك وتلاحم بدني لا تجد إقبال من الممارسين من القوات ؟		
40	هل يعطي اهتمام زائد للمنافسات الرياضية على حساب الهوايات الشخصية ؟		
41	هل نظام بطولات الشرطة الحالي يحقق الهدف من ممارسة النشاط الرياضي في وزارة الداخلية ؟		

42	هل يحتاج النشاط الرياضي إلى أساليب تنظيمية أخرى أكثر تطوراً لتحقيق الأهداف المطلوبة منه ؟		
43	هل ترى أن استراتيجية الرياضة المطبقة حالياً في وزارة الداخلية في حاجة إلى تغيير ؟		
44	هل توجد عقبات تحول دون ممارسة القوات للأنشطة الرياضية وفق الخطط المحددة ؟		
45	هل أساليب وإجراءات ممارسة الأنشطة الرياضية معلنة ومعروفة بصورة واضحة لجميع القوات ؟		
46	هل تعتقد أن طبيعة العمل بوزارة الداخلية لا تتيح الفرصة للأفراد لممارسة أي نوع من أنواع النشاط الرياضي ؟		
47	هل يتمشى محتوى البرنامج مع ميول ورغبات القوات ؟		
48	هل يساعد البرامج الرياضي الحالي على توسيع قاعدة الممارسين للنشاط الرياضي ؟		
49	هل يساهم برنامج النشاط الرياضي الحالي في شغل وقت فراغ الممارسين ؟		
50	هل يتيح برنامج النشاط الرياضي الحالي فرص التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة ؟		
51	هل تم مراعاة الأسس العلمية عند تخطيط برنامج النشاط الرياضي ؟		
52	هل برنامج النشاط الرياضي الحالي يتيح فرص كافية للاحتكاك بالفرق الأخرى ؟		
53	هل يتميز برنامج النشاط الرياضي الحالي بالمرونة ؟		
54	هل يوجد تكامل وترابط بين البرنامج الرياضي الحالي والبرامج الرياضية في الجهات الأخرى ؟		
55	هل هناك متابعة وتقويم من الوزارة للأنشطة الرياضية المختلفة ؟		
56	هل يتم تعديل البرامج طبقاً لنتائج التقويم ؟		

			هل يتم تقويم النشاط الرياضي بصورة مستمرة ؟	57
			هل تم الاستعانة ببرامج رياضية من الدول العربية القريبة .	58
			هل توجد عقبات تعوق عملية تقويم النشاط الرياضي بوزارة الداخلية ؟	59
			هل هناك أساليب محددة لتقويم برامج النشاط الرياضي ؟	60

المحور الثاني : الإمكانيات المادية :

ويقصد بها جميع الإمكانيات المادية التي توفرها وزارة الداخلية بمملكة البحرين من أجهزة وأدوات وميزانية للنشاط الرياضي ، وتقويم تلك الإمكانيات من حيث مدى مناسبتها لتحقيق أهداف النشاط الرياضي بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

م	عبارات الاستبيان	موافق	غير موافق	ملاحظات
61	هل الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة في وزارة الداخلية مناسبة ؟			
62	هل هناك تنوع في مصادر تمويل الرياضة بوزارة الداخلية ؟			
63	هل يتم توجيه الاعتمادات المخصصة للنشاط الرياضي إلى بعض الأنشطة الأخرى ؟			
64	هل يتم استغلال الميزانيات المخصصة للنشاط الرياضي الاستغلال الأمثل ؟			
65	هل يتم توفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات ؟			
66	هل يتم توزيع الملابس الرياضية على الفرق الجماعية دون الفردية ؟			
67	هل يتم الاستعانة بأدوات مساعدة لتنفيذ البرامج الموضوعة للنشاط الرياضي ؟			
68	هل توجد المنشآت الرياضية الكافية لتنفيذ برامج النشاط الرياضي ؟			
69	هل توفر الإدارة الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات ؟			
70	هل يتم استغلال المنشآت الرياضية بشكل جيد ؟			
71	هل يتم إجراء الصيانة اللازمة للمنشآت الرياضية الشرطية للحفاظ عليها ؟			
72	هل يوجد عائد من وجود تلك المنشآت الرياضية الشرطية لصالح القوات ؟			

			73 هل المنشآت الرياضية تشتمل على كافة المرافق والملحقات اللازمة لتشغيلها ؟
			74 هل المرافق الملحقة بالمنشآت الرياضية تتناسب مع عدد القوات بكل إدارة ؟
			75 هل كافة المنشآت الرياضية الشرطة قانونية المساحات والمقاييس ؟
			76 هل يوجد مكتبة رياضية شرطة بوزارة الداخلية ؟
			77 هل توفر الإدارة الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات ؟
			78 هل يتم صرف حوافر للقائمين على الأنشطة ؟
			79 هل الملاعب الرياضية كافية لتنفيذ البرامج الرياضية على أحسن وجه ؟
			80 هل الملاعب دائماً في حالة جيدة وصالحة لممارسة الأنشطة الرياضية ؟
			81 هل توجد سجلات للأنشطة الرياضية بالإدارة ؟
			82 هل يوجد وقت فراغ خلال ساعات العمل مخصص لممارسة النشاط الرياضي للقوات ؟
			83 هل تجد الوقت المناسب والكافي لممارسة النشاط الرياضي ؟
			84 هل قلة الميزانية لها دور في عدم تنفيذ الأنشطة الرياضية ؟
			85 هل عدم توافر الملاعب يؤثر في عدم تنفيذ البرامج الرياضي ؟
			86 هل يتم استخدام الأدوات الرياضية والأجهزة الرياضية ذات المواصفات القانونية ؟

المحور الثالث : الإمكانيات البشرية :

ويقصد بها جميع الأفراد المسؤولين عن إدارة وتنظيم النشاط الرياضي بوزارة الداخلية بمملكة البحرين ، وتقويهم من حيث تأهيلهم ، عددهم ، سماتهم الشخصية ، قدراتهم ومهاراتهم .

م	عبارات الاستبيان	موافق	غير موافق	ملاحظات
87	هل يوجد عدد كافي من المدربين لتنفيذ برامج النشاط الرياضي ؟			
88	هل يوجد عدد كافي من الإداريين للقيام على إدارة البرامج الرياضية ؟			
89	هل القائمين على إدارة البرامج الرياضية مؤهلين رياضياً (من خريجي كلية التربية الرياضية) ؟			
90	هل يتم الاستعانة بأخصائيين من خارج الإدارة لتنفيذ برامج النشاط الرياضي ؟			
91	هل يوجد عدد كاف من الضباط القائمين على إدارة البرامج الرياضية ؟			
92	هل يوجد عدد كاف من مشرفي النشاط الرياضي بكل إدارة ؟			
93	هل يمكن تنفيذ برامج النشاط الرياضي الحالي دون الاستعانة بمدربين من الخارج ؟			
94	هل توجد صعوبة في الاتصال بمشرفي الفرق الرياضية بالإدارة ؟			
95	هل يتميز النشاط الرياضي بالتنوع والشمول ؟			
96	هل ارتفاع مستوى اللقاءات الرياضية يجذب الكثيرين لمشاهدتها ؟			
97	هل تساهم الأساليب المستخدمة في الدعاية إلى زيادة الإقبال على ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة ؟			
98	هل يقوم أخصائيو الأنشطة الرياضية بالإشراف على أكثر من نشاط رياضي ؟			

99	هل يتناسب عدد القادة الرياضيين القائمين على إدارة النشاط الرياضي مع عدد الممارسين من القوات ؟		
100	هل يوجد عدد كافي من المدربين بكل إدارة لإدارة البرامج الرياضية ؟		
101	هل هناك برامج لتأهيل وصقل المشرفين الرياضيين ؟		
102	هل يتم اختيار المشرفين الرياضيين في ضوء معايير موضوعية ؟		
103	هل يتم عمل سجل للأفراد والقوات المتميزين في البطولات والأنشطة الرياضية ؟		
104	هل هناك برامج لتأهيل وصقل المدربين الرياضيين ؟		
105	هل عدم كفاية المدربين يؤثر في إعداد الفرق الرياضية ؟		
106	هل يتم تزويد المدربين والأخصائيين والمشرفين بالقوانين الجديدة في مختلف الألعاب الرياضية ؟		
107	هل يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفين على الأنشطة الرياضية ؟		
108	هل القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية ؟		
109	هل جميع القائمين على إدارة ومدربين القوات من الحاصلين على مؤهلات علمية في المجال الرياضي ؟		

ملحق رقم (3)
الصورة النهائية للاستبيان

م	عبارات الاستبيان	نعم	إلى حد ما	لا
1	هل توجد أهداف محددة للنشاط الرياضي بالوزارة ؟			
2	هل أهداف النشاط الرياضي بالوزارة واضحة لكافة القوات ؟			
3	هل أهداف النشاط الرياضي تتميز بالواقعية أي يمكن تحقيقها ؟			
4	هل أهداف النشاط الرياضي محددة بطريقة موضوعية بحيث يسهل عملية تقويم النتائج ؟			
5	هل هناك أي معوقات تعوق سير الأهداف ؟			
6	هل هناك متابعة من القيادات لمدي تحقيق لأهداف النشاط الرياضي بالوزارة ؟			
7	هل تهتم وزارة الداخلية بتوضيح أهداف النشاط الرياضي للقوات ؟			
8	هل تهدف برامج النشاط الرياضي إلى رفع مستوى اللياقة البدنية للممارسين ؟			
9	هل البرنامج الرياضي الحالي يتيح لك فرص الاشتراك في الأنشطة الرياضية التي تتماشى مع قدراتك ؟			
10	هل البرنامج الرياضي الحالي يتيح لك الفرصة للتدريب للوصول إلى أعلى مستويات الأداء ؟			
11	هل يهدف البرنامج الحالي إلى تشجيع الممارسة الرياضية الحرة الذاتية ؟			
12	هل يتم توزيع وقت التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة ؟			
13	هل يؤدي البرنامج الرياضي الحالي إلى زيادة التفاعل الاجتماعي بين الممارسين ؟			
14	هل يهدف البرنامج الحالي إلى زيادة المعرفة والثقافة الرياضية للممارسين ؟			
15	هل يوجد بالوزارة برامج محددة للنشاط الرياضي ؟			
16	هل تراعي البرامج الرياضية الحالية الفروق الفردية بين أفراد القوات ؟			
17	هل يتم الإعلان عن موعد المسابقات والأنشطة الرياضية قبل بدئها بمدة كافية ؟			

33	هل يتيح برنامج النشاط الرياضي الحالي فرص التدريب على الأنشطة الرياضية المختلفة ؟		
34	هل تم مراعاة الأسس العلمية عند تخطيط برنامج النشاط الرياضي ؟		
35	هل برنامج النشاط الرياضي الحالي يتيح فرص كافية للاحتكاك بالفرق الأخرى ؟		
36	هل يتميز برنامج النشاط الرياضي الحالي بالمرونة ؟		
37	هل يوجد تكامل وترابط بين البرنامج الرياضي الحالي والبرامج الرياضية في الجهات الأخرى ؟		
38	هل هناك متابعة وتقويم من الوزارة للأنشطة الرياضية المختلفة ؟		
39	هل يتم تعديل البرامج طبقاً لنتائج التقويم ؟		
40	هل يتم تقويم النشاط الرياضي بصورة مستمرة ؟		
41	هل هناك أساليب محددة لتقويم برامج النشاط الرياضي ؟		
42	هل الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة في وزارة الداخلية مناسبة ؟		
43	هل هناك تنوع في مصادر تمويل الرياضة بوزارة الداخلية ؟		
44	هل يتم توفير الملابس الرياضية المناسبة للقوات ؟		
45			
46	هل يتم استغلال المنشآت الرياضية بشكل جيد ؟		
47	هل يتم إجراء الصيانة اللازمة للمنشآت الرياضية الشرطية للحفاظ عليها ؟		
48	هل يوجد عائد من وجود تلك المنشآت الرياضية الشرطية لصالح القوات ؟		
49	هل المنشآت الرياضية تشتمل على كافة المرافق والملحقات اللازمة لتشغيلها ؟		
50	هل المرافق الملحقة بالمنشآت الرياضية تتناسب مع عدد القوات بكل إدارة ؟		
51	هل كافة المنشآت الرياضية الشرطية قانونية المساحات والمقاييس ؟		

52	هل يوجد مكتبة رياضية شرطية بوزارة الداخلية ؟		
53	هل توفر الإدارة الأدوات والأجهزة الرياضية الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية للقوات ؟		
54	هل يتم صرف حوافز للقائمين على الأنشطة ؟		
55	هل الملاعب دائماً في حالة جيدة وصالحة لممارسة الأنشطة الرياضية ؟		
56	هل توجد سجلات للأنشطة الرياضية بالإدارة ؟		
57	هل يوجد وقت فراغ خلال ساعات العمل مخصص لممارسة النشاط الرياضي للقوات ؟		
58	هل تجد الوقت المناسب والكافي لممارسة النشاط الرياضي ؟		
59	هل يوجد عدد كافي من الإداريين للقيام على إدارة البرامج الرياضية ؟		
60	هل القائمين على إدارة البرامج الرياضية مؤهلين رياضياً (من خريجي كلية التربية الرياضية) ؟		
61	هل يوجد عدد كاف من الضباط القائمين على إدارة البرامج الرياضية ؟		
62	هل يوجد عدد كاف من مشرفي النشاط الرياضي بكل إدارة ؟		
63	هل يتميز النشاط الرياضي بالتنوع والشمول ؟		
64	هل يقوم أخصائيو الأنشطة الرياضية بالإشراف على أكثر من نشاط رياضي ؟		
65	هل يتناسب عدد القادة الرياضيين القائمين على إدارة النشاط الرياضي مع عدد الممارسين من القوات ؟		
66	هل هناك برامج لتأهيل وصقل المشرفين الرياضيين ؟		
67	هل يتم اختيار المشرفين الرياضيين في ضوء معايير موضوعية ؟		
68	هل يتم عمل سجل للأفراد والقوات المتميزين في البطولات والأنشطة الرياضية ؟		
69	هل يوجد تعاون بين الأخصائيين والمشرفين على الأنشطة الرياضية ؟		

			70 هل القائمين على إدارة النشاط الرياضي بوزارة الداخلية مؤهلين إدارياً لإدارة البرامج الرياضية ؟
--	--	--	--

ملحق رقم (4)
(القرار الوزاري رقم 3 سنة 1976م)
بخصوص إنشاء جناح الرياضة

MINISTRY OF THE INTERIOR

PUBLIC SECURITY

R E S T R I C T E D

The information given in these orders is not to be communicated either directly or indirectly to the press or to any person not holding an official position in the Ministry of the Interior.

FORCE ORDERS PART I

BY

الأمن العام DIRECTOR-GENERAL, PUBLIC SECURITY

آخر أمر بالشرطة رقم ٤ ص ٤

بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٦

٥. إنشاء جناح للرياضة بوزارة الداخلية.

نشر نياي على القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٢٦
بإنشاء جناح للرياضة بوزارة الداخلية وذلك
لمعلومية جميع المعنيين :-

بعد الاطلاع على المادة ٨٦ أ من الدستور
وعلى المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ باعادة التنظيم الاداري للدولة
وعلى ميزانية وزارة الداخلية

قرر:

مادة ١- ينشأ بوزارة الداخلية جناح يسمى (جناح الرياضة) يلحق بمكتب المدير العام للأمن العام ويخضع لإشرافه المباشر، ويكون له بكل إدارة من إدارات الوزارة ضابط رياضة من العسكريين أو المدنيين يشرف على شئون الرياضة في الإدارة في نطاق التخطيط والتنظيم الذي يوضع في هذا الشأن ويؤدي عمله في مجال الرياضة تحت الإشراف المباشر لضابط الرياضة بالجناح .
ويكون للجناح ميزانية خاصة ضمن ميزانية الوزارة.

مادة ٢- يكون للجناح مشرف عام وضابط رياضة من العسكريين العاملين بالوزارة من مارسوا الرياضة أو حصلوا فيها على اجازة علمية وعدد كاف من الموظفين والمستخدمين ، المدنيين والعسكريين .

مادة ٣- تتكون بالجناح لجنة تسمى (لجنة الرياضة) من المشرف العام رئيسا وعضوية ضابط الرياضة بالجناح وضابط الرياضة بإدارات الوزارة وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار.

مادة ٤- يتولى المشرف العام بالاشتراك مع ضابط الرياضة بالجناح اختيار ضباط الرياضة بإدارات الوزارة المختلفة واعداد ميزانية الجناح السنوية .

مادة ٥- يقوم ضابط الرياضة بالجناح تحت اشراف المشرف العام بما يأتي :-

- ١- اعداد جدول أعمال لجنة الرياضة .
- ٢- تحديد الألعاب التي تمارسها الفرق الرياضية بالوزارة وإداراتها على ضوء الامكانيات المتاحة
- ٣- اختيار المدربين للالعاب المختلفة ، اعداد البرامج اللازمة لتدريبهم والاشراف على تنفيذها ، واختيار المناصر الصالحة من المدنيين في الوزارة أو من خارجها للسمل ككتام للمباريات ، وبالنسبة لكل مباراة على حده أو للمساعدة في مجال النشاط الرياضي .

٤- اختيار اعضاء فريق الوزارة في كل لعبة .

٥- اختيار اعضاء الفرق الرياضية في كل ادارة من ادارات الوزارة بالاشتراك مع ضابط الرياضة بها .

٦- الاشراف الاداري والفني على جميع ملاعب الوزارة وصيانتها ، وصيانة ملاعب نادى ضباط الشرطة ، واعدادها لمباشرة النشاط الرياضي .

٧- تحديد بداية ونهاية موسم النشاط الرياضي في الوزارة وإداراتها .

٨- تحديد اللقاءات لفرق الوزارة وإدارتها في الالساب المختلفة بالفرق المحلية والخارجية والدولية وفيما بينها .

٩- تحديد احتياجات الجناح وإدارات الوزارة من ادوات ومعدات واجهزة وملابس وغير ذلك .

مادة ٦- يكون ضابط الرياضة بالجناح والمدربون ستفرغون لمعملهم بجناح الرياضة . ويصدر بتعيين المشرف العام وضابط الرياضة بالجناح وضباط الرياضة بإدارات الوزارة المختلفة قرار وزاري بناء على عرض المدير العام للأمن العام .

مادة ٧- تتولى لجنة الرياضة :-

- ١- اعتماد ميزانية الجناح السنوية .
- ٢- اعتماد ما يقوم به ضابط الرياضة بالجناح طبقا للاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار .

٣- وضع السياسة العامة للرياضة بالوزارة وإداراتها والتنسيق بينها وبين الاتحادات والاتدية الرياضية واندية الشرطة في الخارج والداخل والسمل على تشييد الرياضة في فروعها المختلفة .

٤- اقتراح الجوائز والحوافز والمكافآت لأعضاء الفرق المختلفة وللحاملين بينات
الرياضة وكذلك مكافآت من يندبوا من الخارج وغير ذلك، مما يقتضيه رفع
المستوى الرياضي للفرق بالداخل والخارج .

مادة ٨- تعتمد قرارات لجنة الرياضة من المدير العام للأمن العام ، وتعتمد الميزانية
واللقات الخارجية والدولية من الوزير ويصدر بالجوائز والحوافز والمكافآت قرار
من الوزير .

مادة ٩- تجتمع لجنة الرياضة مرة في كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ولا يكون الانعقاد
صحيحا الا اذا حضره الرئيس وضابط الرياضة بالجناح واكثر من نصف ضباط الرياضة
بإدارات الوزارة وتمتد القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين .
وتختار اللجنة في أول اجتماع لها أمينا للسمر من بين اعضاءها تكون مهمته تسجيل ما يدور
في جلسات اللجنة وإبلاغ قراراتها للجهة المعنية .

مادة ١٠- لضابط الرياضة بالجناح بعد موافقة المشرف شراء كل الادوات والبيعدات والاجهزة
والملابس من السوق المحلي بالطريق المباشر في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية
ويخصص في الميزانية مبلغ دائم ليكون تحت تصرف ضابط الرياضة بالجناح للصرف منه
في الامور التي لا تشمل التأخير دون قيود ويستكمل الرصيد بمقدار ما صرف .

مادة ١١- لا يسمح لأعضاء الفرق الرياضية بالوزارة وإداراتها ، والمسجلين بالنادية الاهلية
بالسفر للخارج ولو كان لمباشرة نشاط رياضي الا بعد الحصول على موافقة ضابط
الرياضة بالجناح واعتماد المشرف العام ، كما لا يسمح لهم بمباشرة اي نشاط رياضي
بالنادية الاهلية اذا تعارض مع اللقات التي تقوم بها فرق الوزارة وإداراتها .

مادة ١٢- الايام التي يباشر فيها الاعضاء والحكام نشاطا رياضيا تعتبر ايام عمل رسمي بأجر
كامل .

ويتولى ضابط الرياضة بالجناح تحديد تلك الايام في نطاق العمل الرسمي ، ويجب
الحصول مقدما على موافقة المدير العام للأمن العام في حالة تمدد التوفيق بين
العمل الرسمي والنشاط الرياضي .

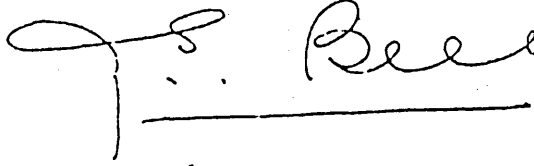
مادة ١٣- الاجازات التي يسمح بها ضابط الرياضة بالجناح لأعضاء الفرق الرياضية بالوزارة
وإدارتها والحكام تكون مقبولة لدى إدارات الوزارة المختلفة ولا تحتسب من
اجازات المنع الاعتيادية .

مادة ١٤- يكون جناح الرياضة مسئولا عن القيام بالتدريبات الرياضية للمستجدين من أفراد
قوة الامن العام طبقا للتنشيطات وفي المواعيد التي تضعها ادارة التدريب والتمليات .

مادة ١٥- الى أن تمتد الملاعب والابنية الخاصة بغير مركز التدريب بالمحرق مقرا مؤقتا لضابط

(٤)

الرياضة بالجناح وللمدربين وساحة لاجراء التدريبات ومباشرت النشاط
الرياضي للانشاب المختلفة ، وتخص المنطقة الموجودة بالجهة الشرقية
من مركز التدريب للملاعب وتلحق بجناح الرياضة .
ويخصص لرياضة الجناح مقر دائم بمقر القيادة العامة للامن العام .

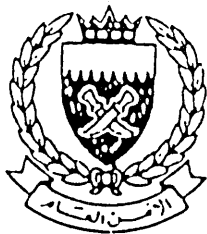


مدير عام الأمن العام
وزارة الداخلية

ملحق رقم (5)
(القرار الوزاري رقم 3 سنة 1985 م)
بخصوص إنشاء الاتحاد الرياضي

STATE OF BAHRAIN
MINISTRY OF THE INTERIOR
PUBLIC SECURITY HEADQUARTERS

Telephone: 234021 Telex: BN 8333 Cable: DAKHILIAH



دولة البحرين
وزارة الداخلية
قيادة الأمن العام

تليفون ٢٥٤٠٢١ تليكس ب ن ٨٣٣٣ كابل: د خ ل ه ا ح

٢١ فبراير ١٩٨٥

الرقم: ق.أ.ع. / ١٠ / ٢ / ١٦٩٦

الى جميع الإدارات والأقسام

نرفق، اليكم صورة من القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر عن
سماعة وزير الداخلية بشأن انشاء الاتحاد الرياضي للأمن العام بوزارة الداخلية.

امدير العام للأمن العام

قرار وزارى

صادر عن وزير الداخلية

رقم ٣ لسنة ١٩٨٥

بانشاء الاتحاد الرياضى

للأمن العام بوزارة الداخلية

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على المادة ٨٦ أ من الدستور ،
وعلى المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ باعادة التنظيم الادارى للدولة ،
وعلى ميزانية وزارة الداخلية لعام ١٩٨٥ ،
وعلى انقرار الوزارى رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بانشاء جناح الرياضة بوزارة الداخلية ،

قرر :

مادة ١ - ينشأ بوزارة الداخلية اتحاد رياضى للأمن العام يحل محل جناح الرياضة يتبع
الادارة العامة للأمن العام ويخضع للاشراف المباشر للمدير العام للأمن العام ،
ويكون له بكل ادارة من ادارات الوزارة ضابط رياضة من العسكريين والمدنيين
ممن مارسوا او يمارسون الرياضة يشرف على شئون الرياضة فى الادارة فى نطاق
التخطيط والتنظيم الذى يوضع فى هذا الشأن ويكون حلقة الاتصال بين مجلس
الوزارة والاتحاد والادارة التى يحمل فيها ويقوم بتنفيذ قراراته .

ويكون للاتحاد ميزانية خاصة ضمن ميزانية وزارة الداخلية ، كما يكون له شعار خاص
يسقره مجلس الادارة يوضع على كافة المراسلات الداخلية والخارجية .

مادة ٢ - تكون اهداف الاتحاد :-

- ١ - تشجيع وتنظيم ونشر الرياضة بانشطتها المختلفة بين افراد الأمن العام والعمل
على خلق عناصر رياضية قادرة بالوزارة .
 - ٢ - تنمية التعاون وترسيخ التنافس الشريف بين ادارات الوزارة .
 - ٣ - نقل المراهب الرياضية وتشجيعها ومتابعتها لرفع مستوى الاداء .
 - ٤ - تكوين فرق رياضية مدربة تدريباً عالى فى مختلف الالعاب .
 - ٥ - تقوية الروابط وتحمية القيم الانسانية والانماط السلوكية الحميدة بين افراد
الأمن العام .
 - ٦ - ترشيح التعاون مع الاتحادات والاندية والهيئات الرياضية البحرينية فى
كافة الأمور الرياضية .
 - ٧ - تقوية الروابط وترشيح التعاون مع الاتحادات الرياضية الشريفة فى الدول
العربية والصديقة .
- (يتبع ص ٢ /)

مادة ٣- يشرف على شئون الاتحاد مجلس ادارة يتكون من رئيس ونائب للرئيس وضابط الرياضة بالاتحاد (امين السر) وعضوين اداريين همضم عددا كاف من الموظفين والمستخدمين المدنيين او العسكريين ، ويتولى الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار . ويشترط ان يكون رئيس مجلس الادارة ونائبه وضابط الرياضة بالاتحاد من العسكريين الناطلين بالوزارة ممن مارسوا الرياضة او حصلوا فيها على اجازة علمية . ويكون تعيين الرئيس ونائبه وعضاء مجلس الادارة والآخرين او اعفائهم بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٤- يختص مجلس الادارة بما يأتي :-

١- العمل على تحقيق اهداف الاتحاد .

٢- التخطيط السنوي للنشاط الرياضي للاتحاد وتحديد الالعاب التي تمارسها الفرق الرياضية بالوزارة واداراتها في ضوء الامكانيات المتاحة ، والتنسيق في ذلك مع الاتحادات والاندية الشرطة والاندية والهيئات الرياضية في الداخل والخارج وما يحقق تنشيط الرياضة في فروعها المختلفة .

٣- اعداد مشروع ميزانية الاتحاد السنوية في وقت اعداد مشروع ميزانية الوزارة .

٤- اعتماد مصروفات الاتحاد .

٥- اعتماد كافة القواعد التي تنظم الالعاب الرياضية المختلفة بالاتحاد وكذلك النظم الفنية والادارية لسير العمل وانضباطه في الاتحاد وفي اللقاءات .

٦- اعتماد مايقوم به ضابط الرياضة بالاتحاد في نطاق اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القرار .

٧- تشكيل البؤود التي تمثل الاتحاد في اللقاءات الداخلية والخارجية .

٨- اقتراح الجوائز والمكافآت لعضاء الفرق المختلفة وللعاملين بالاتحاد وكذلك مكافآت الحكام ومن يندبرون من خارج الشرطة وغير ذلك من ضوابط تسهم في رفع المستوى الرياضي للفرق بالداخل والخارج .

وتعتمد قرارات مجلس الادارة من المدير العام للأمن العام او نائبه وتقتصد الميزانية وتقديرات المصروفات وكذلك اللقاءات الخارجية والدولية وتشكيل البؤود والجوائز والمكافآت من وزير الداخلية .

مادة ٥- يتولى رئيس مجلس ادارة الاتحاد :-

١- رئاسة مجلس الادارة وتوجيه الدعوى لاجتماعاته والتوقيع على محاضر جلساته .

٢- تمثيل الاتحاد في اتصالاته في الداخل والخارج .

٣- اجراء الاتصالات بالاتحادات والاندية والهيئات الرياضية في الداخل والخارج والاتفاق على اللقاءات الداخلية والخارجية والدولية في نطاق قرارات مجلس الادارة .

٤- اعتماد المشروعات التي يقوم بها ضابط الرياضة بالاتحاد طبقا لقرارات مجلس الإدارة .

٥- التوقيع على المراسلات التي يصدرها الاتحاد .

٦- اعتماد ما يقوم به ضابط الرياضة في الاتحاد مما لا يدخل في اختصاص مجلس الإدارة .

٧- اعتماد جدول أعمال مجلس الإدارة .

٨- اعتماد جميع مشروعات الاتحاد .

٩- مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وعرض تلك القرارات على وزير الداخلية والمدير العام للامن العام او نائبه بحسب الاحوال .

١٠- تذليل كافة الصعاب التي تحول دون تحقيق اهداف الاتحاد وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

١١- اقتراح المقترحات التي توقع على المخالفين من اعضاء الفرق الرياضية بالوزارة وعرضها على المدير العام للامن العام او نائبه لاتخاذ القرار المناسب .

مادة ٦- يرأس نائب الرئيس مجلس الإدارة عند غياب الرئيس وتكون له في هذه الحالة جميع اختصاصات رئيس المجلس .

مادة ٧- يتولى ضابط الرياضة بالاتحاد :-

١- الاشراف الاداري على موظفي الاتحاد وعلى حفظ ملفاته وسجلاته ومستنداته واعداد مطبوعات الاتحاد ومراجعة جميع مراسلاته .

٢- اعداد جدول أعمال مجلس الإدارة وعرضه على رئيس المجلس .

٣- الاشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٤- اعداد النشرات، والابحاث المتصلة بالموضوعات المعروضة على مجلس الإدارة أو التي تدخل في اختصاصه طبقا لهذا القرار .

٥- اعداد النشرة والنظم التي تنظم الالعاب المختلفة بالاتحاد ، واصدار التعليمات اللازمة لمباشرة النشاط الرياضي في بداية كل موسم رياضي وعرضها على رئيس مجلس الإدارة .

٦- اقتراح الالعاب المختلفة التي تمارسها الفرق الرياضية بالوزارة وادارتها في ضوء الامكانيات المتاحة .

٧- اختيار اعضاء الفرق الرياضية للالعاب المختلفة في كل ادارة من ادارات الوزارة بالاشتراك مع ضابط الرياضة بها واختيار اعضاء فريق الوزارة في الالعاب المختلفة من بين فرق الادارات .

٨- اعداد النشرة التدريبية الشاملة لاجزاء الفرق الرياضية المختلفة بالوزارة وادارتها وعرضها على رئيس مجلس الإدارة ، واختيار المدربين للالعاب المختلفة والتمنصر

الصائفة من المدنيين في الوزارة أو من خارجها للعمل كحكام للمباريات والنسبة لكل مباراة على حدة أو للمساعدة في مجال النشاط الرياضي واقتراح دورات للمدربين وللحكام واعداد برامجهم الاشراف على كل ما تقدم .

٩- اقتراح بداية ونهاية موسم النشاط الرياضي السنوي في الوزارة واداراتها .

١٠- اقتراح برنامج اللقاءات بين فرق الوزارة واداراتها في الموسم الرياضي وبين الفرق المحلية والخارجية والدولية ، والحكام اللازمين لها يكون له في حال الضرورة تحديد مواعيد اقامة المباريات مع اخطار رئيس مجلس الادارة .

١١- اقتراح احتياجات الاتحاد والفرق الرياضية من ادرات ومعدات واجهزة وملابس وغير ذلك .

١٢- اعداد نشره اسبوعي او شهري بنتائج المباريات وتوزيعها على الادارات المختلفة بالوزارة

١٣- الاشراف الفني على جميع ملاعب الوزارة وصيانتها واعدادها لمباشرة النشاط الرياضي بما في ذلك ملاعب نادي ضباط الأمن العام .

١٤- اعداد تقرير سنوي عن نشاط الاتحاد الرياضي خلال الموسم الرياضي يتضمن كافة المقترحات للقضاء على السلبيات ورفع مستوى الاداء وتحقيق اهداف الاتحاد .

مادة ٨- يتولى قسم المالية بالوزارة كافة الاعمال المالية الخاصة بالاتحاد في نطاق ما تضمنه هذا القرار .

مادة ٩- تكون مشروعات الاتحاد عن طريق السوق المركزي بالوزارة طبقا للمواصفات التي يحددها الاتحاد ولضابط الرياضة بالاتحاد بعد موافقة رئيس مجلس الادارة شراء كل الادوات والمعدات والاجهزة والملابس من السوق المحلي او الخارجي بالطريق المباشر بتسديد الحصول على افضل الاسعار وذلك في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية وقرارات مجلس الادارة للمصروفات ويخصص في الميزانية مبلغ دائم يحدده مجلس الادارة ليكون تحت تصرف ضابط الرياضة بالاتحاد للصرف منه في الامور التي لا تحتل التأجير دون قيود ويستكمل الرصيد بمتدار ما صرف .

مادة ١٠- يجتمع مجلس الادارة بمبنى الوزارة مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة ولا يمكن الانعقاد صحتها الا اذا حضره الرئيس او نائبه وضابط الرياضة وعضوا مجلس الادارة الاداريين وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي يضم رئيس الجلسة .

ويختار مجلس الادارة من بين موظفي الاتحاد كوكبة يعمل تحت اشراف ضابط الرياضة بالاتحاد يتولى اعداد الدعوات ومحاضر الجلسات ومشروعات المراسلات وغيرها مما هو مرتبط بعمله .

مادة ١١- يوضح رأي الاتحاد في طلبات الاجازات المقدمة من أعضاء الفرق الرياضية بالوزارة واداراتها المسجلين بالاندية الأهلية لمباشرة أى نشاط رياضي ضمن فرق هذه الاندية في الداخل أو الخارج ، ويخطر الاتحاد بالاجازات التي تعتمد ، ويتولى شايك الرياضة بالاتحاد اجراء التنسيق المطلوب حتى لا يتعارض بمباشرة أى نشاط رياضي بالاندية الأهلية مع اللقاءات التي تقم بها فرق الوزارة واداراتها .

مادة ١٢- الايام التي يباشرفيها أعضاء الفرق ، والحكام نشاطا رياضيا تعتبر ايام عمل رسمية بأجر كامل .

ويتولى شايك الرياضة بالاتحاد تحديد تلك الايام في نطاق العمل الرسمي ، ويجب الحصول مقدما على موافقة المدير العام للأمن العام في حالة تعذر التفريق بين العمل الرسمي والنشاط الرياضي .

مادة ١٣- الاجازات التي يصح بها شايك الرياضة بالاتحاد لأعضاء الفرق الرياضية بالوزارة واداراتها والحكام تكون مقبولة لدى ادارات الوزارة المختلفة ولا تعتبر من الاجازات العادية السنوية .

مادة ١٤- يكون شايك الرياضة بالاتحاد مسئولا عن القيام بالتدريبات الرياضية للمستجدين من أفراد قوة الأمن العام طبقا للتعديلات وفي المواعيد التي تضعها ادارة التدريب والتطبيقات في هذا الشأن .

مادة ١٥- يخصص لشايك الرياضة بالاتحاد مقر دائم بمقر القيادة العامة للأمن العام . وتستتبر جميع ملاعب الوزارة ونادي شايك الامن العام ساحات لاجراء التدريبات ومباشرة النشاط الرياضي للألعاب المختلفة للاتحاد .

مادة ١٦- يلغى القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جناح الرياضة بوزارة الداخلية .

مادة ١٧- على المدير العام للأمن العام تنفيذ هذا القرار يعمل به من تاريخ صدوره .

وزير الداخلية

صدر في : ٢٩ يناير ١٩٨٠ م .
الموافق : ٨ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ .

ملحق رقم (6)
المراسلات

جامعة البحرين
كلية التربية
قسم التربية الرياضية

استمارة استبيان حول تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين

الاسم: _____ الوظيفة: _____ مكان العمل: _____
الخبرة: _____ السن: _____ القطاع التابع له العمل: _____

تحية طيبة وبعد . . .

يقوم الباحث خالد عبدالعزيز الحياط بتطبيق استبيان يهدف إلى تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الرياضية ، والمرجو منك إبداء رأيك في هذه العبارات وذلك بوضع علامة (✓) أمام كل عبارة تحت الإجابة التي تتفق ورأيك . . وهذه الاستجابات هي نعم ، إلى حد ما ، لا .

حاول أن تقرأ كل عبارة بعناية ولا تترك أيًا منها بدون إجابة مع ملاحظة أنه لا توجد إجابات صحيحة وأخرى خاطئة .

والباحث يشكركم على ما سوف تقدمونه له من عون لخدمة البحث العلمي .

ملاحظة : راجياً منكم التكرم بإسالة بأسرع وقت ممكن على :

الاتحاد الرياضي للأمن العام ، أو الاتصال على الباحث على النقال رقم 39911101
ليتمكن من الحضور والاستلام .

الباحث



الرقم : ق أع/٢٤/٣٢/ن/الرياضة
التاريخ : ٢٧ أبريل ٢٠٠٤م

حضرة الأستاذ الفاضل/ عبد الرحمن صادق عسكر المحترم
رئيس قسم المنشآت بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : أعداد رسالة الماجستير

يطيب لي أن أتقدم لسيادتكم بخالص التحية والتقدير ، ويسعدني في هذا الإطار أن أبين لكم بأنني بصدد إعداد رسالة الماجستير التي تحمل عنوان تقويم الإمكانات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وبناءً عليه فأنتني أطلع لمساعدتي في الحصول على معلومات تتعلق بالمحاور التالية :

- ☐ معلومات عن المنشآت الرياضية بمملكة البحرين .
- ☐ طرق إدارة وصيانة المنشآت الرياضية بالمملكة .
- ☐ الدراسات والمعلومات الخاصة عن تقويم الإمكانات الخاصة بالمنشآت الرياضية في أي من الدول العربية في حال توفرها .

شاكراً مقدراً لكم تعاونكم الدائم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،


النقيب/

ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام
خالد عبد العزيز الخياط



الرقم : ق أع/١٦/٥٣٣/الرياضة
التاريخ : ١٥ مايو ٢٠٠٤م

مذكرة

إلى : مدير إدارة الشؤون القانونية المحترم
من : ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام

الموضوع : أعداد رسالة الماجستير

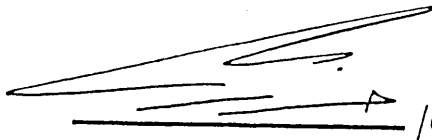
سيدي ،،،

يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقوم به من مجهودات في سبيل تطوير العمل الشرطي بوزارة الداخلية ، ويسعدني في هذا الإطار أن أبين لكم بأنني بصدد إعداد رسالة الماجستير التي تحمل عنوان تقويم الإمكانيات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وبناءً عليه فأنتني أتطلع لمساعدتي في الحصول على التقرير الوزاري الخاص بإنشاء جناح الرياضة وكذلك التقرير الوزاري الخاص بإنشاء الاتحاد الرياضي للأمن العام.

شاكرًا مقدراً لكم تعاونكم الدائم .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام سيدي ،،،



النقيب/

ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام
خالد عبد العزيز الخياط



الرقم : ق أع/١٦/٥٣١/الرياضة
التاريخ : ١١ أبريل ٢٠٠٤م

مذكرة

إلى : مدير إدارة العلاقات والأعلام الأمني المحترم
من : ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام

الموضوع : أعداد رسالة الماجستير

سيدي ،،،

يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقوم به من مجهودات في سبيل تطوير العمل الإعلامي بوزارة الداخلية ، ويسعدني في هذا الإطار أن أبين لكم بأنني بصدد إعداد رسالة الماجستير التي تحمل عنوان تقويم الإمكانات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وبناءً عليه فأنتني أتطلع لمساعدتي في الحصول على معلومات تتعلق بالمحاور التالية :

- ☐ القوة البشرية العاملة بوزارة الداخلية (ضباط - أفراد - مدنيين) .
- ☐ الحصول على الكتب والمواضيع التي تتعلق بالإحصائيات الخاصة بالقوة البشرية الخاصة بوزارة الداخلية عن طريق مكتبة الوزارة .
- ☐ الدراسات والمعلومات الخاصة عن تقويم الإمكانات المادية والبشرية والرياضية في أي من الدول العربية في حال توفرها .

شاكراً مقدراً لكم تعاونكم الدائم .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام سيدي ،،،


للنقيب /

ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام
خالد عبد العزيز الخياط



الرقم : ق أ/٢٤ / ٥٣٠ / الرياض
التاريخ : ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ م

المحترم
حضرة الأستاذ الفاضل / نبيل طه آل شهاب
رئيس قسم التدريب والتطوير الرياضي
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : أعداد رسالة الماجستير

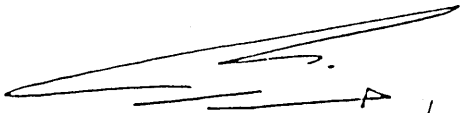
يطيب لي أن أقدم لسيادتكم بخالص التحية والتقدير ، ويسعدني في هذا الإطار أن أبين لكم بأنني بصدد إعداد رسالة الماجستير التي تحمل عنوان تقويم الإمكانات الرياضية بوزارة الداخلية بمملكة البحرين .

وبناءً عليه فأنتني أنطلع لمساعدتي في الحصول على المواد المبينة أدناه من مكتبة قسم التدريب والتطوير الرياضي تتعلق بالمحاور التالية :

- ☐ الكتب المتعلقة بتقويم الإمكانات الرياضية بمملكة البحرين (اتحادات - أندية)
- ☐ الدراسات والمعلومات الخاصة عن تقويم الإمكانات الخاصة بالمنشآت الرياضية في مملكة البحرين أو أي من الدول العربية في حال توفرها .

شاكراً مقدراً لكم تعاونكم الدائم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،


النقيب/

ضابط الاتحاد الرياضي للأمن العام
خالد عبد العزيز الخياط